



قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

تحديات الأمن الفكري في الجزائر في ضوء السياسة العامة  
التعليمية (2014-2019)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة  
ونظم مقارنة

إشراف:

أ.د: فتحي بولعراس

إعداد:

هديل همال

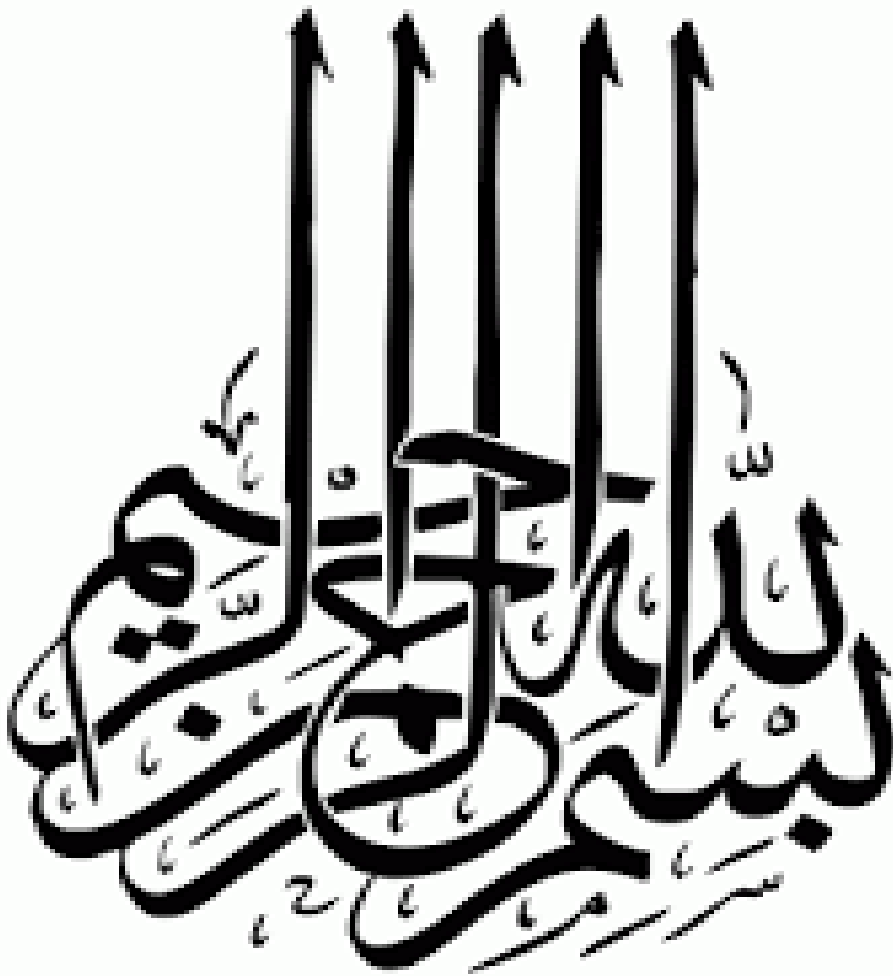
أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. سيد أحمد كبير	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د فتحي بولعراس	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. مصطفى خواص	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2022م-2023م/1443هـ-1444هـ





## الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله على فضله ومنه، ثم الشكر للأستاذ  
المشرف الدكتور فتحي بولعراس على إشرافه، ولكل أساتذة  
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، كل باسمه ومقامه  
على حسن مرافقتهم.

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين

إخوتي وأخواتي

صديقاتي

زملائي وزميلاتي

المخلص



### ملخص باللغة العربية:

يحظى موضوع الأمن الفكري بأهمية كبيرة، باعتباره أحد مركبات الأمن الوطني الأساسية، وانكشافه يمثل أخطر المشاكل الأمنية التي تواجه الدولة، نظرا لصعوبة التحكم في مصادر تهديده واختراقه.

عالجت هذه الدراسة موضوع الأمن الفكري في ضوء السياسة العامة التعليمية، من خلال البحث عن التحديات التي هددت الوعي الفكري والهوياتي في الجزائر، من جراء سياسة الإصلاح التربوي المنتهجة خلال (2014-2019).

توصلت الدراسة إلى أن تصنيف الدولة كقوة عسكرية، غير كاف من أجل ضمان أمنها في عصر التهديدات غير التقليدية، والتي تستهدف بشكل أساسي المنظومة القيمية والفكرية قصد إفراغها من جوهرها وتسهيل عملية اختراقها.

والسياسة العامة التعليمية هي بمثابة آلية فعالة لتحسين الأمن الفكري ضد التهديدات ذات الطابع الفكري والثقافي، لكنها قد تفرز بدورها تحديات تحول دون تحقيقه في حالة توظيف القيم الدينية والوطنية، ومكونات الهوية في دائرة التنافس السياسي بين النخب.

الكلمات المفتاحية: الأمن الفكري، السياسة العامة التعليمية، سياسة الإصلاح التربوي، الأمن الوطني.

**Abstract :**

The issue of intellectual security is of great importance, as one of the basic components of comprehensive national security, and its exposure represents the most serious security problems facing the state, due to the difficulty of controlling the sources of its threat and penetration.

This study dealt with the issue of intellectual security in the light of the educational public policy, by researching the challenges that threatened the intellectual and identity pool in Algeria, as a result of educational reform policy adopted during (2014-2019).

The study found that classifying the state as a military force is insufficient in order to ensure security in an era of non-traditional threats, which mainly target the value system and idea in order to empty it of its essence and facilitate its penetration.

Educational public policy is an effective mechanism to fortify intellectual security against threats of an intellectual and cultural nature, but it may in turn create challenges that prevent its achievement if religious and national values and identity components are employed in the circle of political competition among elites.

**Keywords:** Intellectual security, Educational Public Policy, Educational Reform Policy, National security.

مقدمة

يمثل الأمن رهان تسعى الدول لتحصيله، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها الساحة الدولية على كافة المستويات، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتقنية، والثقافية، وانعكاساتها على البيئة الداخلية للدول، ما أنتج ضرورة التوسيع في مفهوم الأمن التقليدي.

ويعتبر الأمن الفكري أحد مركبات الأمن الشامل، حيث يرتبط أساسا بتحسين الوعاء الفكري والهوياتي للمجتمع والدولة من شتى التهديدات الداخلية والخارجية، التي قد تؤثر سلبا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني، بالشكل الذي يهدد الوحدة الوطنية.

كما أن الحفاظ على البناء الفكري والثقافي، يستدعي آليات وأساليب تتجاوز المنطق التقليدي في الاستجابة وإدراك التحديات التي تفرضها المتغيرات الجديدة، نظرا للمكانة المحورية للأمن الفكري في منظومة الأمن الشامل.

كما أن السياسة العامة التعليمية هي بمثابة آلية من آليات تحقيقه، كونها الإطار العام الموجه للمؤسسات التربوية والتعليمية، المضطلة بمهام بناء وتكوين المفاهيم والاتجاهات الفكرية المعتدلة، والحفاظ على الخصوصية الدينية والثقافية والقيمية للمجتمع والدولة.

وفي المقابل، يمكن أن تشكل هذه الأخيرة منفذا لشتى التهديدات، ما لم تخضع عملية صنعها وتنفيذها لأسس موضوعية وعلمية، تراعي الصالح العام وتتجاوز الاعتبارات السياسية والإيديولوجية التي تخدم مصالح ضيقة.

والجزائر على غرار بقية الدول، تواجهها تحديات تمس ببنائها الفكري ووعائها الهوياتي، وهو ما يحتم ضرورة توجيه الاهتمام ناحية الأمن الفكري على مستوى الأجنحة السياسية والبحثية على حد سواء.

ويتضح ذلك، من خلال سياسية الإصلاحات التربوية المنتهجة في الجزائر، التي أثارت جدلا سياسيا وفكريا حول القضايا اللغوية والثقافية التي تحدد الهوية والانتماء.

## الإطار المنهجي والنظري:

### 1. إشكالية الدراسة:

إن الأمن الفكري لم يعد مجرد هدف ثقافي، وإنما أصبح رهان حضاري شامل، ينطوي على أبعاد تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي، وتمتد إلى مختلف الخصوصيات الدينية، العقائدية، السوسيو ثقافية، والوطنية. كما ارتبط تحقيق الأمن القومي بضمان الأمن الفكري، باعتبار أن القوة العسكرية الصلبة لم تعد كافية دون حضور مركبات الأمن الشامل مجتمعة، على غرار الأمن الفكري، والصحي، والاقتصادي، والسياسي، والبيئي.

ومن أجل التأسيس لهذا المفهوم الجديد، برز الاهتمام والتركيز على دور السياسات التعليمية والتربوية كآلية من آليات بناء الأمن الفكري داخل الدول والمجتمعات، خاصة التي تشهد تنوعا ثقافيا وفكريا.

غير أن السياسة العامة التعليمية التي لا تعكس الخصوصيات الحضارية، والتاريخية، والثقافية فإنها تؤول إلى انكشاف في الأمن الفكري، ومن ثم الأمن الوطني تباعا، إلا أن الدول العربية على غرار الجزائر، لا تزال في مرحلة استيعابية للتهديدات والتحديات غير التقليدية، والتي بالضرورة تستدعي استجابة غير تقليدية وبعيدة عن كل توظيف سياسي لمقومات الهوية الوطنية.

تتبنى الدراسة طرعا يفيد بالعلاقة النظرية التي تجمع بين الأمن الفكري والسياسات التعليمية، حيث يتبع صنع السياسة التعليمية -على أساس معايير الفعالية والجودة- تصدٍ لمختلف التهديدات الداخلية والخارجية للأمن الفكري في الجزائر.

أما قصور السياسة التعليمية وارتباطها بخلفيات إيديولوجية وسياسية أثرت في عمليات الإصلاح التربوي، وبررت لتطبيق برامج وسياسات مستقاة من بيئة غربية لا تتواءم مع الخصوصيات الثقافية واللغوية والاجتماعية في الجزائر.

حيث ساهم ذلك في توسيع دائرة التحديات التي تمس الأمن الفكري في الجزائر داخل المنظومة التعليمية، وانعكس ذلك على السياسات التعليمية التي هدفت أساسا إلى التكيف مع المتغيرات الجديدة التي فرضتها العولمة، وأهملت المحددات الهويةية والثقافية التي تضمن قدرا من الاستقلالية والتحصين.

وتأسيسا على ما سبق، نطرح السؤال البحثي التالي: ما هي التحديات التي تواجه عملية بناء الأمن الفكري في ضوء السياسة التعليمية في الجزائر خلال (2014-2019)؟

وتتفرع عن السؤال البحثي المركزي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأمن الفكري؟
- ما هي مكانة الأمن الفكري في منظومة الأمن الشامل؟
- ما محل عملية بناء الأمن الفكري ضمن الأجندة السياسية في الجزائر؟
- هل تسعى السياسة التعليمية في الجزائر إلى بناء الأمن الفكري؟
- هل تؤثر محددات الأمن الفكري في توجيه السياسة التعليمية في الجزائر؟
- ما أثر سياسة الإصلاح التربوي على الأمن الفكري في الجزائر؟
- ما هي آليات التصدي لتحديات الأمن الفكري داخل وخارج النظام التعليمي في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

✓ الفرضية الرئيسية:

تواجه عملية بناء الأمن الفكري في الجزائر مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي فرضتها العولمة وخلفيات النخب السياسية على توجهات السياسة العامة التعليمية.

✓ الفرضيات الفرعية:

- كلما تزايدت تهديدات الأمن الفكري، كلما تراجعت قدرة المنظومة الأمنية على التكيف مع المتغيرات الجديدة.
- تؤثر محددات الأمن الفكري في توجيه السياسة التعليمية في الجزائر، كلما تعلق الأمر بالتوظيف السياسي والأيديولوجي لتلك المحددات.
- ساهمت سياسة الإصلاح التربوي في إنتاج نخب متضادة ومتضاربة التوجهات، ما أدى إلى تعطيل عملية بناء الأمن الفكري في الجزائر.
- يرتبط التصدي لتحديات الأمن الفكري في الجزائر بتجاوز المنطق التقليدي لصانع القرار والسياسة العامة الأمنية في الاستجابة للتهديدات غير التقليدية.

3. الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

✓ الأهمية العلمية للدراسة:

- تستمد الدراسة أهميتها العلمية من القيمة التي تضيفها النتائج المتوصل إليها، وخاصة فيما يتعلق بتوجيه الاهتمام البحثي في حقل العلوم السياسية ناحية "الأمن الفكري في الجزائر" كرهان محوري، وإبراز مكانته في منظومة الأمن الشامل من خلال الإشارة إلى المظاهر التي قد تنجم من حالة غيابه، والمؤثرة بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي، السياسي، والأمني.
- ثم إن هذه الدراسة تؤسس لعلاقة نظرية بين متغيراتها الأساسية، بشكل يسهم في تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الأمن الفكري في الجزائر، والناجمة من واقع السياسة العامة التعليمية.
- كما تكمن الأهمية في الإطار الزمني للدراسة، حيث تجلت بوضوح ضرورة التفكير والاهتمام بالقضايا المتعلقة بالأمن الفكري في الجزائر، سواء داخل النظام التربوي التعليمي أو خارجه، وذلك من خلال استحداث آليات الاستجابة لشتى التهديدات ذات البعد الفكري والثقافي.

✓ الأهمية العملية للدراسة:

- تتيح الدراسة لصانعي السياسة العامة التعليمية في الجزائر إمكانية التعرف على مختلف الرهانات والتحديات الأمنية الجديدة، ومكانتها ضمن الأجندات البحثية والسياسية في الدول الغربية.
- وتستمد هذه الأخيرة أهميتها العملية، من التركيز على المشكلة التي تواجهها المؤسسات التربوية التعليمية في سياق عملية الإصلاح التربوي تحت مسمى (إصلاحات الجيل الثاني)، وتأثيرها المباشر على تحقيق الأمن الفكري في الجزائر.
- حيث تضمنت الدراسة جملة من الآليات التي من خلالها يتم التصدي لتحديات الأمن الفكري، في إطار ما يعرف بالتشبيك بين شتى القطاعات من أجل سياسة عامة تعليمية تتسم بمعايير الفعالية والملائمة.

4. أهداف الدراسة:

- تقديم تصور عام حول الأمن الفكري وأهميته في تحصيل الأمن الشامل، وإبراز علاقته بالسياسة العامة التعليمية.

- معالجة مختلف المفاهيم ذات العلاقة بالدراسة، نظرا لتشعب موضوع الأمن الفكري وعلاقته النظرية بالسياسة العامة التعليمية.
- إبراز محددات الأمن الفكري وأهميته ومكانته في منظومة الأمن الشامل، وأهم المظاهر التي تنجم من حالة غيابه، والتي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي، السياسي، والأمني.
- التعرف على التحديات التي تواجه الأمن الفكري في الجزائر داخل النظام التربوي التعليمي.
- إبراز دور مضامين السياسة العامة التعليمية في عملية بناء الأمن الفكري، وتوجيه الاهتمام إلى الإشكاليات التي يواجهها القطاع في الجزائر.
- إبراز أثر سياسة الإصلاح التربوي على مقومات ومحددات الأمن الفكري في الجزائر، وتحديد مكامن الخلل التي أنتجت بيئة مهيأة لوفود ثقافات وأفكار تتنافى مع الخصوصيات الثقافية والتاريخية والاجتماعية.
- الإشارة إلى أهم الآليات التي تعزز الأمن الفكري في الجزائر وتتصدى لشتى التهديدات على مستوى النظام التربوي التعليمي، وفي مستويات أخرى متقاطعة.

#### 5. مبررات اختيار الموضوع:

#### ✓ الأسباب الموضوعية:

- الترسبات التاريخية التي شكلت دافعا للإقرار بمحورية الأمن الفكري في منظومة الأمن الشامل، وبأهمية السياسات العامة التعليمية كآلية لبنائه وتحصينه ضد التهديدات.
- هشاشة البنى الفكرية والثقافية للدول، على غرار الجزائر، وغياب الاهتمام بالمسائل الفكرية، وما نتج عنه من افتقار لآليات التحصين المناسبة.
- دور المؤسسات التربوية والتعليمية في بناء الوعي بأهمية الحفاظ على المقومات الدينية والوطنية أمام الاختراقات الثقافية والفكرية التي فرضتها العولمة على مختلف دول العالم.
- التبعية للثقافات الغربية الوافدة، ما أنتج سيادة فكرية منقوصة، في شتى أبعادها وامتداداتها
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي، السياسي، الأمني مقترن بصنع سياسات تخدم المصالح العامة، ولا تتعارض مع الوعاء الفكري والهوياتي السائد.

6. مجالات الدراسة:

المجال المكاني: يتحدد المجال المكاني لهذه الدراسة من خلال العنوان، أين سيتم معالجة متغيراتها المتمثلة في الأمن الفكري والسياسة العامة التعليمية في دولة الجزائر.

المجال الزمني: تمتد الحدود الزمنية للدراسة من سنة 2014 إلى غاية 2019، وتتزامن الفترة مع المشهد السياسي والسياق العام الوطني، وإفرازاته على شتى المستويات الدستورية والقانونية. كما تقترن المرحلة بمباشرة سياسة الإصلاح التربوي (إصلاحات الجيل الثاني) بقيادة وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريت، والنتائج المتمخضة عنها، والتي انعكست بشكل مباشر على مسألة الأمن الفكري.

7. الدراسات السابقة:

❖ الدراسة الأولى: صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس-المغرب، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2011).

تهدف الدراسة إلى التعرف على تحديات الأمن الثقافي الجديدة التي انبثقت من ظاهرة العولمة في منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، بإبراز الخصوصية التاريخية لهذه الدول وتأثير السياسة الاستعمارية على بناءاتها الثقافية.

حيث تم معالجة مشكلة البحث بالاعتماد على المنهجين التاريخي والمقارن، وتوصلت الدراسة إلى أن الأمن الثقافي في دول المغرب العربي مهدد بفعل العولمة والغزو الثقافي الخارجي، وذلك يرجع إلى ضعف البنية الثقافية الناتجة عن الإهمال والتقصير من طرف المسؤولين ومحاولات الاحتواء والهيمنة التي تفرضها ثقافات أجنبية.

بالإضافة إلى أن دول المغرب العربي الثلاث لم تتمكن من الانخراط الفعال في العولمة، بل شكلت هذه الأخيرة تحديا كبيرا باعتبارها تسعى لإيجاد ثقافة عالمية مهيمنة على الثقافة العربية الإسلامية.

## التعليق على الدراسة:

قد استعرضت الدراسة الآثار السلبية للعولمة الثقافية، وركزت جل اهتمامها على العامل الخارجي في خلق الواقع الثقافي المغربي، وأغفلت العامل الداخلي الذي يعكس البيئة المهيأة إما للتصدي لمختلف التهديدات الثقافية أو الخضوع لها.

بالإضافة إلى أن مصادر تهديد الأمن الثقافي تتأرجح بين ما هو داخلي، وبين ما هو خارجي، لذا فإن معالجة موضوع الأمن الثقافي يعتمد على التوفيق بينهما، قصد التوصل إلى نتائج غير قاصرة، تتجاوز المنطق التجريدي.

كما أن الأمن الثقافي والعولمة، هي مفاهيم وليدة بيئة غربية، أي أنها تنتمي إلى أنساق معرفية مختلفة عما هو سائد في المنطقة المغربية، وبالشكل الذي يجعل منها مفاهيم مشحونة باعتبارها إيديولوجية وسياسية.

وهو ما يستدعي التأصيل لهذه المفاهيم والمقاربات النظرية، ومحاولة تكييفها وفق ما يخدم إشكالية الدراسة، التي بدورها تتوافق مع الخصوصيات الاجتماعية، الثقافية، السياسية لمنطقة المغرب العربي.

❖ الدراسة الثانية: خميلة فيصل، تحديات الأمن الثقافي في عصر العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة 1، قسم الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2021). استهدفت الدراسة العلاقة بين متغيري الأمن الثقافي والعولمة، من خلال التركيز على التحديات التي تفرضها هذه الأخيرة، خاصة في بعدها الثقافي ومحاولة كشف تأثيراتها على الثقافات المحلية للمجتمعات، قصد تحقيق فهم أعمق للعولمة وآليات اشتغالها، بالشكل الذي يؤهل صانعي القرار وفاعلي المجتمع الثقافي من وضع خطط واستراتيجيات لبناء الأمن الثقافي في الجزائر. حيث استعملت المناهج التالية في معالجة الموضوع: المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، منهج دراسة الحالة، والمنهج الإثنوغرافي.

ومن بين النتائج المتوصل إليها؛ أن الأمن الثقافي الجزائري يواجه تحديا حقيقيا في سياق العولمة، نظرا للتفاوت المادي والرقمي والمعرفي بين الجزائر ودول الشمال المهيمنة، والذي زاد من حدة التأثيرات السلبية.

فضلا عن الايجابيات التي حملتها العولمة إلى الثقافة المحلية الجزائرية، فإنها في المقابل قد حملت سلبيات أدت إلى تراجع واختفاء الكثير من القيم والعادات والتقاليد والمظاهر الثقافية المحلية الأصيلة لصالح قيم ثقافية أخرى وافدة.

كما أن التغيير في البنى السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري هو بمثابة تهديد للأمن الثقافي، ما ينجر عنه تهديد للأمن القومي حيث يمكن أن تكون تلك التغيرات مقصودة ومخطط لها من أطراف أجنبية تسعى لبث الفرقة داخل المجتمع الجزائري.

ومن جهة أخرى، فإن الدراسة تتوقع تزييدا نسبيا خلال السنوات القادمة في التهديدات التي يعيشها الأمن الثقافي في الجزائر، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة للتعامل مع إفرازات للعولمة.

#### التعليق على الدراسة:

تتفق دراستنا مع ما توصلت إليه هذه الأخيرة من نتائج، خاصة فيما تعلق بالتحديات التي انبثقت من ظاهرة العولمة في أبعادها الثقافية والفكرية، نظرا للتفاوت المادي والرقمي والتقني بين الجزائر ودول الشمال المهيمنة.

غير أن الدراسة قد أغفلت جانبا مهما يتمثل في إبراز مكانة الأمن الثقافي ضمن الأجندة السياسية في الجزائر، من خلال مختلف السياسات المنتهجة قصد تعزيزه وتكريس الوعي بأهميته ومكانته في منظومة الأمن الشامل.

ثم إن الدراسة قد انصب تركيزها على تأثير العولمة في الثقافات المحلية للمجتمع الجزائري، لكن أغفلت التوظيف السياسي للمسائل الثقافية ومقوماتها، وما ينتج عنه من تهديدات على المستوى الداخلي تُهيماً لقابلية التأثير بمختلف الأفكار الوافدة والغريبة عن الخصوصيات الفكرية والثقافية في الجزائر.

كما أن التعامل مع الملفات الفكرية والثقافية بمنطق التسييس وإدخالها دائرة التنافس السياسي، ينتج هشاشة على مستوى البنى الفكرية والثقافية في الجزائر، ويصعب من إيجاد الآليات المناسبة لمواجهة مختلف التحديات.

❖ الدراسة الثالثة: محمد الطاهر لعلوي، الأمن الفكري للمجتمع الجزائري والتحديات الراهنة -دراسة في التأثيرات السلبية المحتملة للمكون الإعلامي والاتصالي الحالي على عينة من الشباب الجزائريين، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد بوضياف، قسم الإعلام والاتصال، 2021/2022).

عالجت الدراسة متغيرين أساسيين، يتمثلان في (المكون الإعلامي والاتصالي، والأمن الفكري)، قصد التوصل إلى العلاقة التأثيرية السلبية للمكون الإعلامي والاتصالي الحالي على الأمن الفكري للمجتمع الجزائري في أبعاده الأساسية.

حيث تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير الوسائط الإعلامية والاتصالية ومحتوياتها الحالية على القيم الدينية والعقائدية للشباب الجزائريين، من خلال عملية قياسية لاستخداماتهم لمختلف الوسائط.

كما خضع موضوع الدراسة لإجراءات المنهج الوصفي في سبيل ربط العلاقات النظرية بين المتغيرات وتوصيفها، بالإضافة إلى المنهج المسحي بغية إثبات هذه العلاقة ميدانيا، من خلال إخضاع عينة من الشباب الجزائريين للمسح حيث استعانت الدراسة بالاستبيان كأهم أداة إجرائية يعتمد عليها المنهج الوصفي المسحي.

من النتائج المتوصل إليها في الدراسة: أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين فيما يخص درجة مصادقتهم للمضامين الإعلامية والاتصالية المهددة لأبعاد أمنهم الفكري، جاء متعارضاً نسبياً مع ما يلحظ واقعا من انتشار كبير للمحتويات الإعلامية والاتصالية المهددة للأمن الفكري في أبعاده المختلفة، وأيضاً مع ما وصلت إليه الدراسة في شقها النظري.

أما عن التأثيرات السلبية للمحتويات الإعلامية والاتصالية على الأمن الفكري حسب عينة المبحوثين، فإن الاتجاه العام لإجاباتهم تدل على تأثيرها المحدود.

كما تبين الدراسة العلاقة بين نوع الوسيلة الإعلامية المستخدمة من قبل المبحوثين وإجاباتهم المرتبطة بالتأثيرات السلبية التي يتعرضون لها، فالمبحوثين الأقل استخداماً للإنترنت هم الأقل مصادفة للمحتويات السلبية المهددة للأمن الفكري والأقل قابلية لمتابعتها.

وهو ما يجعل من الإنترنت كوسيلة إعلامية اتصالية أكبر مهدد للأمن الفكري في المجتمع الجزائري، نظراً لكون أكثر المحتويات الإعلامية والاتصالية السلبية هي تلك المنشورة عبر الإنترنت.

كما توصلت الدراسة إلى أن من لا يستخدم من المبحوثين الإنترنت بصفة مطلقة، فإن معدل تأثرهم بالمحتويات الإعلامية والاتصالية السلبية والمهددة لأمنهم الفكري منعدم.

### التعليق على الدراسة:

تتفق دراستنا مع هذه الدراسة في العديد من النقاط، على غرار التصور العام الذي قدمته حول محددات الأمن الفكري في الجزائر وتهديداته، بالتركيز على طبيعة المضامين الإعلامية والاتصالية السلبية.

لكن بالرغم من التوافق الذي يبدو بين الدراستين فيما يتعلق بمتغير الأمن الفكري، غير أن هناك اختلافات محورية في هذه الدراسة، والمتمثلة في:

المتغير المستقل في الدراسة السابقة يشمل محددات المكون الإعلامي والاتصالي المشكل للبيئة الإعلامية والاتصالية، في حين يتمثل المتغير المستقل لدراستنا في الأمن الفكري.

كما أن الدراسة المشابهة تتناول العلاقة السلبية بين المتغيرين، المستقل-محددات المكون الإعلامي والاتصالي-والمتغير التابع-الأمن الفكري-أما دراستنا تدرس العلاقة بين الأمن الفكري والسياسة العامة التعليمية، قصد الخروج بأهم التحديات التي تحول دون تحقيق الأمن الفكري في الجزائر في إطار الحدود الزمانية المحددة آنفا، خاصة داخل النظام التربوي والتعليمي، وهو ما يشكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني في مفهومه الشامل.

كما قد أغفلت الدراسة أهمية الإرادة السياسية في الارتقاء بملف الأمن الفكري، وتوجيه الاهتمام ناحيته عبر تشبيك الجهود الوطنية وتعزيز القيم الدينية والوطنية من أجل التصدي لشقى التهديدات والتحديات.

8. مناهج واقترابات الدراسة:

• منهج الدراسة:

يتطلب معالجة إشكالية الدراسة توظيف العديد من الأدوات العلمية، والطرق المنظمة، قصد بلوغ الأهداف المحددة.

المنهج التحليلي: يعتمد على تفكيك العناصر الأساسية لموضوع البحث، من خلال تجزئة عناصر المشكلة إلى وحدات لتسهيل عملية معالجتها ثم تركيبها، في سبيل التوصل إلى العلاقة الرابطة بين مختلف المتغيرات.

• اقترابات الدراسة:

➤ مقارنة الأمن الإنساني:\*

تنطلق المقاربة من اعتبارها أن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الانتقال من المستوى الدولي إلى المستوى الفردي للأمن، وذلك باعتبار أن الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة.<sup>1</sup>

يحاول الباحث من خلال مقارنة الأمن الإنساني الكشف عن أهم التحديات التي تواجه الأمن الفكري في الجزائر، بالتركيز على المفهوم الموسع للأمن وأبعاده، نظرا لاتساع مجال التهديدات الأمنية وظهور أنواع أخرى من التهديدات، والتي تتجاوز التهديدات العسكرية ومنطق الاستجابة التقليدية.

➤ مدخل تحليل السياسات العامة:

يحاول الباحث من خلال مدخل تحليل السياسات العامة، فهم سبب تبني سياسة الإصلاح التربوي في الجزائر وخلفياتها، وتقييم أثارها المقصودة وغير المقصودة على عملية بناء الأمن الفكري.

\*- تقوم هذه المقاربة على فكرة الأمن المستدام الذي يسعى بدرجة أولى إلى توفير حماية لصالح الشعوب وليس لصالح أقاليم الدول، فالأمن الإنساني يرتبط بإشباع الحاجات الأولية للأفراد، ويتجاوز الأولوية الممنوحة من طرف الدول لإمكانيتها الدفاعية على حساب أمن أفرادها. للمزيد، يُنظر في: توفيق بوستي، " مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية"، مجلة دراسات إستراتيجية، (12 مارس 2019)، ص.14.

<sup>1</sup>- جوييدة حمزاوي، "من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، العدد 6، (مارس 2020)، ص.18.

➤ الاقتراب القانوني:\*

حاول الباحث من خلال الاقتراب القانوني الرجوع إلى النصوص القانونية والإجراءات التنظيمية للسياسة التعليمية، خاصة فيما تعلق بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08، والمرجعية العامة للمناهج، من أجل إبراز شرعية سلوك الفاعلين في القطاع التعليمي والتربوي، وتحديد مستوى التوافق بين مضامين السياسة التعليمية والقيم الدينية والوطنية المنصوص عليها.

➤ اقتراب النخبة:\*

حسب اقتراب النخبة، فإن السياسة العامة التعليمية في الجزائر تعكس توجهات وتفضيلات النخبة المضطلة بصنع القرار داخل قطاع التربية والتعليم، ويظهر ذلك من تحديد الخلفية الإيديولوجية والفكرية التي توجه الصراع والتنافس بين مختلف النخب، والمتمثلة أساسا في نخبة فرانكفونية وأخرى معربة، تختلفان في التوجهات والمصالح وآليات العمل. أين تحاول كل نخبة لبسط إيديولوجيتها، مما أفرز جملة من التحديات أمام بناء الأمن الفكري في الجزائر، وتحصين الوعاء الهوياتي من شتى التهديدات والاختراقات.

9. تحديد مفاهيم الدراسة:

1. الأمن الفكري

✓ الأمن:

لغة: الأَمْنُ والأَمِينُ: ضد الخوف، أَمِنٌ، أَمِنًا وأَمَانًا، وَأَمَنًا وَأَمَنَةً، وإِمْنًا، فهو أَمِينٌ وأَمِينٌ<sup>1</sup>.

\*- يعد هذا الاقتراب أهم مدخل منهجي استخداما في كليات الحقوق في أنحاء العالم وفي أوروبا وفرنسا، يركز في دراسته للأحداث، والمواقف، والعلاقات، والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة. وبصيغة أخرى مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفلته من ضوابطها. للمزيد، يُنظر في: محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الافتراقات، والأدوات (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997)، صص 117-119.

\*- يعد اقتراب النخبة إطارا تحليليا، من خلالها يتم التقرب من الظاهرة السياسية عبر وسيط النخبة، أي النظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات العامة على أنها نتاج أقلية متنفذة تسيطر على المجتمع والدولة، حيث تتركز فيها عناصر القوة التي تمكنها من رسم السياسات وتوجيه المجتمعات. للمزيد، يُنظر في: محمد شلبي، مرجع سابق، صص 207-216.

<sup>1</sup>- معجم المعاني الجامع، "الأمن"، في:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86>

(07 مارس 2023).

اصطلاحاً:

بالمعنى الأوسع للكلمة يمكن وصف الأمن وكأنه حالة شخص يعتبر نفسه غير مهدد بهذا الخطر أو ذلك؛ أو يظن أن لديه الوسائل للرد عليه إن تحول هذا الخطر ليصبح واقفاً.<sup>1</sup>

إن تأمين الأمن لمجموعة بشرية، يعني تأمين سلامة الأفراد الذين يؤلفونها، وسلامة المجموع الذي يشكلونه فيما بينهم: موجب مزدوج يربط بوثوق الأمن الداخلي والأمن الخارجي للمجتمعات.<sup>2</sup>

كما يعرف مفهوم الأمن في دائرة المعارف البريطانية بـ " حماية الدولة وحفظها من التهديد"<sup>3</sup>

يبقى أن هذا المفهوم بالذات -مفهوم الأمن- يظل مزدوج المعنى: فيما خص الأساس داخل الدولة، في تعريفه وفي وسائله (لأن هذه الوسائل ممسوكة حتماً من قبل الدولة)، وسوف يعرف مع مرور العقود عدداً من التوسيعات.<sup>4</sup>

ورد مفهوم الأمن في قاموس « Dictionnaire de Science Politique » على النحو التالي: هو أمن الممتلكات والأشخاص من بين الوظائف التي تضطلع بها الدولة، بمعنى أنه دور لا يُعهد به إلى أي شركة أو منظمة خاصة.<sup>5</sup>

✓ الفكر:

- لغة: بكسر فسكون جمع أفكار مصدر فكر، إعمال العقل بالمعلوم للوصول إلى المجهول.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>- موسوعة الاستراتيجية، تيري دي مونبريال، وجان كلين، تر: سابين جانسن (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م)، "الأمن"، ص.254.  
<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> -The Britannica Dictionary, security, <https://www.britannica.com/dictionary/security>, (26/03/2023).

<sup>4</sup> تيري دي منبريال و جان كلين، مرجع سابق، ص.256.

<sup>5</sup> -Dictionnaire de science politique, Mokhtar Lakehal(4eme édition ,Paris :L'harmattan,2009),p.358.

<sup>6</sup> معجم المعاني الجامع، " الفكر"، في:

07) <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1> مارس (2023).

- اصطلاحاً:

الفكر هو مجموعة العمليات التي بواسطتها يكون الكائن الحي على اتصال بالواقع المادي والاجتماعي، وتطوير المفاهيم وربط بعضها ببعض، واكتساب معارف جديدة.<sup>1</sup>

كما يُعرف على أنه تمثيل للأفكار وعلاقتها بالعقل، الفكر خاص بالنسبة للإنسان (...) ونظراً لأهميته فهو موضوع عديد من التحليلات والنقد.<sup>2</sup>

مصطلح (فكري) يشير في العادة إلى صاحب رسالة (كاتب، جامعي، فيلسوف) أو الفنان المتحدث علناً عن قضايا عصره، والذي يضع سمعته و /أو معرفته في خدمة قضية ما بالدخول في اللعبة السياسية، من أجل التعبير عن وجهة نظر متعلقة بالأخلاق أو بحقيقة معينة.<sup>3</sup>

لكن في الواقع، المثقف اليوم ليس فقط الرجل أو المرأة التي/الذي يعرف الكتابة والتواصل. هو مواطن(ة) يحمل ذاكرة جمعية، شخصية موهوبة ذات حدة بمعدل فوق المتوسط، مُلاحظ شاهد على عصره دون إبلاغ أحد، وإلا من وعيه فقط أو من حكمه على التاريخ.<sup>4</sup>

أما الأمن الفكري يعني: التصورات والقيم التي تكفل صيانة الفكر وحفظه من عوامل الشطط وبواعث الانحراف التي تميل به عن الجادة وتخرجه عن وظيفته الأساسية، والتي تتمثل في إثراء الحياة بالسلوك القويم والآثار النافعة، وحفظ الضروريات، فيغدو عامل تخريب وتهديد لكل ضروريات المجتمع ومصالحه.<sup>5</sup>

وهو أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم، آمنين على مكونات أصالتهم، وثقافتهم ومنظومتهم الفكرية.<sup>6</sup>

1 - Larousse, encyclopédie « pensée », site web :

<https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/pens%C3%A9e/7813> , le 9 Mars 2023.

2- *ibid.*,

3- **Dictionnaire de sciences politiques**, David Alcaud, Laurent Bouvet et autres (Paris : Dalloz, 2eme édition,2010), « Intellectuels », P.206.

4-**Dictionnaire de science politique**, Mokhtar Lakehal (4eme édition,Paris :L'harmattan,2009 ),P. 228.

5- سعود بن سعد محمد البقمي، نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري " المفاهيم والتحديات"، في الفترة 22-25 جماد الأول 1430هـ كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، ص.8.

6- سعود بن سعد محمد البقمي، مرجع سابق، ص.8.

بمعنى حماية وصيانة الهوية الثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج، ويعني أيضا الحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف.<sup>1</sup>

كما يعني اطمئنان مجتمع الدولة إلى قدرته على التصدي للاتجاهات الفكرية التي من شأنها أن تؤثر سلبا على تصوره لمشكلاته، ورؤية أسبابها، جذورها، صلبها، هوامشها، تناقضاتها الداخلية، وعلاقتها التبادلية مع غيرها.<sup>2</sup>

في هذا السياق تعددت الدراسات والبحوث الخاصة بالأمن الفكري، سواء كان ذلك بإفراده ببحوث مستقلة أو في علاقته بمسائل وثيقة الصلة به مثل الإرهاب أو الجريمة المنظمة وغيرها.<sup>3</sup>

كما يختلف ويتباين تحديد معنى الأمن الفكري، نظرا لاختلاف البيئة التي تُعالج ضمنها الظاهرة، وتأثير الخصوصيات السوسيو-ثقافية والسوسيو-سياسية على توجهات الباحثين.

ويتضح ذلك التباين جليا بين الباحثين المنتمين إلى البيئة الغربية وبين المنتمين إلى البيئة العربية والإسلامية، حتى داخل البيئة الواحدة تطفو على السطح بعض الفروق نظرا للمنطلقات الفكرية، والإيديولوجية المتحكمة بشكل أو بآخر في توجيه التصورات العامة.

كما قد اختلفت تعاريف الأمن الفكري، باختلاف الحقول المعرفية التي تناولت المفهوم بالدراسة والمعالجة.

## 2. مفهوم الأمن الوطني:

ورد تعريف الأمن الوطني في "موسوعة السياسة"، على النحو التالي:

هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.<sup>4</sup>

وارتبط "الأمن الوطني" اصطلاحا بـ"ميلاد الدولة الوطنية" في إثر "صلح وستفاليا 1648" فصار بذلك يعبر عن مدى قدرة الدولة على تأمين حدودها الوطنية من أي أخطار تهدد سيادتها ووحدتها الترابية وسلامة أفرادها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عيسى بن سليمان الفيقي، "الأمن الفكري والتوعية الفكرية"، في:

<sup>2</sup> إبراهيم بن محمد علي الفقي، مرجع سابق، ص.9.

<sup>3</sup> مجموعة مؤلفين، في الأمن الفكري، تنسيق: عبد الرحمن بن معلا الويحق (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص.82.

<sup>4</sup> موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، "الأمن القومي ونظرية الأمن الإسرائيلي"، ص.331.

من خلال هذا التعريف البسيط للأمن الوطني يتضح أنه يرادف حماية مصالح الدولة الحيوية وقيمها الأساسية على المستويين الداخلي والخارجي. ويعرفه « Giacomo Luciani » على أنه القدرة على التصدي للعدوان الخارجي، وهي حالة تكفلها وظيفة الدفاع عن الأمة.<sup>2</sup>

أما « Michael H.H.louw » ينصرف إلى أن: الأمن الوطني يشمل سياسة الدفاع التقليدية والإجراءات غير العسكرية للدولة، التي تتمكن من ضمان بقاءها ككيان سياسي ، يمارس تأثيره ويحقق أهدافه الداخلية والدولية.<sup>3</sup>

كما يسعى "محمد شلبي" في مقال له بعنوان " الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة" إلى تقديم شرح لمفهوم الأمن الوطني بما يتوافق مع خصوصيات البيئة التي تحتضن الظاهرة الأمنية. لذا فإن الأمن الوطني بالمعنى الشامل للدول الضعيفة يختلف عن أمن الدول القوية الغنية، في مضامينه، وأهدافه، ووسائله، وفي فرصه وقيوده، وكذلك في مصادر تهديده (...)<sup>4</sup>

فالأمن الوطني عند التقليديين محوره المسائل العسكرية، وقضايا الدفاع وحماية الحدود من التهديدات الخارجية، وهكذا تهمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والانسجام الداخلي..من دائرة الأمن الوطني<sup>5</sup>

### 3. السياسة العامة التعليمية:

تعد التربية إشكالية سياسية، إلى جانب كونها إشكالية فلسفية وأنتروبولوجية، وما أكده (إميل دوركايم)، هو أن التربية تمثل الوسيلة التي عن طريقها يجدد المجتمع بشكل دائم شروط وجوده الخاصة.<sup>6</sup>

ويرد في قاموس السياسات العامة «Dictionnaire des politiques publiques» تعريفا للسياقة التعليمية على النحو التالي:

<sup>1</sup>- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.16.

<sup>2</sup>-Loup Francart, **Livre Gris sur la Sécurité et la Défense** ,(Paris: Economica, 2006),P.85.

<sup>3</sup>- **ibid.**, P.86.

<sup>4</sup>- محمد شلبي، "الأمن الوطني في ظل التحولات الراهنة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية (العدد 04، الرقم 2، 01 ديسمبر 2013)، ص.169.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص. ص.156.155.

<sup>6</sup>- بوخريص وآخرون، قضايا في سوسولوجيا التربية النوع والبيئة والقيم، (الرباط: مطابع الرباط نت، 2018)، ص.29.

السياسة التعليمية كأى سياسة عمومية تحمل مضامين **contenus**، وترجم عبر خدمات **prestations**، وتنتج تأثيرات **effets**.<sup>1</sup> كما يستخدم مصطلح سياسة تعليمية للإشارة إلى عدد من الخيارات الأساسية التي توجه التعليم.<sup>2</sup>

تعني المبادئ والاتجاهات العامة التي توجه عمل المؤسسات التعليمية على كافة المستويات والتنظيمات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة، وتحدد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم، وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل.<sup>3</sup>

وهي عموماً تطمح من حيث المبدأ إلى تعبئة الموارد، سواء كانت مادية (أموال، بنى تحتية...) أو لا مادية (معايير وأطر معرفية، حملات تواصل مؤسساتية... الخ)، من أجل التوفيق بين العرض والطلب في مجال التربية، وملائمة وسائل وخدمات النظام التربوي بنياته، ومناهجه، ورجاله ونسائه، مع الحاجات التربوية للمجتمع، بعد تشخيصها وتحليلها كمياً وكيفياً.<sup>4</sup>

أما (محمد طه بدوي) يعرف السياسة التعليمية على النحو التالي:

تصريح عام أو فهم عام تضعه السلطة التعليمية العليا أو هو الطريق الذي يجب إتباعه لقيادة التفكير، وإرشاده وضبط العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة، وذلك عند اتخاذ قراراتها. وتحدد السياسات المجال الذي يتخذ القرار داخله وتضمن اتفاهه مع الأهداف ومساهمته في تحقيقها.<sup>5</sup>

ترتبط السياسة التعليمية ارتباطاً وثيقاً بالقيم التي تميز الأمة، كما أن هذه الأخيرة بعضها ذات امتداد عالمي، وبعضها الآخر ذات طابع محلي، تعكس خصوصيات ثقافية وأسلوب حياة قابل للتطور بمرور الزمن.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - بوخريص وآخرون، مرجع سابق، ص.29.

<sup>2</sup> - Christian Depover, Philippe Jonneart, **Quelle cohérence pour L'éducation en Afrique des politiques au curriculum**, (Belgique : Boeck supérieur, 2014 ), P.61.

<sup>3</sup> - فاطمة الزهراء باسة، إصلاح السياسة التربوية في الجزائر وتحقيق الجودة، مذكرة ماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم السياسية، 2018/2019)، ص. 10.

<sup>4</sup> - بوخريص وآخرون، مرجع سابق، ص.29.

<sup>5</sup> - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030 رؤية تحليلية، 2019م، ص.22.

<sup>6</sup> - Jonneart ,op.cit ,P.61.

#### 4. الأمن الثقافي:

يُعرف (أولي ويفر) الأمن الثقافي؛ أنه قدرة أي مجتمع على الحفاظ على هويته من الظروف والمتغيرات والأخطار الحقيقية والافتراضية المحدقة به.<sup>1</sup>

كما يذهب (عبد الإله بلقزيز) إلى أن للأمن الثقافي وجهان: من وجه أول يكتسب المفهوم معنى بنائياً، تراكمياً، إن حسبنا الأمن مرادفاً في الدلالة لتحقيق الإشباع الذاتي من الحاجات الثقافية، ويتصل الوجه الثاني بمعنى دفاعي صرف على نحو ما يكونه أي أمن استراتيجي آخر يدخل في نطاق الأمن القومي.<sup>2</sup>

#### 5. الإصلاح التربوي:

ورد في المعجم الموسوعي لعلوم التربية والتكوين،<sup>3</sup> أن إصلاح التعليم هو تغير أساسي ومهم ومرغوب فيه، في حالة أولية إلى حالة معلن عنها ومخططة.

يعرف الإصلاح التربوي على النحو التالي:

هو منظومة من الإجراءات التربوية التي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل الذي يضمن له استمرارية وانسجاماً في أداء وظيفته بصورة منتظمة.<sup>4</sup> ويكون نتيجة لدواعي ومتطلبات وطنية أو دولية، فرضت منطق التغيير والتعديل وتقويم المضامين، والمحتويات، والطرائق، والأساليب، وكذا المناهج والبرامج.<sup>5</sup>

#### 10. تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

**الفصل الأول:** تناول مكانة الأمن الفكري في منظومة الأمن الشامل، ويتضمن بدوره مبحثين: يعالج المبحث الأول الأمن الفكري وأسس النظرية، الذي من خلاله يتم التطرق لأبعاد المفهوم

<sup>1</sup> - بثينة الخالدي، "هل الأمن الثقافي إستراتيجية دفاعية التعليم في تونس نموذجاً"، وليد الزيايدي، الأمن الثقافي، (الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، 2019)، ص.497.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - ، باسة، مرجع سابق، ص.16.

<sup>4</sup> - حمدي لكحل، "الإصلاحات التربوية في الجزائر سنة 2003م بين الواقع والمأمول"، مجلة دراسات نفسية وتربوية، المجلد 12، العدد 2، (جوان 2019)، ص.266.

<sup>5</sup> - لكحل، مرجع سابق، ص.261..

وامتداداته وسياق ظهوره. أما المبحث الثاني، فقد أبرز مكانة الأمن الفكري في منظومة الأمن الشامل، المظاهر التي تنجم عن غيابه.

**الفصل الثاني:** تناول السياسة العامة التعليمية وعلاقتها بالأمن الفكري في الجزائر، ويتكون بدوره من ثلاثة مباحث أساسية؛ يدرس المبحث الأول السياسة العامة التعليمية في أبعادها الأمنية، ومن خلاله تبرز العلاقة النظرية بين الأمن الفكري والسياسة العامة التعليمية، وكذلك تتبع مقومات الأمن الفكري في النصوص القانونية المتعلقة بالتربية والتعليم.

ويتطرق المبحث الثاني إلى المسار التطوري للسياسة العامة التعليمية في الجزائر، وذلك من خلال ترتيب مرحلي يميز بين عهد الأحادية الحزبية والتعددية. حيث يتضمن المضامين والإطار المرجعي والأسس التي تقوم عليها السياسة العامة التعليمية في الجزائر.

أما المبحث الثالث، تناول السياسة العامة التعليمية (2014-2019) واشكالياتها، من خلاله تم التطرق إلى مضامين السياسة التعليمية المنتهجة، مبرراتها، خلفياتها، واشكالياتها النابعة من مكان خللها.

**الفصل الثالث:** تناول الأمن الفكري في ضوء سياسة الإصلاح التربوي في الجزائر، ويتضمن بدوره مبحثين، المبحث الأول يبرز انعكاسات إصلاح الجيل الثاني على الأمن الفكري، أما المبحث الثاني يبرز آليات تعزيز الأمن الفكري في الجزائر على مستويين، داخل النظام التربوي التعليمي وخارجه.

## الفصل الأول:

مكانة الأمن الفكري في منظومة الأمن الشامل

## المبحث الأول: الأمن الفكري: الأسس النظرية

إن مفهوم الأمن الفكري يعد من المفاهيم المستحدثة لمواكبة التغيرات الجديدة التي طرأت على حقل الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، حيث يحظى بأهمية تُستمد من حالة غيابه المنتجة لانعكاسات تمس مختلف النظم الاجتماعية، السياسية والثقافية في الدول.

## المطلب الأول: الأمن الفكري: المفهوم والأسس

من المهم عند تناول الأمن بأنواعه ومفاهيمه أن يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه، خاصة فيما يتعلق بالعوامل العرضية، والنظريات، والتفسيرات، تحت ظرف أنها منطقياً وتجريبياً، تؤثر على الأمن في مفهومه الشامل.<sup>1</sup>

الأمن الفكري باعتباره من المفاهيم التي تعنى بالفكر والقيم والمبادئ التي تشكل هوية المجتمع والفر، وهو ما جعل العديد من الباحثين يهتمون بهذا المفهوم لما له من تأثير مباشر على الفرد والمجتمع.<sup>2</sup>

وقد تعرض مفهوم الأمن إلى التغيير لينتقل من معناه الضيق (...) إلى مفهوم أوسع يشمل الأمن في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية والبيئية والمائية وغيرها، كما شهد هذا المفهوم توسعاً في مجالاته ليشمل المسؤولية الأمنية التي تضم الجهات الحكومية والخاصة والأفراد والمجتمع.<sup>3</sup>

إن تغيير الموضوع المرجعي من (الدولة) إلى (الأفراد) هي العلامة الأكثر وضوحاً على تحول المعايير التحليلية والعملية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم بن محمد علي الفقي، بحث بعنوان: الأمن الفكري المفهوم-التطورات- الإشكالات، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (22-25 جماد الأول 1430)، ص.4.  
<sup>2</sup> - محمود سمايلي، " دور المؤسسة الجامعية في تحقيق الأمن الفكري وتنمية الهوية الثقافية للطلاب الجامعة الجزائرية أنموذجاً"، *المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد 14، عدد4، (أكتوبر 2022)، ص.77.  
<sup>3</sup> - إبراهيم بن محمد علي الفقي، مرجع سابق، ص.13.

<sup>4</sup> -Marianne Stone," Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis" *Security Discussion papers series 1"*, ( Spring 2009), p.2.

لكن هذا التغيير في الموضوع المرجعي ومستوى التحليل؛ الذي انجر عنه توسيع في مفهوم الأمن التقليدي ليُمس مختلف القطاعات: السياسية، الاقتصادية، المجتمعية، البيئية، بالإضافة إلى القطاع العسكري، لا يزال موضع النقاش والتحليل، نظرا للفروق الواضحة بين النظرية والممارسة.

حيث تبرز مثل هذه الفروق خاصة في البيئة غير المنتجة لتلك المنظومة المفاهيمية والنظرية، أي البيئة غير الغربية؛ التي لها من الترسبات التاريخية والخلفيات السوسيوثقافية والسياسية ما يحول دون تغيير فعلي أو فعال للموضوع المرجعي.

لكن، صانع السياسة لا بد أن يدرك بأن الأمن العسكري قد لا يزال مهيمنا، في حين أن القطاعات الأخرى هي بدورها حاضرة، ويمكن تجاوز الأمن العسكري في أي وقت.<sup>1</sup>

لذا يعد الأمن الفكري من بين المفاهيم التي أنتجت المرحلة التي تلت الحرب الباردة في التحليل الذي أجراه (باري بوزان) لما بعد الحرب الباردة وعلاقات القوة ما بعد الشرق والغرب، وتتبعه لآثار ونتائج التغيير بين القوى العظمى في الشمال (أو المركز) على دول الجنوب (أو المحيط).<sup>2</sup>

وقد حاول بعض المتخصصين التأصيل لنشأة مفهوم الأمن الفكري ببداية التحديات والحروب الخارجية التي استهدفت بعض المجتمعات الإنسانية، ووصلت في بعض الحالات إلى ما يعرف بحرب الجميع ضد الجميع في بعض المجتمعات، والصراعات الطويلة بين القبائل في أقاليم أخرى، والغزو والاستعمار الخارجي في أحيان ثالثة. وبالتالي يبدأ البحث عن الأمن الفكري مع وجود تحديات وصراع، وحالة الاحتراب الداخلي والخارجي، وكذا محاولات الاختراق الخارجي.<sup>3</sup>

وهو تفصيل متضمن في مفهوم أوسع منه يتمثل في الأمن المجتمعي، والذي يتعلق حسب (باري بوزان)؛

بالتحديات ونقاط الضعف التي تؤثر على أنماط الهوية المجتمعية والثقافة، حيث يخص بالذكر الهجرة وصراع الهويات الحضارية المتنافسة؛ كأهم مسألتين في أجندة القرن الحادي والعشرين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Marianne Stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis" **Security Discussion papers series 1**, (Spring 2009), p.10.

<sup>2</sup> - Barry Buza , "New Partterns of Global Security in the Twenty-First Century" , **International Affairs** , Vol.67, No.3,(Jul,1991),P.431.

<sup>3</sup> -باسم رزق عدلي، "اتجاهات الأمن الفكري في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد211، (يناير 2018)، ص.22.

<sup>4</sup> - **Ibid.**, p.447.

انطلاقاً من أن الهجرة تهدد الهوية والثقافة المجتمعية من خلال التغيير المباشر في التركيبة العرقية والثقافية والدينية واللغوية للسكان.<sup>1</sup>

ويعرف (باري بوزان) الأمن المجتمعي على النحو التالي: أنه الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة و الثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات.<sup>2</sup>

وهو ما يتوافق مع التعريف الذي صاغه أولي وايفر Ole Weaver؛ أن الأمن المجتمعي مرادف لبقاء الهوياتي (الهوية المجتمعي)، ويركز على الهوية وبقاء المجتمع،<sup>3</sup> وبذلك ينتقل الموضوع المرجعي للأمن من مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع .

تغيير الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع بشكل مباشر يؤدي إلى تغيير سمة الأمن من "الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي"، وهو المصطلح التحليلي لمدرسة كوبنهاغن ، غير أن الدولة تبقى الموضوع المرجعي الأهم ، وليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية.<sup>4</sup>

ومن خلال التعريفين السابقين للأمن المجتمعي يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة.

فالجوانب الجديدة التي قدمها (باري بوزان) فيما يتعلق بالأمن، مثل الأمن الإقليمي والأمن المجتمعي والأمن البيئي هي أدوات مساعدة للمهني أو صانع السياسات في التعامل مع المخاوف والتهديدات الأمنية الوطنية أو الدولية.<sup>5</sup>

لكن دراسته بشكل خاص اقترنت بمشاكل الأمن المجتمعي بين ما يسميه دول المركز – المحيط، وهذا لا ينفي حضور مثل هذه القضايا ضمن أجندات الأمن سواء داخل المركز أو داخل المحيط.

على الرغم من تعدد أنواع الأمن ، إلا أن الأمن الفكري يحتل أهمية قصوى من خلال مفهومين الأول قدرة الدولة على التصدي للاتجاهات الفكرية السلبية والتي تنتشر من خلال البث الإعلامي

<sup>1</sup> - Buzan, **op.cit.**, p.447.

<sup>2</sup> - صباح بالة، "مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية"، في: الموسوعة السياسية :

<sup>3</sup> - سعاد معلوي، مرجع سابق، ص.27. <https://political-encyclopedia.org/dictionary/5%D9%86%D9%8A%D8%A9>، (2023-05-31).

<sup>4</sup> - بالة، مرجع سابق.

<sup>5</sup> - Stone ,**op.cit** ,P.10.

وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) التي لا تزال تمارس دورا مهما في الغزو الفكري، والثاني في قدرة الدولة على تحقيق الأمن الوطني من خلال تعزيز الأمن الفكري ومقاومة أشكال الانحراف الفكري.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى انصراف هذا المفهوم إلى الأبعاد غير المادية /الفكرية، وما يتعلق بمكونات الثقافة الخاصة بكل أمة، لذا فهو يعد من بين مكونات الأمن المجتمعي ، الذي يعني قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج خصوصياتهم في اللغة، والثقافة، والهوية الوطنية ، والدينية ، والعادات والتقاليد ، في إطار شروط مقبولة لتطورها ، وكذا قدرتها على مواجهة التهديدات التي تؤثر في أنماط هويتها وثقافتها.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: محددات وأبعاد الأمن الفكري

إن تحديد أبعاد الأمن الفكري ومحدداته تسهل من معرفة التهديدات والتأثيرات التي تمسه، كما أن هذه الأبعاد تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى.

ونبرر هذا الاختلاف، بالرجوع إلى اعتبار آخر متمثل في كون أن لكل مجتمع خصوصيات تجعل من محددات وأبعاد أمنه الفكري تختلف عن مجتمع آخر، فالقيم الدينية لا تشكل بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الفكري للمجتمعات الغربية العلمانية، على عكس المجتمعات المسلمة ، والقيم الأخلاقية للمجتمع المسلم مثلا تختلف عن قيم المجتمع الليبرالي...<sup>3</sup>

كما أن دراسة الأمن الفكري لا تكون بمنأى عن الأمن الهوياتي والأمن الثقافي ، فهي كلٌّ متكامل ، تتقاطع في نقاط مشتركة تطغى على نقاط الاختلاف ، خاصة على المستوى المفاهيمي والنظري ؛ أين يستمد الأمن الفكري مقوماته وأبعاده من مفهوم الهوية تارة و من مفهوم الثقافة تارة أخرى.

لذا، فإن الأمن الفكري والأمن الهوياتي والأمن الثقافي هي مفاهيم تصب في مصب واحد، كونها تنبع من منظومة قيمية وفكرية واحدة.

<sup>1</sup> - ابراهيم بن محمد علي الفقي، بحث بعنوان: الأمن الفكري المفهوم-التطورات- الإشكالات، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (22-25 جماد الأول 1430)، ص. 13.

<sup>2</sup> - عدلي، مرجع سابق، ص. 22.

<sup>3</sup> - محمد الطاهر لعلوي، الأمن الفكري للمجتمع الجزائري والتحديات الراهنة -دراسة في التأثيرات السلبية المحتملة للمكون الإعلامي والاتصالي الحالي على عينة من الشباب الجزائري ، أطروحة دكتوراه(جامعة محمد بوضياف -المسيلة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022)، ص.131.

كما أن مراعاة الخصوصيات التاريخية والثقافية والاجتماعية عند تأسيس مفهوم الأمن الفكري لا يعني تغليط وتغييب الوافد جملة وتفصيلا، بل ينبغي التوفيق بين الأنساق الفكرية المتقاربة والمتكافئة.

وبشكل عام؛ يمكن تصنيف أبعاد الأمن الفكري على النحو التالي:

### أولاً: البعد الديني

يرتبط الوعاء الفكري الجمعي للمجتمعات ذات الخلفية الدينية ارتباطا وثيقا بالدين والعقيدة، حيث نجد أن الدين في هذه المجتمعات يعتبر مصدرا رئيسا للقيم الفكرية التي يشترك أفراد المجتمع في التسليم بها والدفاع عنها. كما يعتبر الدين أيضا مصدر الأجزاء من التراث الفكري لهذه المجتمعات.<sup>1</sup>

باعتبار أن الوسائل الدينية وتعليم القيم الدينية تعد من بين وسائل التصدي لما يعرف بالغزو الثقافي والفكري أو الردة الثقافية والفكرية سعيا لتحقيق الأمن الفكري.<sup>2</sup>

فالمعتقدات عموما لها تأثير كبير في أحوال الشعوب والأمم، وتتجلى أهميتها في كونها مصدر القوة للدول أو ضعفها، وتحقيق أمنها الفكري والسلوكي، والتحرر من أي نوع من الغزو في حال استخدامها بطريقة إيجابية.<sup>3</sup>

### ثانياً: البعد السوسيوثقافي

تشكل القيم السوسيوثقافية للمجتمع أبعادا أساسية لهويته ومحددات واضحة لما يجمع أفرادهم ويوحدتهم ويولد إحساسهم العميق بالانتماء له ويعطيهم مبررا للاعتزاز به ، إضافة إلى كونها أبعادا أساسية للأمن الفكري للمجتمع، فاللغة واللهجات المحلية للمجتمع، عاداته وتقاليده وأعرافه ،

<sup>1</sup>- محمد الطاهر لعلوي، مرجع سابق ص، 131.

<sup>2</sup>- صالح جرار، "التعليم والأمن الثقافي"، في الأمن الثقافي، تنسيق. وليد الزيايدي ( الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، 2019)، ص.278.

<sup>3</sup>- محمد بوداود وبونوار بن صايم، "مشكلة الأمن الفكري في الجزائر"، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 08، العدد01، (2022)، ص.659.

تاريخه الحضاري المشترك، ومؤسساته الفاعلة في التنشئة الاجتماعية؛ ما هي إلا محددات أساسية لضمان استمرارية وجوده.<sup>1</sup>

إن الحاضن الثقافي هو الضمانة الفعلية لتمكين الفرد والجماعة من التفاعل داخلها ومع القوى المنافسة والمتألفة الأخرى.<sup>2</sup>

إذا فمفهوم الأمن الفكري للمجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم هوية الجماعة، حيث نجد أن كل بعد من الأبعاد المشكلة لمفهوم الأمن الفكري المشكلة أساساً من القيم، هي تجلي لبعد من أبعاد الهوية الجماعية لذلك المجتمع.<sup>3</sup>

وبالتالي فإن هوية المجتمع تعكس منظومة القيم المحددة لمقومات الأمن الفكري لمجتمع ما، وينبغي عن ذلك أن الأمن الفكري يتحقق ضرورة بتحقيق الأمن الهوياتي للمجتمع.<sup>4</sup>

ويرى (إدوارد سعيد) أن الهوية ليست طبيعية ولا ثابتة، ولكنها نتيجة بناء فكري، يقوم على تدبير التعارضات والاختلافات بين "نحن" والآخرين، وأن كل عصر وكل مجتمع يخلقُ آخره الخاص.<sup>5</sup>

خاصة فيما يتعلق بالهوية الثقافية؛ التي غالباً ما تفهم على أنها مجموعة من عناصر الثقافة يتحدد بها الفرد أو الجماعة، وتبرز أصالتها وتميزها عن المجموعة البشرية الأخرى أو مجتمع آخر.<sup>6</sup>

ولا شك أن هذه الرؤية المتبادلة بين الذات والآخر والداخل والخارج، والعلاقة بالوسط، واكتساب العناصر الثقافية المختلفة؛ من لغة، ودين، وعرق، ووسط، وتقاليد، وطقوس، ومتخيل، وأحلام، ويوتوبيا، والمؤسسات الاجتماعية والتربوية المختلفة، وغيرها، كلها تساهم في تشييد الهوية الثقافية للفرد أو الجماعة أو المجتمع.<sup>7</sup>

1- محمد الطاهر لعليوي، مرجع سابق، ص. 162.

2- بثينة الخالدي، "هل الأمن الثقافي إستراتيجية دفاعية التعليم في تونس نموذجاً"، في الأمن الثقافي، تنسيق. وليد الزيادي (الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، 2019)، ص. 498.

3- محمد الطاهر لعليوي، مرجع سابق، ص. 162.

4- المرجع نفسه.

5- أحمد أبو حسن، "الهوية الثقافية وتحصين الأمة من الذوبان"، في الأمن الثقافي، تنسيق. وليد الزيادي (الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، 2019)، ص. 185.

6- المرجع نفسه، ص. 185.

7- المرجع نفسه، ص. 187.

ويقتضي أن الهوية تعيش بالآخرين ومع الآخرين سواء في الجماعة أو المجتمع أو الوطن، وترمي إلى تحديد تموضع الفرد بالنسبة لعناصر ثقافته الخاصة وبالنسبة للثقافات المختلفة التي يتلقاها.<sup>1</sup> لذا، فإن ضمان الحماية والتحصين اللازمين للهوية الثقافية الجمعية يحقق الأمن الفكري في بعده السوسيوثقافي.

### ثالثا: البعد المدني

يعكس مجموعة القيم المدنية التي تربط الفرد بدولته، وبدوره ضمن نظامها السياسي؛ فتحدد منظومة الحقوق والواجبات في ضوء صلاحيات الدولة ومؤسساتها ويتحدد النظام العام وآليات الالتزام به.

كما أن هنالك قيما مدنية تضبط العلاقة بين الأفراد والدولة بما يضمن اندماج الفرد في الحياة المدنية وجعله عنصرا إيجابيا فيها، ويمكن أن نستشف قيمتين مدنيتين أساسيتين في إطار هذه العلاقة هما: الوطنية والمواطنة.<sup>2</sup>

إن مفهوم المواطنة يقوم على منظومة قيم أساسية، منها الانتماء والولاء والفاعلية وغيرها، وكلها تتم وفق معطيات سياسية وقيمية حدتها طبيعة النظام السياسي.<sup>3</sup>

إن المواطنة هي داعمة للهوية من حيث أنها تدعم ذلك الكيان الثقافي وتربطه بحيز الوطن الجغرافي، فلا يمكن أن ينبني أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية أو السياسية إلا في ظل بنية تحتية قيمية وسوسيوثقافية تكون الحامل الثقافي لها.<sup>4</sup>

فتوليفة التمازج بين مقتضيات المواطنة الجامعة في مجتمع المواطنة وبين الحفاظ على كل أشكال التنوع الفكري والثقافي واللغوي هي ما يمكن أن يحافظ على كيان المجتمع والدولة من التمزق والتشظي.<sup>5</sup>

1- أبو حسن، مرجع سابق، ص.ص 186.187.

2- محمد الطاهر لعلوي، مرجع سابق، ص.179.

3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030 رؤية تحليلية، 2019م، ص.16.

4- حسان حامي، "الأزمة الهوياتية في المجتمع الجزائري بين التنازع الأيديولوجي والتوظيف السياسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، (جوان 2017)، ص.59.

5- المرجع نفسه.

حيث يتحرر الفرد، ويتحرر المجتمع، وتتمكن الهوية الثقافية والفكرية من تملك الحماية الذاتية بالوسائل العلمية والديمقراطية الحديثة،<sup>1</sup> التي بدورها تعزز آليات تكريس المواطنة.

و باعتبار أن الأمن الفكري هو جوهر الأمن الوطني والقومي وأساسه ، فهو المسؤول عن تعزيز الانتماء للوطن والأمة وقيمها، و المسؤول عن تزويد المجتمع بالحوافز الدافعة للعمل والإنتاج.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: تهديدات الأمن الفكري

إن الأخطار التي تهدد الأمن الفكري تتجدد وتتطور باستمرار ، كما تزداد بصورة متسارعة ومضطردة نظرا للمتغيرات التقنية والمعلوماتية المستجدة حيث يعد اختراق الأمن الفكري بمثابة اختراق سائر حصون المجتمع السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية وسواها.<sup>3</sup>

ويكون ذلك من خلال اجتماع تهديدات داخلية و خارجية يتولد عنها انعكاسات سلبية تضر بالمجتمع وأمن الدولة؛ على غرار ظاهرة الإرهاب، العنف، التعصب، التطرف الديني والمذهبي والعرق.<sup>4</sup>

إن هذه الأخطار التي تهدد الأمن الفكري قد تمس اللغة كمكون رئيسي من مكونات الهوية الجمعية، أو قد تصيب الدين والعقيدة والقيم التي تجتمع عليها الأمة، أو التقاليد والأعراف والعادات،<sup>5</sup> أو حتى الموروث الثقافي المخطوط والشفوي، كما يمكن أن تمس هذه المكونات مجتمعة.

### الفرع الأول: مداخل تهديد الأمن الفكري:

باعتبار أن التهديد -حسب باري بوزان -Barry Buzan- هو تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى ، حيث يكون إقليم الدولة مهدد بضرر أو غزو أو احتلال ، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل.<sup>6</sup>

1- أحمد أبو حسن، مرجع سابق، ص.203.

2- صالح جرار، "التعليم والأمن الثقافي"، في الأمن الثقافي، تنسيق. وليد الزيايدي ( الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، 2019 )، ص.280 .

3- المرجع نفسه، ص.282.

4- المكان نفسه، ص.282.

5- المرجع نفسه، ص.288.

6- سليم بوسكين، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، (سبتمبر 2019)، ص.1331.

فإن تهديد الأمن الفكري ينعكس بشكل مباشر على الأمن الشامل في بعده المجتمعي والإيديولوجي، لذا فمصادر التهديد ينبغي إخضاعها للدراسة والمعالجة الفعالة.

يمكن تصنيف مداخل تهديد الأمن الفكري في مجموعة من النقاط:

• العولمة الثقافية:

تعد العولمة من أكثر قضايا العصر التي تُثار في الدراسات، ومن أكثر المصطلحات استخداماً وشيوعاً، رغم ذلك فإن الباحثين قد اختلفوا في الوصول إلى تعريف موحد لها.

مصطلح ( العولمة ) غربي المنشأ ، ظهر أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.<sup>1</sup>

الدعوة إلى العولمة بهذا المعنى إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل العالم كله.<sup>2</sup>

حيث يرد في مقال لـ (محمد عابد الجابري) بعنوان: العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الإيديولوجي أن :

"العولمة" فيما أنها تعميم وقولية فهي تهدد الهوية كما تهدد الأصالة ، أو على الأقل نوعاً من الهوية ونوعاً من الأصالة.<sup>3</sup>

لأن العلاقة بين "العولمة" و"مسألة الهوية" علاقة إشكالية ، ذلك أنه ما دمنا لا نستطيع أن نحدد بدقة حدود ظاهرة العولمة، حدودها الاقتصادية والثقافية والإعلامية ، ولا نرسم لـ "مسألة الهوية" إطاراً محدداً لا تتعداه، فإنه سيكون من الصعب وضع منحنى أو منحنيات للعلاقة التي يمكن أن تقوم بينهما.<sup>4</sup>

1- خيام محمد الزعبي، العولمة الثقافية وتأكل الهوية الوطنية، (سوريا: وزارة التربية السورية -مكتب التوجيه الأول للتربية الوطنية، 2017)، ص.8.

2- المرجع نفسه، ص.8.

3- محمد عابد الجابري ، "العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الإيديولوجي"، في:

<https://ejtema3e.com/works-by-others/47-2013-07-29-21-28-41.html?showall=1&limitstart>

(02-04-2023).

4- المرجع نفسه.

حيث يحاول محمد عابد الجابري من خلال مقاله التمييز بين العولمة والعالمية ؛ بالتساؤل فيما إذا كان خطاب العولمة ينتمي إلى العلم أو الإيديولوجية؛ باعتبار أن الخطاب الإيديولوجي يرمي إلى إثبات ما يريد إثباته كحقيقة. وهو بطبيعته خطاب متعدد بتعدد الأغراض التي يريد إقرارها أو خدمتها، وهي أكثر من أن تحصى.<sup>1</sup>

ويصل إلى نتيجة مفادها: أن العولمة تعبر عن إيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم ، وتتجاوز مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال إلى مجال السياسة والفكر ، وهي بهذا تدعو إلى بناء نموذج معين.<sup>2</sup>

فالعولمة ليست نظام اقتصاديا خالصا ، بل ترتبط ارتباطا عضويا مع وسائل الاتصال الحديثة التي تنشر فكريا معينا، وثقافة معينة ، يمكن أن نطلق عليها اسم "ثقافة الاختراق".<sup>3</sup>

بدلا من الحدود الثقافية الوطنية والقومية ، تطرح إيديولوجية "العولمة "حدودا" لا مرئية ، ترسمها الشبكات العالمية قصد الامتداد سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا، فكريا ، وإيديولوجيا.<sup>4</sup>

ذلك أن من خصائص العالم المعاصر التواصل السريع والانفتاح على الآخر في مختلف المستويات، فالعولمة الثقافية هي أصل العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية،<sup>5</sup> لأن كل ما يتعلق بالفكر والثقافة يبرئ العقول لنوع من القابلية والخضوع .

إن العولمة الثقافية تفرز مجموعة من التحديات ؛ التي تنجم عن غياب التكافؤ بين الدول الكبرى والدول الصغرى الضعيفة ، ذلك أن الدول المتفوقة تقنيا، سياسيا، اقتصاديا ، إعلاميا لها أن تقوم بتعميم النموذج والنمط الخاص بها، والذي يؤمن مصالحها بطبيعة الحال.

خاصة في ظل محاولات تعميم النموذج الأمريكي، حيث أصبحت المساعي تتجه نحو "أمركة" العالم باسم العولمة الثقافية، بالشكل الذي يبرر التأثير الأمريكي وتحكمه في المجالات الإعلامية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والفكرية .

1- محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية بين العلم والإيديولوجيا"، في: <https://elaph.com/Web/NewsPapers/2005/7/75439.htm> (02-04-2023).

2- أبو حسن، مرجع سابق ، ص.200.

3- الزعبي، مرجع سابق، ص.9.

4- المرجع نفسه، ص.11.

5- المرجع نفسه، ص.8.

ويتم ذلك من خلال مضامين العولمة الثقافية المتمثلة في؛ برامج فكرية، تصورات أدبية وفنية، مذاهب ، آراء عقائدية(إيديولوجية)، ووجهات نظر سياسية، نمط حياة وتقاليد اجتماعية...وغيره.<sup>1</sup>

وبالتالي، فإن ظاهرة العولمة تؤثر على الأمن الفكري وأبعاده (الدينية، السوسيوثقافية، المدنية) في إطار ما يُعرف بالمتكافئة غير المتكافئة، التي تعكس عملية تفاعلية بين البنيات الثقافية غير المتقاربة ولا المتكافئة؛ مثل البنية الثقافية في البيئة الغربية (الأوروبية -الأمريكية) والبنية الثقافية في البيئة العربية، مما يجعل الأخيرة غير قادرة على استيعاب أنساق الثقافة القوية الوافدة عليها، بل يتم إضعاف أنساقها وطمسها.<sup>2</sup>

#### • تهديدات ذات طابع سياسي

إن الأمن الفكري يتعرض لتهديدات ذات طابع سياسي، ويرجع ذلك إلى التقاطع بين المجال السياسي والفكري، الذي ينتج سياسات لبناء الأمن الفكري في الدولة، إضافة إلى علاقة التأثير والتأثر بين السياسات المنتهجة والتوجهات الفكرية والقيمية والثقافية السائدة في المجتمع.

حيث يظهر تهديد الأمن الفكري من خلال السياسات غير العادلة التي تتخذها الدولة تجاه مواطنيها، ما ينجم عنه تهميش لدور المواطن وتغييبه عن المشاركة السياسية الفاعلة.<sup>3</sup>

بالإضافة إلى الصراعات والنزاعات الداخلية التي تنشب لأسباب عرقية، اثنية، طائفية فيما بين الجماعات، أو بينها وبين السلطة القائمة، وهي انعكاس لعدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة والتكيف مع المطالب الفكرية والثقافية للمواطنين .

كما أن مراحل التحولات السياسية تتلازم مع بروز تهديدات أمنية بفعل الفراغ الذي تشهده مؤسسات الدولة بين سلطات سابقة وأخرى جديدة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الزعبي، مرجع سابق، ص.9.

<sup>2</sup> - أبو حسن، مرجع سابق، ص.197.

<sup>3</sup> - سعود سعد محمد البقمي، بحث بعنوان: نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم ، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية، (22-25 جماد الأول1430هـ)، ص.13.

<sup>4</sup> - ياسين سعدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، (الجزائر: جامعة وهران 2، 2016)، ص.60.

و تتنوع التهديدات الأمنية الناجمة عن هذه الظاهرة بين أشكال قديمة كانت تعرفها الدولة وأخرى جديدة تكون بفعل الأحداث السياسية وتأثيراتها أو القوى السياسية وجماعات المصالح المرتبطة بالنظام السابق.<sup>1</sup>

فالطابع السياسي الذي يسم التهديد، قد ينبثق من عملية توظيف سياسي لمقوم من مقومات الأمن الفكري (الديني، السوسيوثقافي، المدني) بما يخدم مصالح ضيقة لجهة ما أو جماعة أو دولة.

#### • تهديدات ذات طابع اقتصادي

إن الظروف الاقتصادية غير المستقرة والصعبة والتي تحقق الحد الأدنى من سد احتياجات الإنسان الضرورية تدفع إلى التعصب<sup>2</sup> والانحراف الفكري؛ وعلى غرار هذه الظروف (الفقر، البطالة، قلة الدخل، ارتفاع الأسعار..).

#### • تهديدات ذات طابع اجتماعي

ينشأ تهديد الأمن الفكري ذو الطابع الاجتماعي من عدم فعالية وكفاءة المؤسسات المضطلة بمسؤولية التنشئة الاجتماعية القويمة والسليمة.

المجتمع الذي تتفشى فيه الأمية ويسوده الجهل، يسهل اختراقه والسيطرة عليه، وعزوه فكريا وثقافيا وعقائديا عن طريق شبكة المعلومات الدولية ووسائل الاتصال الحديثة فائقة السرعة.<sup>3</sup>

و بطبيعة الحال؛ مشحونة بأفكار ومبادئ لا تتناسب مع عقائد و مبادئ سائدة في البيئة العربية، والمعبرة أساسا عن نموذج اجتماعي مهيمن، نظرا لاعتبارات اقتصادية، سياسية، تقنية.

كما أن من أبرز الأسباب الاجتماعية التي تهدد الأمن الفكري؛ وجود الفوارق الطبقية والطائفية التي تسود في بعض المجتمعات، مما يخلق نوعا من التوتر وعدم الانسجام والتناغم بين الفئات المكونة للنسيج الاجتماعي.

<sup>1</sup>- اليقيني، مرجع سابق، ص.60.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص.12.

<sup>3</sup>- الزعبي، مرجع سابق، ص.279.

## المبحث الثاني: الأمن الفكري في منظومة الأمن الشامل: مكانته ومظاهر انكشافه

يعتبر الأمن الفكري جزء هام من منظومة الأمن الشامل، ومن بين القضايا الحيوية التي تهم الدول على اختلاف طبيعتها نظمها، وخصوصياتها الاجتماعية، الثقافية، والتاريخية.

### المطلب الأول: منظومة الأمن الشامل

يتعلق الأمن الشامل بمنظومة أمنية كاملة وينظم فرعية متشابكة لها ترابطها الكلي واستقلالها الجزئي، إضافة إلى نقاط التقاء والتحام تجعل منه كلاً متصلاً.<sup>1</sup>

ويتجسد التصور العام للأمن الشامل في السياسة العامة الأمنية، التي تتسع لتشمل مختلف التدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز الأمن ومواجهة مختلف التهديدات بتنوع مستوياتها واختلاف طبيعتها، وذلك قصد حماية السيادة والإقليم الوطني، مكافحة الإرهاب، تجسيد الإصلاحات السياسية، والسياسات الاجتماعية.<sup>2</sup>

تتمحور مقارنة الأمن الشامل حول تعدد أبعاد الأمن واختلاف مستوياته، بالشكل الذي ينشأ ترابطاً وتفاعلاً بينها قصد حماية القيم الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكلها ومصدرها.

كما توضع المسألة العسكرية في الوعاء المجتمعي الشامل، ويوسع الاعتماد على مفهوم الأمن العسكري الدفاعي كمرادف للأمن القومي ليشمل هذا الأخير الجوانب الاجتماعية والاقتصادية .

غير أن الأمن العسكري يمثل الوجه الأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن القومي باعتباره يعكس القدرة العسكرية للدولة في صد أي اعتداء خارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الأسلحة المدمرة والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.<sup>3</sup>

حددت التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة مجموعة من التهديدات الحديثة التي تواجه الأمن القومي في الوقت الحالي، وحتى في العقود القادمة، ومن أهم هذه التهديدات: تهديدات اقتصادية واجتماعية، صراع دولي، صراعات داخلية، أسلحة نووية وإشعاعية وكيميائية، وبيولوجية،

<sup>1</sup>- مازن الشريف، "في مفهوم الأمن الشامل"، في:

<https://www.mazencherif.com/ingml-studies/> ، (2023-05-28).

<sup>2</sup>- منصور لحضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-المبادئ-التحديات، (بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.17.

<sup>3</sup>- معلوي، مرجع سابق، ص.24.

إرهاب، وجريمة منظمة عبر وطنية، ويمكن إضافة حرب الفضاء والحرب السيبرانية وحروب الجيل الرابع والحروب المهجنة.<sup>1</sup>

فطبيعة هذه التهديدات الأمنية تفرض ارتباطا عضويا وتكاملا بين مختلف الأبعاد (العسكرية، السياسية، الاقتصادية، المجتمعية)، فكل ضعف يمس أي منها يشكل تهديدا على الأمن الوطني والقومي.

لذا، فإن عملية صنع السياسة العامة الأمنية الفعالة تعتمد على التفكير الموضوعي في شتى المتغيرات، والأوضاع المتعلقة بالأمن الوطني، قصد التصدي لمختلف التهديدات والتحديات ذات الطابع الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، والفكري.

وتحتل الأبعاد الاجتماعية والفكرية مكانة مهمة بين مختلف الأبعاد سابقة الذكر، نظرا لكونها تنصرف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع،<sup>2</sup> والحفاظ على كينونته وثقافته وهويته، فضلا عن إعادة إنتاج أنماط خصوصية الشخصية الوطنية في إطار شروط مقبولة لتطورها، وتنمية عامل الانتماء والولاء.

<sup>1</sup> - محمود مدحت و مختار عبد الحميد، "الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول : دراسة حالة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017"، في: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية <https://democraticac.de/?p=68983> ، (2023-05-28).

<sup>2</sup> - معلوي، مرجع سابق، ص.26.

### المطلب الثاني: مظاهر انكشاف الأمن الفكري وتأثيرها في الأمن الوطني

إن تحديد مكانة الأمن الفكري في الدولة يكون بتتبع الانعكاسات السلبية التي تترتب عن غيابه، وتنتج حالة من اللاستقرار في مختلف المناحي السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية، والثقافية.

التعرف على مفهوم الأمن الفكري ومحدداته، مقوماته، وتهديداته شرط ضروري، لكنه غير كاف للإلمام بموضوع في غاية التشعب، نظرا للتقاطعات التي جعلت منه محل نقاش ضمن الأجندة البحثية للعديد من التخصصات المعرفية.

ويستدعي ذلك التعرف على أهم مظاهر انكشاف الأمن الفكري، التي تمثل مؤشرات قابلة للرصد والقياس، و المسهلة لعملية تحديد مكانة الأمن الفكري في منظومة الأمن الوطني، وآليات الاستجابة الملائمة لمختلف التهديدات غير التقليدية.

### الفرع الأول: ظاهرة الانحراف الفكري

إن الانحرافات الفكرية المعاصرة تمثل هاجس الدول والمجتمعات نظرا لما يمكن أن تصنعه من اختراق للأمن وإضعافه.<sup>1</sup>

فقد دأبت الحكومات على سن النظم والقوانين الكفيلة بمعالجة مسائل الانحراف الفكري والوقاية منها على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، غير أن معدلاته في حالة تزايد مستمر على الساحة العالمية.<sup>2</sup>

حيث يعرف الانحراف الفكري على أنه عدم الاتساق أو تطابق الفكر الشخصي بانطباعاته، وتصورات، وآرائه مع مجموعة المبادئ والقيم العقائدية والثقافية، أو السياسات المستقرة في المجتمع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمد النقي، مرجع سابق، ص.14.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - أمين بلعيفة وسليم قيرع، " منظومة القيم في المناهج التربوية ودورها في تعزيز الأمن الفكري " ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، (2011-12-19)، ص.109.

أما الانحراف الفكري في علم الاجتماع يعرف بأنه سلوك الفرد المخالف للجماعة التي يعيش فيها أو سلوك الجماعة المتعارض مع سلوكيات المجتمع، مما ينجر عنه سلوك لا يتفق مع المعايير والقيم السائدة.<sup>1</sup>

يحدث الانحراف الفكري في جوانب متنوعة من الحياة مثل الانحراف الفكري السياسي، و الانحراف الفكري الديني، أو الانحراف الفكري الإعلامي.. وغيره<sup>2</sup>، ويبقى اختلاف الباحثين بشكل خاص حول نسبة الانحراف الفكري ومسبباته أمر حاصر.

وانطلاقاً مما سبق؛ الانحراف الفكري هو الميل عما هو مألوف من القيم والتوجهات الفكرية والثقافية التي تشكل الهوية المجتمعية والوطنية، والذي بدوره ينتج سلوكيات وعمليات مهددة لها. ويرجع الانحراف الفكري إلى مجموعة من المسببات؛ التي يمكن تقسيمها إلى مسببات داخلية وخارجية:

أولاً: الغزو الفكري الذي يعد محاولة أمة من الأمم السيطرة الفكرية على أمة أخرى وجعلها تابعة لها في الأفكار والمعتقدات ومناهج التربية والحضارة والأخلاق والسلوك.<sup>3</sup>

فالغزو الثقافي هو محاولة لطمس هوية الأمم والمجتمعات من قبل الأمم المهيمنة والمسيطرة، والتي تحوز على النفوذ الاقتصادي، السياسي، والتقني.

ثانياً: اعتناق الأفراد الآراء المتطرفة أو المتطرفة العنيفة، فعمليات التطرف معقدة، وكثيراً ما يحركها مركب من العوامل الفردية- المجتمعية والداخلية - الخارجية.<sup>4</sup>

ثالثاً: قصور في التنشئة الاجتماعية والسياسية، وهامشية المؤسسات الاجتماعية التي تمثل مصدراً هاماً من مصادر الاتجاهات والمعلومات والمعتقدات،<sup>5</sup> على غرار المؤسسات التربوية التعليمية والمؤسسات الدينية وغيره.

<sup>1</sup> محمد دغيم الدغيم، بحث بعنوان: "الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الكويت، (2006م)، ص.12.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> بلعيفة و قيرع، مرجع سابق، ص.109-110.

<sup>4</sup> حلف شمال الأطلسي، المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب، ماي 2020، ص.30.

<sup>5</sup> محمد دغيم الدغيم ، ، بحث بعنوان: "الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الكويت، (2006م)، ص.26.

رابعاً: الأحداث الاجتماعية والسياسية والفكرية تولد وتستمد بقاءها من بيئة ومناخ مناسب، لكن قد تكون هذه البيئة هي بيئة توتر وصراع؛ لذا تتحول إلى حاضنة لمفاهيم وقيم القوة والعنف، وملاذآ آمنآ للفارين من القانون ومحاكماته.<sup>1</sup>

وتتمثل أهم تأثيرات الانحراف الفكري في؛ زيادة معدلات العنف مما ينجر عنه صراعات دينية وفتن طائفية داخل المجتمع بين مختلف الطوائف والطبقات.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: ظاهرة الإرهاب

من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف جامع ومانع للإرهاب، رغم الكتابات والبحوث والدراسات المستفيضة حول الظاهرة، والهالة الإعلامية التي سلطت الضوء عليها مما جعلها الشغل الشاغل للرأي العام المحلي والإعلامي.

ويعود هذا التباين في الرؤى حول مفهوم الإرهاب إلى مرونة المصطلح وإخضاعه لما يتوافق مع الاعتبارات الإيديولوجية والترسبات الفكرية.

#### • تعريف الإرهاب

ورد في الموسوعة السياسية تعريفاً لغويًا لمصطلح الإرهاب، أنها كلمة تشير بوجه عام إلى أي شخص يحاول دعم آراءه بالإكراه أو التهديد أو الترويع.<sup>3</sup>

كما قد عرّفت مجموعة من المؤسسات الدولية والإقليمية " الإرهاب " على النحو التالي:

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن جامعة الدول العربية سنة 1998: هو عمل فردي أو جماعي يستهدف إلقاء الرعب والفرع والإخلال بالنظام العام".<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- الدغيم، مرجع سابق، ص.27.

<sup>2</sup>- محمد البقمي، مرجع سابق، ص.14.

<sup>3</sup>-بدور جمال، الموسوعة السياسية، الإرهاب، في:

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%>  
A8 ، (2023-04-11).

<sup>4</sup>- متعب بن شديد بن محمد الهماش، بحث بعنوان: "إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري"، كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (22-25 جماد الأول 1430هـ) ،ص.19.

حيث ورد في دراسة حول (تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن)، الصادرة عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التابع لهيئة الأمم المتحدة: تأكيد على أنه لا يجوز ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.<sup>1</sup>

كما تؤكد على :

"أن الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها هي أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهدد السلامة الإقليمية للدولة وأمنها، وتزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة (...)"<sup>2</sup>

والإرهاب يختلف عن الجريمة التقليدية بحكم الأهمية البالغة للأهداف التي يستهدفها، والرغبة الملحة في إحداث تغيير حتمي في واقع ما، واعتبار أن قتل المدنيين برغم كونه عمل سيئاً إلا أنه أقل سوءاً بمراحل من عدم تحقيق التغيير المستهدف.<sup>3</sup>

كما أشار رئيس معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية بفرنسا باسكال بونيفاس **Pascal Boniface** إلى ظاهرة الإرهاب كالتالي:

"كيف نعرف الإرهاب؟... باختصار يمكن القول بأن الإرهاب يعبر دائماً عن الآخرين... لا أحد يصف نفسه بهذا الوصف، بينما كل واحد يرمي بذلك على خصومه".<sup>4</sup>

أما في دراسة كريجر و ميريكس **Krieger and Meirrieks** تؤكد على أنه لا يوجد تعريف مقبول عالمياً للإرهاب، لكنه يعرف عموماً بأنه؛ الاستخدام المتعمد للعنف والترهيب في مواجهة جمهور كبير، بغية إجبار مؤسسة ما (حكومة غالباً) على تقديم تنازلات أيديولوجية أو سياسية تستجيب لمطالب مستخدمي العنف.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - هيئة الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فرع منع الإرهاب، "دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن"، 2009، ص.2.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - أحمد محمد وهبان، "اتجاهات تحليل ظاهرة الإرهاب تطورها، مدلولها، بواعثها" دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة"، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 27، العدد2، (31 يوليو /تموز 2015)، ص.159.

<sup>4</sup> - ياسين سعدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير (جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2016)، ص.98.

<sup>5</sup> - أحمد محمد وهبان، "اتجاهات تحليل ظاهرة الإرهاب تطورها، مدلولها، بواعثها" دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة"، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 27، العدد2، (31 يوليو /تموز 2015)، ص.169.

من خلال ما سلف ذكره، يتضح أنه ليس هناك اتفاق حول تعريف موحد للإرهاب على مستوى الحكومات أو الهيئات الدولية والإقليمية أو حتى بين الأكاديميين الباحثين، رغم أنها تتضمن الأسس التي يقوم عليها المفهوم والتي تتجسد ميدانياً.

تمخض عن دراسة أجراها الباحثين (شميد ويانجمان) من جامعة ليدن الهولندية سنة 1988، بتجميع وفحص وتحليل مضمون أكثر من 100 تعريف أكاديمي للإرهاب، النتائج التالية:<sup>1</sup>

- 1- انطوى 83.5% من التعريفات على مفهوم العنف
- 1- أوضحت 65% من التعريفات أن الإرهاب يستهدف أهدافاً سياسية
- 2- اعتبر 51% من التعريفات أنه عمل يسبب الرعب والخوف
- 3- أشارت 21% من التعريفات أنه تصرف تعسفي وعشوائي (من حيث الاستهداف)
- 4- أشارت 17.5% من التعريفات إلى أنه ضحايا العمليات الإرهابية هم من المدنيين أو المحايدين أو غير المقاتلين.

في المجمل، مفهوم العنف يحتل الصدارة حسب ترتيب الدراسة بنسبة 83.5%، فهو مكون أساسي للظاهرة الإرهابية، والذي من خلاله يمكن التعرف عليها وتعريفها.

كما أن الإرهاب لا ينطوي على العنف فحسب، بل يشتمل أيضاً على إيصال الرسائل الإيديولوجية والحرب النفسية التي تهدف إلى ضرب معنويات الجمهور وأجهزة الدولة.<sup>2</sup>

لذا، فالنتيجة المتوصل إليها في هذه الدراسة، توحى بأن الظاهرة الإرهابية مظهر من مظاهر غياب الأمن الفكري، نظراً لكون الزيادة في معدلات العنف من أهم الانعكاسات السلبية للانحراف الفكري.

<sup>1</sup> -بدور جمال، الموسوعة السياسية، "الإرهاب"، في:

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8>

، A8 (2023-04-11).

<sup>2</sup> - حلف شمال الأطلسي، المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب، مايو/أيار 2020، ص5.

• بواعث الظاهرة الإرهابية

ركزت دراسات عديدة على تحليل بواعث ومسببات الظاهرة الإرهابية باعتبارها ظاهرة في غاية التعقيد، نظرا لكونها قد حظيت بزخم معرفي وهالة إعلامية جعلتها تتصدر المواضيع البحثية والإعلامية والأمنية.

تباينت الدراسات بصدد بواعث الإرهاب ما بين بواعث تتعلق بعدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية (فكرة الحرمان النسبي)، وأخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي القائم وعدم قدرته على التعاطي مع ما تطرحه بيئته من مطالب، وثالثة ذات صلة بالهوية والصدام الثقافي، ورابعة ببنية النظام الدولي ذاته وغيره.<sup>1</sup>

ففي هذه الحالة، ينصب التركيز على البواعث ذات العلاقة بالأبعاد الفكرية، الهويةية، الثقافية؛ وذلك يعود لطبيعة العلاقة التي تربط بين ظاهرة الإرهاب وغياب الأمن الفكري. وباعتبار هذا الأخير يتعلق بمنظومة الأفكار والقيم والعقائد السائدة في المجتمع والدولة، فأى خلل أو ميل يتسبب في حدوث اضطرابات سلوكية على غرار العنف، والتطرف، والإرهاب.

هذه الاضطرابات السلوكية كفيلا بزعة استقرار منظومة الأمن الشامل، نظرا للمكانة المحورية التي يحظى بها الأمن الفكري ضمنها. وقد أرجع كثير من الباحثين ما يحدث من أعمال إرهابية إلى التطرف والانحراف الفكري،<sup>2</sup> مما ينجر عنه بروز جماعات وتنظيمات إرهابية سواء على المستوى المحلي أو الدولي ذات فكر متطرف ومنحرف.

فإن الضالعين في الإرهاب ومريديه ينطلقون من تمسك مفترض بهويات منغلقة، لكنهم يستخدمون في ممارسته أحدث التقنيات ووسائل الاتصال وأشكال التأثير والميديا الأكثر تطورا.<sup>3</sup>

أما الطرح الذي يتبنى فكرة صدام الحضارات لـ "صامويل هنتغتون":

<sup>1</sup>- وهبان، مرجع سابق، ص.176.

<sup>2</sup>- مولود بلقاسمي، بحث بعنوان: "الأمن الفكري كإستراتيجية لمواجهة التطرف والإرهاب تنظيم داعش نموذجا"، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بن عكنون، الجزائر، ص.5.

<sup>3</sup>- حسن مدن، "العولمة في مواجهة الثقافة الوطنية"، وليد الزيايدي، الأمن الثقافي، (الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، 2019)، ص.55.

يرى أن الصدام الحضاري قد يؤدي إلى العنف، حيث إن اختلاف الهويات الدينية أو العرقية قد يدفع إلى الصراع سواء بين الجماعات متباينة الهوية داخل المجتمع الواحد أو حتى بين مجموعات الدول المتباينة ثقافيا وحضاريا على المستوى الدولي (الدول الإسلامية في مواجهة الغرب مثلا).<sup>1</sup>

يؤكد مدخل المسببات المتعددة **Multi-causal Approach** أن ثمة جملة من المسببات التي تفضي إلى ظاهرة الإرهاب، هذا المدخل يدمج الاعتبارات النفسية، والسياسية، والدينية، والاقتصادية، والعوامل الاجتماعية عند المعالجة العلمية للظاهرة.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى ما تضمنه المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب الصادر عن حلف شمال الأطلسي سنة 2020م؛ أن هناك ثلاثة أنواع من الدوافع التي تساهم في نشوء التطرف، واستطرادا بانتشار الإرهاب: الدفع، الجذب، والدوافع الشخصية.<sup>3</sup>

تحدد محركات الدفع الأسباب الهيكلية التي تحفز الأفراد على الانخراط في العنف، وتشمل القمع الذي تمارسه الدولة، والحرمان والفقروالتمييز والظلم الاجتماعي.

أما محركات الجذب، فتشير إلى ما يجعل الانتماء إلى جماعة متطرفة جذابا، وتشمل الأمثلة على هذه المحركات، الشعور بـ"الأخوة"، أو جني فائدة سياسية أو مادية، أو تعزيز السمعة.

أما المحركات الشخصية فهي تلك التي تجعل بعض الأفراد أكثر عرضة للتطرف من أقرانهم، مثل معاناة الفرد من اضطراب نفسي أو من تجربة حياتية عصيبة.

<sup>1</sup>- وهيان، مرجع سابق، ص. 170.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 172.

<sup>3</sup>- حلف شمال الأطلسي، مرجع سابق، ص. 24.

### المطلب الثالث: منظومة الأمن الوطني الجزائري: قراءة في المحدد العسكري

يمتد الأمن الوطني إلى مجموعة من الأبعاد المتشابكة والمترابطة التي تتفاوت فيما بينها من حيث القوة والأولوية، ويرجع ذلك للاختلاف في خصوصية الدولة، وطبيعة نظامها السياسي، وارتباطاتها بواقع الفضاء الجيوسياسي.

الأمن الوطني الجزائري يركز على مختلف الإجراءات التي تتخذها الدولة الجزائرية في سبيل الحفاظ على الوحدة الوطنية، بما تتضمنه من قيم مادية ومعنوية للدولة، والمجتمع على المستويين الداخلي والخارجي، وعلى المدى القريب، والمتوسط والبعيد.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: المحدد العسكري:

يستحوذ المحدد العسكري على مكانة هامة ضمن محددات الأمن الوطني الجزائري، نظرا لما تفرضه طبيعة الحدود التي تعرف درجة عالية من التأهب، بالإضافة إلى الترسبات التاريخية التي ساهمت في تعظيم دور المؤسسة العسكرية في مسار استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الأمن الوطني.<sup>2</sup> كما تعتبر العقيدة الأمنية\* عنصر فعال في توجيه رؤية الدولة الجزائرية، والمؤسسة العسكرية على وجه الخصوص، بالشكل الذي يتيح إمكانية تصنيف التهديدات والمخاطر البارزة والكامنة التي تواجه الأمن الوطني.<sup>3</sup>

ويرجع ذلك إلى مضامينها المتمركزة أساسا حول نظرة الدولة لطبيعة الصراع المسلح، كيفية الاستجابة للتهديد ومتطلبات البناء العسكري المستندة إلى الأهداف التي حددتها الدولة.<sup>4</sup>

1- أمينة بن نافلة، "الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 01، (2018-05-30)، ص.303.

2- المرجع نفسه، ص.305.

\* العقيدة الأمنية: يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. للمزيد، يُنظر في: صالح زباني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، *مجلة الفكر*، العدد 05، (2010-03-17)، ص.290.

3- أمينة بن نافلة، مرجع سابق، ص.305.

4- يوسف زغدان، *العقيدة العسكرية الجزائرية الأفاق والتطورات*، مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2022)، ص.16.

الجزائر من بين الدول التي لا تزال تتعامل مع بناء الأمن القومي بمفهوم تقليدي قائم على القطاع العسكري دون غيره، وهو ما جعلها عرضة للعديد من التهديدات الأمنية غير العسكرية، مثل غياب الأمن الغذائي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي وغيرها من أبعاد الأمن.<sup>1</sup>

وهذا المنطق التقليدي الذي يوجه السياسة الأمنية الجزائرية، و المعتمد أساسا على القطاع العسكري في ضمان الأمن الوطني يظهر من خلال بعض المؤشرات القابلة للرصد والقياس، على غرار ميزانية التسليح، العتاد العسكري، وتصنيف الدولة حسب القوة العسكرية.

### أولا: الإنفاق العسكري

أولت الجزائر أهمية بالغة للقطاع العسكري، بالنظر إلى الميزانيات المالية التي رصدت مقارنة بالقطاعات الأخرى، بالرغم من أن الجزائر تشهد أوضاعا أمنية داخلية مستقرة نسبيا، إلا أنها تسعى لهذا التسليح الضخم.

يشير تقرير معهد البحث في السلام السويدي أن الجزائر تدخل في قائمة العشرين دولة الأولى في استيراد الأسلحة في العالم، بالرغم من تعرض ميزانية الدولة لضغوط كبيرة بسبب تراجع مداخيل النفط، غير أنه لا يمكن المساس بالإنفاق العسكري في ظل تزايد التهديدات.<sup>2</sup>

حيث تصدر الجزائر المراتب الأولى للدول الأكثر تسليحا في القارة الإفريقية، وهو ما ورد في تقرير صادر عن معهد ستوكهولم (SIPRI) لعام 2017، أن معدل استيراد الجزائر للأسلحة قد بلغ حوالي 52% من الأسلحة التي تستوردها القارة بأكملها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-فاتح النور رحموني، "مقاربة لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد عام 2030"، مجلة المعيار، العدد. 60، (2012)، ص.808.  
<sup>2</sup>- أسماء حداد، "الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الاستراتيجية"، في: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية (2023-06-08)، <https://democraticac.de/?p=46703>.

<sup>3</sup> -Djallel Khechib , "why Algeria is arming itself Militarily ?", [https://en.insamer.com/why-algeria-is-arming-itself-militarily\\_1613.html](https://en.insamer.com/why-algeria-is-arming-itself-militarily_1613.html) , (08-06-2023).

الجدول رقم(01): الاعتمادات المالية لوزارة الدفاع الوطني للفترة(2000-2019)

السنوات	الميزانية (دج)
2000	141.576.750.000
2001	149.468.622.000
2002	167.379.503.000
2003	170.764.203.000
2004	201.929.600.000
2005	210.000.000.000
2006	224.766.775.000
2007	245.795.158.000
2008	295.514.357.000
2009	383.621.101.000
2010	421.726.569.000
2011	516.638.000.000
2012	723.123.173.000
2013	825.860.800.000
2014	955.926.000.000
2015	1.047.926.000.000
2016	1.118.297.000.000
2017	1.118.297.000.000
2018	1.230.000.000.000
2019	1.230.330.000.000

المصدر:<sup>1</sup> من إعداد الطلبة بالاعتماد على: حسن جنوحات، مرجع سابق، ص.214، وقوانين المالية

لسنة 2019-2017 <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

من خلال الجدول رقم(01) يتبين أن الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2019 شهدت تزايدا مستمرا في الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الدفاع الوطني، كما يتضح أن ميزانية الدفاع

<sup>1</sup>- حسين جنوحات، الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2018)، ص.214.

الجزائري حافظت على مستواها رغم الأزمة الاقتصادية التي واجهت الجزائر إثر تقلبات أسعار البترول، وما انعكس عنها من تقليص في ميزانية القطاعات الأخرى.

وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على محورية البعد العسكري وأهميته في منظومة الأمن الوطني الجزائري، بالشكل الذي قد يهمل بقية الأبعاد والمركبات الأمنية.

الجدول رقم (02): حجم الانفاق العسكري الجزائري 2010-2018 (مليار دولار)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
9.36	9.015	10.41	9.370	11	9.325	9.104	8.652	6.045	حجم الانفاق العسكري
	-	-	-	+	+	+	+	+	الزيادات و النفقات مقارنة بالنسبة الماضية
	0.585	1.395	1.040	1.675	0.221	0.452	2.607	0.333	

المصدر: يوسف زغدان، مرجع سابق، ص.90.

يبين الجدول رقم (02) الزيادة في الإنفاق العسكري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، أين عرف تزايدا مستمرا خلال 2010-2014، ثم تناقصا وتذبذبا في حجم الإنفاق خلال الفترة 2015-2018، نظرا لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. لكن تبقى ميزانية الدفاع الوطني في المرتبة الأولى مقارنة ببقية القطاعات الأخرى في الدولة.

ثانياً: تصنيف الجزائر من حيث القوة العسكرية

صدر عن موقع \*Military Africa سنة 2023 تصنيف لأقوى الجيوش في القارة الإفريقية، حيث حلت الجزائر المرتبة الثانية إفريقياً. والمرتبة الأولى مغارياً، أما عربياً فقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة بعد مصر والسعودية.

و حسب التقرير الصادر عن Global Firepower Countries Index\*، بالنسبة لعام 2023، احتلت الجزائر المرتبة 26 من أصل 145 دولة فيما يتعلق بميزانية الدفاع، التي قدرت بـ 9.979.200.000 وتحصلت على درجة (0.3911).

حسب هذا التصنيف الدولي، ومن منظور تقليدي أحادي؛ الجزائر تمتلك منظومة أمنية قوية، وهي في الصدارة إقليمياً من حيث القدرة العسكرية وإمكانيات مواجهة تهديدات ذات طابع عسكري في فضائها الجيوسياسي.

سواء من ناحية عدد ونوعية الأسلحة (ميزانية تسليح كبيرة)، أو تطوير نظام الاستخبارات وجمع المعلومات، أو الخبرة في التعامل مع التهديدات الإرهابية، غير أن التركيز على القطاع العسكري في إطار تحقيق أمن الدولة (الأمن الوطني بالمفهوم التقليدي) يشكل فجوة في بقية المستويات الأساسية للأمن الشامل.<sup>1</sup>

وفي المجمل، يتضح أن الدفاع يشكل مسألة نابعة من متطلبات السيادة الوطنية كمحدد ثابت في السياسة الأمنية الجزائرية، وهو ما يبرر الاعتماد على القطاع العسكري في بناء الأمن، وإهمال بقية القطاعات الأخرى.

\* بالاستناد إلى خمسة عوامل: ميزانية القوات المسلحة، عدد القوات النشطة والمعدات العسكرية الموجودة تحت تصرفها، حالة استعدادها والتأثير الجيوسياسي للدولة. للمزيد، يُنظر في: <https://sputnikarabic.ae/20230412/>.  
\* **Global Firepower Countries Index**: يتعقب ميزانيات الإنفاق السنوية لـ 145 دولة، في مرجعات سنوية، أي الأموال المخصصة من طرف الحكومات لتغطية جوانب مختلفة من القوة القتالية الدائمة، وهي المشتريات والصيانة، الدعم والمعاشات التقاعدية. للمزيد، يُنظر في: <https://www.globalfirepower.com/countries.php>، (05-06-2023).  
1- رحموني، مرجع سابق، ص.815.

رغم أن تحقيق الأمن المجتمعي والفكري مرتبطان بقدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الأساسية في مواجهة ظروف التغيير الخارجية والداخلية، لأن المجتمعات قد أصبحت مهددة في هويتها وليس في أمنها العسكري.<sup>1</sup>

خاصة في حالة غياب الأمن الفكري أو انكشافه، باعتباره أحد المركبات الأساسية، وارتباطه بالمشروع السياسي للدولة، الذي يعكس الوعاء الهويتي والفكري للمجتمع، بالشكل الذي يحقق الانسجام الاجتماعي، والاستقرار السياسي والأمني.

---

<sup>1</sup>- رحموني ، مرجع سابق، ص.812.

الفصل الثاني:

السياسة العامة التعليمية وعلاقتها بالأمن الفكري في

الجزائر

## المبحث الأول: السياسة العامة التعليمية والتربوية في أبعادها الأمنية

تُوجه السياسة العامة التعليمية نحو تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية الشاملة والمخطط لها من طرف الدولة، بحيث تتضمن الآليات والأدوات اللازمة لضمان فرص التعليم للجميع بغض النظر عن الاختلافات الاجتماعية أو الثقافية.

### المطلب الأول: السياسة العامة التعليمية والإصلاح التربوي: المضامين والخصائص

#### الفرع الأول: السياسة العامة التعليمية: المضامين والخصائص

إن التعليم اهتمام مجتمعي يرتبط بسياسة الدولة، كما يرتبط بنواحي اقتصادية، سواء كان الحديث عن قطاعات خدمية أو إنتاجية، يتم من خلالها إعداد الكوادر اللازمة في كل الميادين<sup>1</sup>. بالإضافة إلى ارتباطه بالنواحي الثقافية؛ فمن خلال التعليم ومؤسساته تُنمى الثقافة وتنتقل ويُحافظ عليها بالمحافظة على القيم الثقافية والمجتمعية.

#### 1. تعريف السياسة العامة التعليمية

تمثل السياسات العمومية شكلا من أشكال مأسسة تقسيم العمل الحكومي، وعقلنة الجهود والموارد، مع ما يستلزمه ذلك من تشكل وتراكم للمعرفة والخبرة اللازمتين لمعالجة مشاكل المجتمع<sup>2</sup>. فالانغماس في دراسة السياسات العامة والسياسة التعليمية بشكل خاص؛ يعني الدراسة الامبريقية على المستوى الجزئي (الميكرو) لأشكال التدخلات العمومية في قطاع التعليم<sup>3</sup>. بحيث تندرج كل سياسة عامة، مثل السياسة التعليمية، ضمن قطاع معين من المجتمع، فتتوافق بالتالي مع عملية تقطيع للواقع، وعن طريقها تتحدد المشاكل التي يتعين معالجتها (مشاكل التعليم في هذه الحالة)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - مهنى محمد ابراهيم غنايم، "السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة"، مجلة الثقافة والتنمية، المجلد 1، العدد 127، (أبريل 2018)، ص.2.

<sup>2</sup> - فوزي بوخريص وآخرون، قضايا في سوسيوولوجيا التربية النوع والبيئة والقيم، (الرباط: مطابع الرباط نت، 2018)، ص.31.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 31.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

كما تتيح السياسات القطاعية إمكانية تحديد الفئات المستهدفة و المعنية (التلاميذ والطلبة..) والإطار المعرفي الموجه لحل هذه المشاكل العامة.

لكن يصعب فصل سياسة قطاعية عن مجموع السياسات العامة الأخرى، فمشاكل التربية لا يمكن عزلها عن مجموع المشاكل الاجتماعية.<sup>1</sup>

بالتالي لا يمكن النظر في سياسة التعليم في ذاتها فقط، وإنما أيضا كعنصر من عناصر السياسة العامة التي تنهجها السلطات العمومية في فترة معينة، والتي يفترض أن تكون متجانسة إلى حد ما في مظاهرها التقنية، بما يحقق النجاح على مستوى تأثيرها الظرفي.<sup>2</sup>

أما عند ربط السياسة التعليمية ببلد معين فإنها تعكس ثقافته وتوجهاته وتطلعاته، وبالتالي سوف تختلف سياسة التعليم من مجتمع إلى آخر وفقا لأهدافه وفلسفته.<sup>3</sup>

فهي تقوم بترجمة تلك الفلسفات والرؤى والأهداف إلى أغراض وخطوات تنفيذ وآليات تساعد على التطبيق الفعلي لكل المراحل التي تسبقها، أي أن لها طابعا إجرائيا وبذلك فهي جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، بل إنها مشروع وطني وحكومي تضعه السلطات بالحسبان.<sup>4</sup>

وبما أنها مشروع وطني فهي لا ترتبط بأفراد بقدر ارتباطها بالمجتمع، وكون الفلسفات والرؤى تمثل منطلقات فوقية معرفية؛ فمن خلالها تتحدد اتجاهات وتوجهات السياسة التعليمية التي ينبغي أن تعكس خاصية التكيف والاستمرارية.

كما أن توجهاتها بالضرورة مرتبطة بسياق علاقة القوى الاجتماعية الذي تتموضع فيه، ولأن السياسة التعليمية نظريا؛ ليست حكرا على السلطة السياسية الممثلة للمجتمع، ولا تنتج في النهاية إلا جزئيا عن فعل مستقل لهذه السلطة المركزية.<sup>5</sup>

1- فوزي بوخريص وآخرون، مرجع سابق، ص. 33.

2- المرجع نفسه، ص. 29.

3- مهنى محمد إبراهيم غنايم، "السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة"، مجلة الثقافة والتنمية، المجلد 1، العدد 127، (أبريل 2018)، ص. 3.

4- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030 رؤية تحليلية، 2019م، ص. 21.

5- فوزي بوخريص وآخرون، مرجع سابق، ص. 29.

فقد أصبحت عملية رسم السياسة التعليمية تتم وفق منهجية منطقية تشاركية، تعكس مشروعا مجتمعيا، قد يكون كاملا لدى بعض الدول وغير كامل لدى دول أخرى وهكذا.<sup>1</sup>

ذلك أن النموذج الكلاسيكي للسياسة التعليمية كنتاج حصري لدولة متركزة، صار اليوم متجاوزا، بفعل العديد من المتغيرات المستجدة والمرتبطة بتنوع مستويات الفعل، نحو الأعلى (تكتلات إقليمية) ونحو الأسفل (الجهات، الأقاليم، الجماعات).<sup>2</sup>

إضافة إلى تنامي مصادر التأثير الخارجية (تأثير الدول الكبرى والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية غير الحكومية) نظرا لتعمق سيرورة وتأثير متغير العولمة.<sup>3</sup>

وانطلاقا مما سبق، السياسة التعليمية هي سياسة عامة فرعية للدولة، تختص بقطاع التعليم ومؤسساته ومشكلاته. إنها عبارة عن المبادئ التي يقوم عليها التعليم وتحديد لإطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه.

كما أنها نتاج لتفاعلات قائمة بين مختلف الفاعلين الرسميين (مؤسسات رسمية حكومية)، وفاعلين غير رسميين (قوى اجتماعية، مجتمع مدني ..) في بيئة ذات خصوصية محددة بقيم، ثقافة، توجهات فكرية، ترسبات تاريخية، رؤى وتطلعات.

تعتبر السياسة التعليمية عن الاختيارات السياسية للدولة وعن قيمها وعاداتها وتقاليدها وتصورها للمستقبل وما تحتاج إليه من خدمات، ومهارات وثروات بشرية وطبيعية واقتصادية.<sup>4</sup>

وتشمل السياسة التعليمية مجالا واسعا، بحيث يبدو من الوهم ادعاء تقديم تصور تركيبى له، حتى وإن حصرنا تحليله في حقل التمدرس لا غير.<sup>5</sup>

لذا، فإن السياسة التعليمية تتسع لتشمل الأطوار التعليمية الثلاثة (الابتدائي، المتوسط، الثانوي)، بالإضافة إلى التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تقتصر دراستنا على السياسة التعليمية المعنية بالأطوار الثلاثة؛ نظرا للحدود الزمانية المتماشية مع فترة الإصلاحات التربوية.

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030 رؤية تحليلية، 2019م، ص.21.

2- بوخريص وآخرون، مرجع سابق، ص.29.

3- المرجع نفسه.

4- غنايم، مرجع سابق، ص.3.

5-- بوخريص وآخرون، مرجع سابق، ص.30.

تعرف السياسة التعليمية إجمالاً بأنها: تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم، وأهداف كل مرحلة من المراحل، ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات ، وكذلك القوانين والقواعد والنظم والأسس العامة التي تسير على ضوئها ويهدها عملية التربية والتعليم.<sup>1</sup>

إن مفهوم السياسة التعليمية وتعريفاتها تسير باتجاهين أساسيين الأول يركز على المبادئ العامة وأنها على قمة النظام التعليمي، والثاني يركز على الأهداف والتي تكون بطبيعتها مترابطة فيما بينها ترابطاً قوياً وتعكس متطلبات المجتمع.

### الاتجاه الأول: المبادئ العامة للسياسة التعليمية<sup>2</sup>

- حلقة وصل في سلسلة تبدأ بفلسفة عامة للمجتمع يتم من خلالها تحديد النظرة إلى الحياة والتقدم ومنها يتم اشتقاق الفلسفة التربوية ثم الغايات.
- عملية لها شقان الأول أنها مجموعة مبادئ تحكم الفعل التربوي ، وثانيها إعداد الكوادر البشرية والمادية والمالية لتحقيق الأهداف.
- في ضوئها يتم اتخاذ قرارات توجه الخطوات اللاحقة .

### الاتجاه الثاني: أهداف السياسة التعليمية<sup>3</sup>

- الترابط والانسجام مع متطلبات المجتمع،
  - الاستجابة لمتطلبات وحاجيات الفردية والجماعية،
  - الحد من التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية،
  - توفير أساس لتقييم وتقويم الخطط القائمة والمقترحة.
- وانطلاقاً من تعاريف السياسة التعليمية التي تتفق غالبيتها في كونها جزءاً أساسياً من السياسات العامة للدولة ، تبرز أهميتها والسمات التي تميزها .

1- غنايم، مرجع سابق، ص.3.

2- المرجع نفسه، ص.22.

3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص.24.

## 2. أهمية السياسة العامة التعليمية

تحظى السياسة التعليمية بأهمية بالغة، نظرا للدور البنائي الذي يفترض أن تقوم به المؤسسات التعليمية من خلال تكوين وتأطير الموارد البشرية في الدولة، بما يضمن الكفاءات المستقبلية التي تتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

- إعداد القوى البشرية المدربة تدريباً عالياً والتمكنة من قيادة الجهود التنموية اقتصادياً، واجتماعياً من خلال ربط سياسة التعليم بالطلب على القوى العاملة.
  - تضمن استقرار واستمرار المسار التنفيذي للخطط والبرامج المنتهجة في قطاع التعليم، حتى في حالة تغير المسؤولين، باعتبارها الإطار العام الموجه للعمل داخل المؤسسات التابعة للقطاع.
  - توسيع دائرة المشاركة في صنع السياسات العامة<sup>1</sup>؛ من خلال إشراك مختلف الفاعلين على المستوى المركزي واللامركزي في صنع السياسة التعليمية وتنفيذها.
  - كما تشكل أساساً لتقويم الخطط القائمة والمقترحة، ففي ضوء السياسات التعليمية يتم قياس الأداء الفعلي، حيث تتخذ كمعايير للتقويم<sup>2</sup>.
  - تيسير عملية صنع القرارات التعليمية على المستوى الإداري وتوجيه النظام التعليمي<sup>3</sup> بما يخدم المبادئ والأهداف العامة للدولة.
  - مواجهة المشكلات التعليمية من خلال الاستجابة للحاجات والمتطلبات الفردية والجماعية والمجتمعية، والمساهمة في تحقيق الإصلاح التعليمي<sup>4</sup>.
- ## 3. خصائص السياسة العامة التعليمية

إن فعالية السياسة التعليمية وكفاءتها في تحقيق الأهداف المخطط لها، تنبثق من توافر جملة من الخصائص والسمات التي تكون بمثابة المؤشرات الموضوعية لتقييم السياسة وتقويمها.

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص.23.

2- حياة فرد، تقييم السياسة العامة التعليمية في الجزائر 2003-2013، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2015، ص.38.

3- المرجع نفسه.

4- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص.24.

- الموضوعية: تعكس السياسة التعليمية طبيعة المجتمع وفلسفته وأهدافه وطموحاته المستقبلية.<sup>1</sup> كما تغيب السمة الذاتية المرتبطة بالأفراد والمصالح الضيقة بالانحياز إلى معالجة المشكلات العامة.
- التطور والاستمرارية: كونها نتاج ظرفية وسياق معين؛ فهي تتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية للدولة.
- العمومية والشمول: تهتم السياسة التعليمية بالنظرة الكلية والإطار العام في المسألة التعليمية، لذا تكون توجيهية لا تفصيلية، ومستقرة لا تتغير بتغير المراكز والمناصب الإدارية.<sup>2</sup>
- المرونة والدينامية:<sup>3</sup> الاستجابة لما يطرأ من متغيرات ومستجدات أو معوقات، وبذلك تكون بصدد إنتاج حلول بصفة مستمرة ومتكيفة.

### الفرع الثاني: الإصلاح التربوي: المفهوم والأسس

تعاني الأنظمة التربوية المعاصرة من أزمة تربوية تعليمية، تنبع من إشكالية الوظائف والأدوار التي تؤديها، حيث تتجسد هذه الأزمة في إشكالية العلاقة القائمة بين المدرسة وبين المجتمع.<sup>4</sup> فالمدرسة ليست عالما مستقلا يوجد في فراغ، بل نظام تتحدد وظيفته وصيرورته في جملة من العمليات الاجتماعية المتكاملة في إطار النظام الاجتماعي الشامل.<sup>5</sup>

#### 1. تعريف الإصلاح التربوي

تعيش أغلب الأنظمة التعليمية العالمية، إن لم يكن جميعها، أزمة تربوية ذات طابع شمولي، ومن منطلق هذه الأزمة، وفي مواجهتها، تضع الأمم المتقدمة والنامية منها، أنظمتها التعليمية موضع النقد حيث تدور التساؤلات حول: هويتها الثقافية، وجدواها الحضارية، والمشروعية التاريخية

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مرجع سابق، ص.24.

2- غنايم، مرجع سابق، ص. 5.

3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص.24.

4- علي أسعد وطفة، "إشكالية الإصلاح التربوي في الوطن العربي"، تحديات وتطلعات مستقبلية" في:

5- المرجع نفسه. <https://altanweeri.net/5255/86-> (07-04-2023).

لوجودها، ومدى قدرتها على تلبية احتياجات العصر وتجسيد طموحات الإنسان والشعوب في عصر أصبح قانونه الوحيد التغير الدائم.<sup>1</sup>

وتتجسد الأزمة التربوية المعاصرة في أن التربية تستهدف المستقبل بينما هي مصممة على أساس الماضي، فتبرز مفارقة التضارب بين الماضي الذي تقوم عليه وبين المستقبل الذي تعد له.<sup>2</sup>

لذا نشوء أزمة تربوية تعليمية يعد بمثابة الحافز والدافع لانتهاج سياسة الإصلاح التربوي والتعليمي، التي تفضي إلى نتائج إيجابية تجيب عن تساؤلات الهوية الثقافية، والجدوى الحضارية، والشرعية التاريخية، بالتوازي مع عامل التجديد والانفتاح.

فالأزمة التربوية تشير إلى حالة جمود تنال جانبا أو جوانب متعددة من النظام التربوي فتفقد التوازن وتؤدي إلى خلل في قدرته على أداء وظيفته، وضعف في قدرته على تحقيق الغايات الأساسية. قد تعود الأزمة في قطاع التربية والتعليم لأسباب داخلية أو خارجية أو كليهما في آن واحد، ويمكن لأزمة أن تكون جزئية أو كلية، أن تكون ممتدة عبر الزمن أو آنية في دورته.<sup>3</sup>

وتأسيسا على مفهوم الأزمة في قطاع التعليم والتربية يتولد استخدام مفهوم الإصلاح التربوي كعملية منظمة تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النظام التعليمي وضمان استمرارية هياكله في أداء مهامها ووظائفها.

وتمثل سياسة الإصلاح التربوي جزء من السياسة التعليمية؛ التي تنتهجها الدول من أجل النهوض بأنظمتها التعليمية التي تعاني من اختلالات هيكلية ووظيفية ينجم عنها أزمات تربوية.

لذا فهو محاولة فكرية أو عملية لإدخال التحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي، سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم أو الإدارة أو البرنامج التعليمي أو طرائق التدريس أو غيره.<sup>4</sup>

وتحقيق الإصلاح التعليمي والتربوي، يأتي كعائد لإرساء حلول للمشكلات التعليمية، إذ أن من أهداف صانعي ومنفذي السياسة التربوية والتعليمية تحسين الأوضاع القائمة وترقيتها والعمل على

1- أسعد وطفة، مرجع سابق.

2- المرجع نفسه.

3- المكان نفسه.

4- مريم مقبيس، الغياب الجماعي والإصلاحات التربوية في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من التلاميذ القسم النهائي بثانوية مولود قاسم بدائرة عين الترك لولاية وهران، مذكرة ماستر (جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015)، ص.26.

نقل المجتمع من صورة إلى صورة أفضل منها، فالإصلاح التعليمي عملية تعمم فيها التجديدات على نطاق واسع.<sup>1</sup>

كما أن الإصلاح التربوي الحقيقي هو ذلك الإصلاح الذي يتضمن عمليات تغيير سياسية واقتصادية ذات تأثير على إعادة توزيع القوة والثروة داخل المجتمع.<sup>2</sup> ينصرف هذا الإصلاح إلى تحقيق الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي والتربوي ككل.<sup>3</sup>

حيث يعرفه (سيمونز): الإصلاحات التربوية ما هي إلا تلك التغيرات التي تحدث في السياسة التعليمية، التي من شأنها أن تحدث زيادة كبيرة سواء في الميزانية التعليمية أو المنحى الهرمي للملتحقين بالمدرسة، أو في الأثر الذي تحدثه الاستثمارات التعليمية على البشر والتنمية الاجتماعية.<sup>4</sup>

كما يذهب (حسن حسين البيلاوي) إلى اعتبار الإصلاح التربوي؛ تلك التعديلات الشاملة الأساسية، في السياسة التعليمية التي تؤدي إلى تغيرات في المحتوى والفرصة التعليمية والبنية الاجتماعية، أو في أي منهم في نظام التعليم القومي في بلد ما.<sup>5</sup>

في المجمل؛ الإصلاح التربوي والتعليمي هو عملية شاملة، تنطوي على تغييرات هيكلية ووظيفية هامة في النظام التربوي، وعليه يصبح كجزء لا يتجزأ من عملية تحول اجتماعي شامل في المجتمع.

### 2. أهمية الإصلاح التربوي / التعليمي

إن الإصلاحات التي تتم داخل النظام التعليمي، تهدف إلى التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية ذات الأبعاد المختلفة، تطلعا لإضفاء خاصية المرونة والتطورية على السياسة التعليمية المنتهجة في الدولة.

حيث تستمد هذه العملية أهميتها من الدور الذي تضطلع به في تجسيد أهداف السياسة التعليمية وتكييفها مع الواقع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الفكري والثقافي.

<sup>1</sup> - باسة، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> - مراد سبرطعي، واقع الإصلاح التربوي في الجزائر تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001 نموذجاً، مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007/2008)، ص 39.

<sup>3</sup> - مقيس، مرجع سابق، ص 33.

<sup>4</sup> - حفصة جرادى و مبروك قسمية، "الإصلاح التربوي في الجزائر"، في:

<https://platform.almanhal.com/Reader/2/66447>

(07-04-2023).

<sup>5</sup> - المرجع نفسه.

تتلخص أهمية الإصلاح التربوي في النقاط التالية:

- عملية الإصلاح التربوي والتعليمي تمس بسياسة الدولة، كما تمس بالمجتمع،<sup>1</sup> لذا تعد انعكاسا لما هو سائد في الواقع، واستجابة لمتطلبات المرحلة؛ المتعلقة بالقطاع التربوي والتعليمي.
- معالجة الفجوات الحاصلة بين المدرسة كمؤسسة تربوية تعليمية وبين المعايير العالمية للجودة والفاعلية في قطاع التربية والتعليم.
- مراجعة المناهج والمحتويات التعليمية بشكل علمي يضمن لها الانسجام مع الأهداف المسطرة، ومواكبة المستجدات العلمية والحضارية والتحولت السياسية والاقتصادية.<sup>2</sup>
- يمثل الإصلاح التربوي توظيفا للمنطق العلمي في عملية بناء السياسة التعليمية.

### 3. شروط الإصلاح التربوي

إن التوجه نحو عملية الإصلاح التربوي يكون في إطار تقييم وتقويم السياسة التعليمية المنتهجة في الدولة، مما يستدعي جملة من الشروط والمتطلبات؛ التي على أساسها يُبنى الإصلاح.

أولا: ينبغي أن تنبع عملية الإصلاح التربوي من اختيارات وأهداف وحاجات وطنية،<sup>3</sup> ومن منطلقات لا تتجاوز البعد القيمي والعقائدي والمبادئ والموروث التاريخي للمجتمع.

بحيث يقع على عاتق القائمين على الإصلاح التربوي والتعليمي مسؤولية التوفيق بين مختلف الأبعاد الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية، والأخذ في الاعتبار ثنائية الأصالة والتجديد التي توجه الخيارات السياسية والتربوية.

بالإضافة إلى تحاشي كل نماذج السياسات التربوية والتعليمية المستوردة والجاهزة دون تكيف ولا توظيف للمنطق العلمي في دراسة معيار الملاءمة.

ثانيا: أن يكون الإصلاح التربوي في ضوء إستراتيجية واضحة تراعي التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية والدولية وتتفاعل معها بشكل يحقق لها الديناميكية والتكيف.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- باسة، مرجع سابق، ص.19.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص.18.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص.19.

<sup>4</sup>- سبرطي، مرجع سابق، ص.43.

ويعني ذلك أن نجاعة الإصلاح التربوي تكون في حضرة الرؤية ذات الطابع الشمولي لا القطاعي؛ بما يضمن تجاوز منطق القطيعة مع بقية القطاعات الأخرى في معالجة القضايا وتقييم واقعها.

### المطلب الثاني: السياسة العامة التعليمية والأمن الفكري: قراءة في العلاقة النظرية

تضمنت مختلف الدراسات التي عالجت موضوع الأمن الفكري العلاقة بينه وبين المؤسسات المجتمعية التي تضطلع بدور التنشئة الاجتماعية، على غرار المؤسسات التربوية والتعليمية. وبما أن السياسة التعليمية تمثل الإطار العام الموجه لسير المؤسسات التربوية والتعليمية على المستوى الهيكلي والوظيفي، فإنها توجه عملية إنتاج الأساليب والآليات الكفيلة بتحقيق الأمن الفكري في المجتمع والدولة.

حيث يتضح أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة تأثير وتأثر في إطار تفاعلي، وذلك نظرا لتأثير مقومات الأمن الفكري على توجهات السياسة التعليمية، وسعي الأخيرة إلى تجسيد الفلسفة المجتمعية والقيم العقائدية والفكرية والثقافية على المستوى الإجرائي والتنفيذي.

### الفرع الأول: السياسة العامة التعليمية كآلية لتحقيق الأمن الفكري

إن ما يجعل السياسة التعليمية آلية من آليات تحقيق الأمن الفكري هو التلازم العضوي والوظيفي بين التعليم والأمن ، حيث يجمع بينهما هدف أساسي متمثل في حماية الوطن والأمة ، وتحصينها ضد التحديات المحلية والعالمية <sup>1</sup>.

كما تمثل المؤسسات التربوية والتعليمية البديل الموازي لزيادة الفهم المتبادل بين الأجهزة الأمنية وبقية المؤسسات، والمشاركة الشاملة والالتزام والتعاون <sup>2</sup>.

يقترون نهوض الأمم فكريا وحضاريا بتبني سياسات تعليمية تقوم على معيار المرونة والانسجام مع فكر وثقافة ومبادئ المجتمع.

لذا، فإن المؤسسات التربوية والتعليمية من أولى الجهات المعنية بالحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمعات ، بحيث لا تقتصر مهمتها على تعليم القراءة والكتابة وتلقين العلوم <sup>1</sup> بل تتجاوزها إلى

<sup>1</sup> - علي محمود علي شعيب، ورقة عمل بعنوان: "التربية كمتطلب للأمن الفكري والمجتمعي"، جامعة المنوفية، كلية التربية ، مصر، (11-12 أكتوبر 2016م)، ص.9.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.9.

تهيئة العقول وتحصينها بمقومات الشخصية الوطنية ضد المؤثرات الفكرية السلبية التي تدعو إلى التشطي والتشردم.

تقوم بين المؤسسة التربوية التعليمية والمؤسسات السياسية علاقة جدلية عميقة وجوهرية، والتي بدورها تعكس العلاقة بين السياسة التعليمية والأمن الفكري.

فالمؤسسات السياسية معنية بتحديد أهداف التربية وغاياتها وبناء استراتيجيات العمل في المؤسسات التربوية والتعليمية ومناهجها الملائمة لتحقيق أغراض سياسية اجتماعية على المدى القريب أو البعيد.<sup>2</sup>

من بين أهم الأغراض السياسية والاجتماعية التي تسعى السلطة السياسية إليها بواسطة المؤسسة التربوية والتعليمية على المدى المتوسط أو البعيد؛ ضمان الوحدة السياسية والتأكيد على الوحدة القومية من خلال التكريس لمفهوم الأمن الفكري ومقوماته.<sup>3</sup>

و باعتبار أن الأخطار التي تهدد الأمن الفكري تتجدد وتتطور باستمرار فإنه من الضروري تجديد آليات الحفاظ عليه، ويتم ذلك من خلال خاصية المرونة والتكيف التي تسم السياسات التعليمية المنتهجة.

أما بالرجوع إلى مداخل تهديد الأمن الفكري يتضح أنها لا تنبع من مصدر خارجي فقط، بل في كثير من الأحيان تتولد من مصدر داخلي تسبب به بعض الثغرات والإشكاليات والتناقضات وسوء التفسير للموروث الثقافي<sup>4</sup>، أو قصور في فهم النص الديني والتأويلات الخاضعة لرهانات سلطوية.

لذا، السياسة التعليمية العامة في طابعها التوجيهي والشامل لمكونات الشخصية الوطنية، بإمكانها تصحيح المفاهيم المغلوطة لدى المعلمين والمتعلمين على حد سواء؛ فالمعلمين من خلال التكوين الدوري والمستمر، أما المتعلمين فبتوظيف المناهج والمقررات الدراسية المنبثقة من مطالب مجتمعية ووطنية.

<sup>1</sup> - علي شعيب، مرجع سابق، ص.16.

<sup>2</sup> - فاطيمة بن خليفة، "الأمن الفكري ودور المدرسة في تعزيزه"، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 5، رقم 2، (15-09-2016)، ص.5.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

<sup>4</sup> - جرار، مرجع سابق، ص.282.

### • متى تكون السياسة التعليمية آلية لتحقيق الأمن الفكري؟

تكون السياسة التعليمية آلية لتحقيق الأمن الفكري عندما تراعي مختلف المتغيرات ذات التأثير على المقومات الدينية، السوسيوثقافية، والمدنية للمجتمع، وعلى غرار ذلك متغير العولمة.

باعتبار أن العولمة في جانبها السلبي، تعد من التهديدات الخارجية للأمن الفكري، ذلك أن النظام التربوي التعليمي نظام مفتوح يتأثر بمجمل التغيرات المختلفة التي تحدث في العالم وهذا التأثير ينعكس على جميع عناصر النظام "مدخلات وعمليات ومخرجات"<sup>1</sup>.

ففي هذه الحقبة التي تظللها العولمة وتسيطر عليها آثار الثورة التكنولوجية والنفوذ الإلكتروني؛ أصبح التعليم ضرورة للأمن القومي وقضيته<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى أن خصوصية المؤسسات التربوية والتعليمية التي تقوم بتنفيذ السياسات العامة التعليمية، تحتكم إلى عملية التأثير من خلال التفاعل مع البيئة المحلية، وبالتالي ضمان تحقيق الأمن الفكري على المستوى المحلي ثم الوطني.

كما أن السياسة التعليمية تساهم في تحقيق الأمن الفكري، عندما تعكس طبيعة المجتمع وفلسفته وأهدافه وطموحاته المستقبلية، وبالتالي تتجاوز المصالح الضيقة، التي تخضع لاعتبارات سياسية ورهانات سلطوية.

إن المناهج المدرسية هي البوابة الرئيسية للتكوين الفكري والثقافي للطالب، وتوجهه توجيهها يضمن انتماءه لثقافة قومه والدفاع عنها ورفض ما يحاول الإخلال بها<sup>3</sup>.

فتوظيف المناهج لا يكون عشوائيا أو ارتجاليا بل يتطلب الأمر إخضاعه لمعالجة دقيقة وتخطيط مدروس ومعايير فكرية ثقافية يستند إليها؛ وهو أمر ضروري تتكفل السياسة التعليمية بتحديد الآليات المناسبة لضمانه.

<sup>1</sup>- الزغبي، مرجع سابق، ص.278.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه.

<sup>3</sup>- جرار، مرجع سابق، ص.290.

أما تحديد مضمون المقررات والمناهج الدراسية يُفترض أن يراعي الدقة والموضوعية وسلامة اللغة والإقناع والتنوع والشمول لكافة القضايا الفكرية والثقافية<sup>1</sup> المناسبة لبيئة التعليم، ويرتبط أساسا بمراعاة شروط خاصة ومواصفات مدروسة عند تشكيل لجان التأليف.

### • كيف يتحقق الأمن الفكري في ضوء السياسة التعليمية؟

إن صنع السياسة العامة التعليمية هو عملية تشاركية توافقية بين مختلف الفاعلين، وتتأسس على منطلقات فكرية وثقافية ودينية سائدة في المجتمع، لذا، فهي مقترنة برؤية شاملة تعد الإطار المرجعي لمختلف السياسات العامة في الدولة.

مما يحيل إلى تعزيز الطابع المؤسسي للدولة؛ الذي يظهر من خلال عملية صنع السياسة التعليمية المتجاوزة لمنطق الأشخاص وخلفياتهم، والذي يهدف الأمن الفكري بإيديولوجياتهم التي قد تخدم أجندات ما، أو بزوالهم وتغييرهم.

يساهم التنسيق بين المؤسسات التربوية التعليمية وبقية المؤسسات في صنع التوافق بين الأطراف على رؤى واحدة وأفكار مشتركة وعناصر ثقافية متشابهة؛ من أجل تجنب وقوع التناقض الفكري والثقافي خاصة، أن الفئة المستهدفة (التلاميذ/ المتعلمين) ذات خصوصية.

ولتحقيق الأمن الفكري ينبغي صياغة خطاب تربوي موحد وموحد يركز على حصانة ووقاية البناء الفكري، ولعل أحرص ما ينبغي أن تعنى به تلك المؤسسات التربوية يتمثل في بناء الشخصية المتكاملة وتعزيز مفهوم الذات في إطار الهوية الحضارية والهوية الوطنية اللتين تستندان إلى الدين وقيم الحضارة والنظام السياسي.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى طبيعة الثقافة التنظيمية للمؤسسات التعليمية، التي تحدد الضوابط والمتطلبات الأساسية لتهيئة المناخ المؤسسي لبناء شخصية متكاملة متزنة قادرة على الإسهام في تحقيق الأمن الوطني الشامل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- جزار، مرجع سابق، ص.292.

<sup>2</sup>- بلعيفة وقيصر، مرجع سابق، ص.125.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه.

حيث يقع على عاتق الدولة توفير الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية المؤهلة تأهيلا عالي المستوى، بالإضافة إلى إعداد المناهج المراعية للخصوصيات الوطنية والمعايير الدولية، وتضطلع المؤسسات التربوية التعليمية بتحقيق الأهداف المحددة في السياسة التعليمية ومتابعة تنفيذها.

### الفرع الثاني: أثر محددات الأمن الفكري على توجه السياسة التعليمية

تبرز العلاقة بين المتغيرين من خلال التأثير الذي تحدثه مقومات الهوية الوطنية على توجهات السياسة التعليمية المنتهجة، وهذا ما يدل عليه الإطار التحليلي الثقافي للإستراتيجية والسياسة "Analytical Cultural Framework For Strategy and Policy"<sup>1</sup>.

حيث يسعى هذا الإطار التحليلي إلى تحديد الأبعاد الثقافية والفكرية الأساسية التي تحكم السلوك السياسي والاستراتيجي، ويبرز دورها في صياغة السياسة والإستراتيجية<sup>2</sup>.

وعلى غرار ذلك، تمثل الهوية أهم بُعد في تحديد القيم والمصالح التي تشكل السياسات بُغية تحقيق أهدافها أو الحفاظ على تلك المصالح<sup>3</sup>.

وانطلاقا مما سبق، تتضح أهمية المحددات الفكرية والثقافية في توجيه السلوك السياسي والسياسات العامة، وذلك لاقتران تشكيل السياسة بالأهداف المحددة والمصالح والقيم.

كما يتأتى معنى الأهداف المحددة والقيم الأساسية من العناصر التي تشكل هوية المجتمع، فهي أساس التعبئة الاجتماعية المنتجة لمجتمع معبأ بإمكانه اتخاذ إجراءات وتدابير لأسباب سياسية؛ نظرا لطبيعة ثقافته السياسية التي توفر الطرق والإمكانيات<sup>4</sup>.

فصمود ثقافة المجموعة يتحدد من درجة المرونة في المجتمع، وذلك عندما يتعلق الأمر بالمقاومة أو الاستسلام أو التكيف مع القوى التي تهدد الأهداف والقيم المشتركة.

أما السياسة التعليمية ليست بمنأى عن السلوك السياسي العام للدولة، لذا ، فإنها محكومة بأهداف محددة ، وبقيم أساسية ومصالح تشكل الهوية المجتمعية والوطنية.

<sup>1</sup> - Jiyul Kim, « Dimension culturelle de la stratégie et de la politique », **Afrique Francophonie**, (3<sup>e</sup> trimestre 2010), P.34.

<sup>2</sup> - **ibid.**

<sup>3</sup> - **Loc.cit**

<sup>4</sup> - **Ibid.**, P.P 34-35.

والطابع الموضوعي الذي يسم السياسة التعليمية خلال دورة حياتها (مرحلة الصنع والتنفيذ والتقييم والتقييم): يحتم أن تكون منسجمة مع المطالب القاعدية ومتضمنة لآليات الاستجابة اللازمة.

كما يمكن الاستدلال بموضوع إصلاح التعليم الذي يعد من المواضيع التي شغلت الدول العربية منذ الاستقلال -إن لم يكن قبله. وقد ظل النقاش حول المسألة سياسيا بحثا وأحد الرهانات الحاسمة في منحى تطور الصراع السياسي والاجتماعي والثقافي والهوياتي<sup>1</sup>.

يعكسه ذلك التباين في المشاريع التربوية بين الجهات المتصارعة داخليا وخارجيا، ويحدده مدى ارتباط كل جهة بالدولة ومستوى تموقعها السياسي والايديولوجي في أجهزتها.

و نظرا لكون التعليم "عنف رمزي" على حد تعبير (بيير بورديو)؛ فإن من خلاله يتم إضفاء الشرعية على عمل الأجهزة الحكومية وعلى السياسات المنتهجة خلال مراحل معينة ترتبط بسياق وظرفية.

<sup>1</sup>- بثينة الخالدي، "هل الأمن الثقافي إستراتيجية دفاعية"، في الأمن الثقافي، تنسيق. وليد الزيايدي ( الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، 2019)، ص.493.

المطلب الثالث: مقومات الأمن الفكري في النصوص القانونية المتعلقة بالتربية والتعليم

إن مقومات الأمن الفكري التي نص عليها الدستور الجزائري، في إطار ما يعرف بمكونات الشخصية الوطنية، سعت مختلف النصوص القانونية للعمل وفقها كمرجعية عامة، خاصة المتعلقة بتأطير العمل التربوي والتعليمي، على غرار القانون التوجيهي للتربية الوطني، والمرجعية العامة للمناهج.

### الفرع الأول: في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 سنة 2008

يسعى القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 يناير سنة 2008م، إلى تحديد الأحكام الأساسية المطبقة على المنظومة التربوية الوطنية. كإطار مرجعي يضبط عمل المؤسسة التربوية التعليمية وظيفيا وهيكليا.

قد جاء هذا القانون الذي صدر في 23 جانفي 2008 تحت رقم 04/08 والمشتق من الدستور لترسيخ المسعى الشامل لإصلاح المنظومة التربوية، كان يتوخى منه بناء العدة التشريعية و التأطير المؤسساتي لإصلاح التربية.<sup>2</sup>

ثم إن الهدف من الخوض في القانون التوجيهي للتربية الوطنية هو البحث عن مقومات الأمن الفكري في التشريع المدرسي الذي يحكم ديناميكية كل الفاعلين في القطاع التربوي والتعليمي.

ويتركز القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04-08 حول تحقيق الأمن الفردي والأمن المجتمعي و الذي بدوره يكرس لتحقيق أمن الدولة، ويرجع ذلك لاعتبار هو أن التلميذ يحتل مركز اهتمام السياسة التربوية.

استهل الباب الأول (من المادة 01 إلى المادة 18) بالأسس التي تركز عليها المدرسة الجزائرية والغايات والمهام التي تضطلع بها أثناء عمليتي التعليم والتأهيل، والتي تهدف إلى تنشئة المواطن الصالح المتشرب والمعتز بجميع مقومات المجتمع الجزائري من لغة ودين وتراث.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- قانون رقم 04-08 مرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير سنة 2008، يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 04، 27 يناير 2008م، ص.8.

<sup>2</sup>- فرحات بن ناصر وبوحفص بن كريمة، "قراءة في مرجعيات مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات"، مجلة الساوره للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، (2021)، ص.244.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص.245.

تتضمن المادة الثانية من القانون التوجيهي الهدف الرئيسي للمؤسسة التربوية التعليمية في الجزائر، حيث تتمثل في أن:

"رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه، ومتفتح على الحضارة العالمية".<sup>1</sup>

من خلال المادة الثانية، يتضح أن السياسة التربوية تحاول الاستجابة لطموحات الشعب الجزائري في مواجهة التحديات المتعددة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، ويكون ذلك بتعزيز دور المدرسة كآلية أساسية في إثبات الشخصية الجزائرية.

فقد تحددت الغايات التي تسعى التربية لتحقيقها، والتي تصب بشكل ضمني في كيفية الحفاظ على البناء الفكري للمجتمع الجزائري، ويتحقق ذلك من خلال مهام المدرسة التي نلخصها في (التعليم، التنشئة الاجتماعية، التأهيل).

جاء محتوى الأمن الفكري في نص القانون متمثلا في أهم غايات التربية الوطنية:<sup>2</sup>

أولاً: دعم قيم الهوية والشعور بالانتماء والوحدة

"تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة"

ثانياً: الوعي بالهوية الوطنية؛ الإسلام، العروبة، الأمازيغية

"تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية."

ثالثاً: الاعتزاز بالموروث التاريخي والثقافي الجزائري

"ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني، في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا، التاريخي والجغرافي والديني والثقافي."

<sup>1</sup>- قانون رقم 04-08 مؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير سنة 2008، يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 04، 27 يناير 2008م، ص.8.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه.

رابعاً: التشبع بمبادئ دين الإسلام

"تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام قيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية"

خامساً: إرساء القيم المدنية، مبادئ حقوق الإنسان، المساواة، العدالة الاجتماعية

"ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون."

"إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقى والمعاصرة، بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف إيجابية لها صلة، على الخصوص، بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية."

كما قد نصت المادة الخامسة من القانون التوجيهي 04-08 على ضمان التحكم في اللغة العربية، باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، وأداة اكتساب المعرفة في مختلف المستويات التعليمية ووسيلة التواصل الاجتماعي وأداة العمل والإنتاج الفكري.<sup>1</sup> وإلى جانب التحكم في اللغة العربية تعمل المدرسة على ترقية وتوسيع تعليم اللغة الأمازيغية.

في المجمل، القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04-08، يمثل الأداة القانونية التي من خلالها تُنظّم الجهود الحكومية في مجال التربية الوطنية والتعليم المحصورة في أطوار (التعليم ما قبل التمدرس، التعليم الابتدائي، المتوسط، الثانوي).

بالنسبة لمفهوم الأمن الفكري لم يظهر بشكل جلي في النص القانوني، لكن مضمونه الذي يتمحور حول صيانة وتحصين الأفراد والمجتمع الجزائري من التهديدات التي قد تمس القيم الدينية، الوطنية، السوسيوثقافية، فقد سعى القانون التوجيهي لتعزيزه والتكريس له من خلال السياسة التربوية والتعليمية.

<sup>1</sup> - قانون رقم 04-08 مرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير سنة 2008، مرجع سابق، ص.9.

### الفرع الثاني: في المرجعية العامة للمناهج

بعد صدور القانون التوجيهي للتربية استدعت الضرورة وجود وثيقة توجيهية تعنى بتأطير الضوابط العامة وتوحيد أعمال التصور والإعداد والتكيف للمناهج والاستراتيجيات البيداغوجية.<sup>1</sup>

المرجعية العامة للمناهج هي وثيقة توجيهية منهجية لتأطير عملية إعداد مناهج جديدة تتعلى بروح مبادئ الإصلاح التي حددتها قرارات مجلس الوزراء بتاريخ 30 أفريل 2002، وكذا توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.<sup>2</sup>

إن المناهج الدراسية في الجزائر هي نتيجة مسار طويل من الإعداد والتحضير، حيث تتحدد توجهاتها الكبرى من خلال وثيقتين أساسيتين هما القانون التوجيهي للتربية الوطنية والمرجعية العامة للمناهج.

أما بالنسبة للمبادئ التي تنبني عليها المناهج فهي أربعة أصناف: القيمة، الإستيمولوجية، المنهجية، والبيداغوجية.<sup>3</sup> وبتسليط الضوء على الجانب القيمي في إعداد المناهج الدراسية في الجزائر، فإنها تهدف أساسا إلى تحصين الأفراد من الأفكار الوافدة والمتعارضة مع القيم الوطنية، ويتضح أن التكوين يتأسس على قيم الهوية الجزائرية.

حيث تحدد تلك الوثيقة التوجيهية المرجعيات المتعلقة بالأمة وقيمها والمرجعيات المتعلقة بالسياسة التربوية، وأيضا مبادئ إعداد المناهج الجديدة من حيث الواجهة والشمولية والانسجام والملاءمة والمقروئية والقابلية للتنفيذ والتقويم.<sup>4</sup>

فقد حددت هذه الوثيقة المرجعيات المتعلقة بالأمة وقيمها، والمتمثلة في:<sup>5</sup>

- الانتماء إلى الجزائر باعتباره لحممة التضامن التاريخي قديما وحديثا،

<sup>1</sup>- بن ناصر وبن كريمة، مرجع سابق، ص.247.

<sup>2</sup>- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية للمناهج، المرجعية العامة للمناهج، 2009، ص.2.

<sup>3</sup>- صالح العياشي، "الدليل المنهجي لإعداد المناهج"، في :

<sup>4</sup>- بن ناصر و بن كريمة، مرجع سابق، ص.248.

<sup>5</sup>- المرجعية العامة للمناهج، مرجع سابق، ص.2.

- الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة وشعب واحد، وهو شعور يرتكز على إرث تاريخي وجغرافي، حضاري وثقافي بما يرمز إليه الإسلام واللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية، العلم والنشيد الوطنيين،

- التفتح على حضارات العالم والقيم العالمية التي لا تتعارض وقيمنا.

حسب المبادئ الواردة في المرجعية العامة للمناهج، فإن المنظومة التربوية الجزائرية مطالبة بإكساب كل متعلم مجموعة من الكفاءات المتعلقة بالقيم، وتسعى إلى تحقيق بعد مزدوج، وتشكل كلا متكاملًا منسجمًا<sup>1</sup>:

- إكساب التلميذ مجموعة من قيم الهوية ذات مرجعية (الإسلام والعروبة والأمازيغية التي يكون اندماجها الانتماء الجزائري)؛  
- دعم اكتساب القيم العالمية.

وهذا التحديد للمرجعيات المتعلقة بالأمة وقيمها يعكس محورية القيم في توجيه الفعل العام في قطاع التربية والتعليم، ودورها في إضفاء المشروعية على العمل الحكومي.

أما النصوص القانونية والتنظيمية في هذا المجال فهي مشتقة أساسًا من الدستور الجزائري، خاصة فيما تعلق بالدين الإسلامي واللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية.

يرتكز تعليم اللغات في المنظومة التربوية على ثلاثة مبادئ هامة، هي: التحكم في اللغة العربية، ترقية اللغة الأمازيغية، تعلم اللغات الأجنبية<sup>2</sup>.

أما اللغة الأمازيغية، فإن الغرض هو إدراجها في المنظومة التعليمية وتعميمها تدريجياً، ودعمها بتوفير الوسائل التعليمية والبيداغوجية، وكذا وسائل البحث التي تمكن من إيجاد حل للمشاكل التي تطرحها كتابتها، والتوصل إلى نمط موحد لها<sup>3</sup>.

وأكدت المرجعية العامة للمناهج على أهمية اللغة العربية، بأن يكون الهدف الأسمى للتحويل البيداغوجي هو تحسين تعليم اللغة العربية قصد إعطائها دورها البيداغوجي والاجتماعي والثقافي

<sup>1</sup>- صالح العياشي، "الدليل المنهجي لإعداد المناهج"، في :

<sup>2</sup>- المرجعية العامة للمناهج، مرجع سابق، ص.52.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه.

الكامل لسد حاجات تعليم ذي نوعية، قادر على التعبير عن عالمتنا الجزائري، العربي، الإفريقي، المتوسطي، والعالمي.<sup>1</sup>

ما يستشف من هذه المرجعية أنها تعد إطارا مرجعيا يتضمن الخطوط العريضة التي ينبغي أن يحملها أي إصلاح أو تغيير في المناهج الدراسية في الجزائر، مع اقتراح أساليب جديدة للتفكير ومقاربات جديدة للتنفيذ.

وتنبثق عن هذه الوثيقة كل الوثائق المنجزة انطلاقا من التوجيهات الدقيقة التي تقدمها، وكذا الطرق التقنية لتصور وإنجاز المناهج الجديدة والمراجعة الدورية لها بغية تحسين المردود الداخلي للمدرسة.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: تناقضات حول مسألة الهوية ورهان الأمن الفكري في الجزائر

خلال المراحل التاريخية التي مهدت لتأسيس الدولة ككيان قانوني وسياسي مستقل، عرفت الجزائر العديد من التناقضات والصراعات بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية حول مسألة الهوية الجماعية للمجتمع الجزائري.

فبعد مخاض عسير واضطرابات كبيرة أصبحت الهوية الجزائرية ثلاثية الأبعاد، من الناحية السياسية القانونية.<sup>3</sup> ويرجع ذلك في الغالب إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية التي سعت بشتى الوسائل إلى طمس الهوية الجزائرية وإخراج الجزائري من كل القيم التي كونت شخصيته على مدى قرون، وذلك عن طريق "أطروحة الجزائر الشاغرة".<sup>4</sup> تمهيدا لإلحاق الجزائر بفرنسا ودفع الجزائريين لاحتقار موروثهم وتفكيك روحهم المعنوية واستئصال انتمائهم التاريخي والديني والثقافي.<sup>5</sup>

1- المرجعية العامة للمناهج، مرجع سابق، ص.52.

2- فرحات بن ناصر وبوحفص بن كريمة، "قراءة في مرجعيات مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات"، مجلة الساوره للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، (2021)، صص 250-251.

3- محمد داود، "الهوية والتعدد اللغوي والثقافي في الجزائر: واقع ورهانات"، في الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي، (الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، 2018)، ص.35.

4- رضوان شافو، "إشكالية مفهوم الهوية الجزائرية عند الجزائريين"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 2، (2011-12-31)، ص.65.

5- علي دريس، "الأبعاد الهوياتية ورهانات الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية"، المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 457، (31 مارس 2017)، ص.96.

كانت نسبة الأمية تصل إلى 90 بالمئة لدى الجزائريين الذين خرجوا محطمين ثقافيا بعد أكثر من (130) سنة من الاستعمار الفرنسي الاستيطاني، الذي قضى على كل أنواع التواصل الحي مع البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري: الوطن العربي وإفريقيا...<sup>1</sup>

فقد عمدت السلطة الكولونيالية إلى استحداث جملة من الثنائيات الهادفة إلى خلق حالة من الانقسامية والتشظي في المجتمعات المغاربية بشكل عام والمجتمع الجزائري بشكل خاص.<sup>2</sup>

وهو ما ساهم في إفراز أطروحات مختلفة بل أحيانا متضاربة فيما يتعلق بمسألة المشروع المجتمعي والسياسي أثناء ثورة التحرير وبعد استرجاع السيادة، كما أسس لمضمون البناء الفكري في الجزائر الحديثة؛ الذي بدوره يحمل كل التناقضات الفكرية والثقافية والسياسية .

اعتبرت مسألة الهوية الجزائرية في أدبيات الحركة الوطنية والثورة الجزائرية مبدأ أساسيا في مقاومة الاستعمار الفرنسي ، غير أنه بعد الاستقلال تغير الفكر النخبوي الذي كان يدافع عن الهوية الجزائرية، وأصبح جيل الاستقلال يعيش أزمة هوية بسبب المخلفات الثقافية والاجتماعية الاستعمارية.<sup>3</sup>

### • مظهرات الأزمة الهوياتية ورهان الأمن الفكري في الجزائر

إن الأمن الفكري في الجزائر يظل من الرهانات التي يفترض أن يتم تكريس الآليات التي تستجيب لمتطلبات إحقاقه، على سبيل استيعاب التهديدات الداخلية ذات الأبعاد الفكرية والثقافية والسياسية، والمتجسدة في الأزمة الهوياتية وامتداداتها.

#### 1. ثنائية السياسة والدين

بالرغم من أن مختلف المواثيق الرسمية ابتداء من بيان أول نوفمبر 1954 ، ميثاق طرابلس ، ومختلف دساتير الدولة الجزائرية قد اعتبرت ونصت على أن الدين الإسلامي من الثوابت الوطنية ، إلا أن مفارقات الجدال بينه وبين العمل السياسي لا تزال حاضرة وموجودة.

<sup>1</sup>- علي كرز و عبد الناصر جابي، "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة"، في: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ( بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999)، ص.256.

<sup>2</sup>- حامي، مرجع سابق، ص.55.

<sup>3</sup>- شافو، مرجع سابق، ص.65 .

حيث تعتبر العلاقة بين الثنائية السياسية والدين "الإسلام" واحدة من أبرز المسائل في الجزائر، فممنذ مقاومة الاحتلال الفرنسي تم توظيف الإسلام كمصدر للشرعية، كما وظف حتى في الصراع السياسي والإيديولوجي بين تيارات الحركة الوطنية، كما كان شأنه أثناء حرب التحرير من أهم أساليب التجيش والحشد ضد المستعمر.<sup>1</sup>

حيث كان التوجه العام للثورة الجزائرية ذي بعد إسلامي، وما يدل على ذلك، هو بيان أول نوفمبر باعتباره مرجعية مؤسسة ولها رمزية تاريخية فقد نصّ على:

"إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية".<sup>2</sup>

ورغم التباين الفكري بين قيادات الثورة التي أعدت بيان نوفمبر، إلا أنها قد تبنت المبادئ الإسلامية لاعتبارات تاريخية وحضارية، ويندرج ذلك في إطار التصدي للأطروحة القائلة بأن المسألة الدينية عويصة بحكم تواجد المعمرين، وأن سكان الجزائر متعدّدو الديانات والطوائف.<sup>3</sup>

كما قد شهدت الجزائر في تسعينيات القرن العشرين عشيرة من العنف، لازالت آثارها حاضرة، وذلك نتيجة جملة من الأسباب، قد لا تتلخص في هذه الثنائية فقط، ولكن تسييس مقوم من مقومات الهوية الوطنية كفيل بأن يحدث صراعات نخبوية، وتصادمات فكرية لها انعكاسات سلبية على مشروع المجتمع والدولة.

إضافة إلى أن التوجهات الفكرية التي تُوظف من أجل التموقع وتحليل الخطاب الديني والاجتماعي وإدخاله دائرة التنافس السياسي والإيديولوجي له علاقة بإنتاج العنف والترهيب، وهو ما يفسره ذلك المسار الانتقالي من مستوى الفكرة والبناء إلى مستوى السلوك والممارسة.

لذا، فتحقيق الأمن الفكري يعد رهانا محوريا لتحسين وصيانة منظومة القيم والأفكار في الجزائر بل وتجنب الأزمات الهويةية كتهديد داخلي، ولا يتحقق ذلك من مصادرة الحريات في إطار ما يعرف بمنطق "الأمننة".

<sup>1</sup>- حامي، مرجع سابق، ص.58.

<sup>2</sup>- محمد بوداود وبونوار بن صايم، "مشكلة الأمن الفكري في الجزائر"، مجلة الساوره للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد08، العدد 01، (2022)، ص. 659.

<sup>3</sup>- بوداود و بن صايم، مرجع سابق، ص.659.

وإنما يكون من خلال إحداث توازن بين الحريات والأمن كشرط أساسي باعتبار أن ضمان الأمن الفكري يؤوّل إلى تحقيق الأمن الوطني الشامل وبآليات تخرج عن الطابع التقليدي الصلب.

## 2. المسألة اللغوية

إن الجزائر من الدول التي تعيش ظاهرة التعددية اللغوية، لغتا أم هما "العربية" بأشكالها، فصيح وعامي، و الأمازيغية بلهجاتها المختلفة، إضافة للغة "الفرنسية" كلغة أجنبية أولى، لهذا التنوع والوضع السوسيو لغوي قد خلق نوعا من التعقيد والتشابك، خصوصا في المجال التعليمي، وكذا على مستوى الإدارة.

حيث تولد تنازع بين الرؤى المختلفة لشكل الدولة ومشروع المجتمع، ميزه تنازع هوياتي بين التيار العربي الإسلامي وتيار فرونكوفوني مستقطبا معه المطالب اللغوية الأمازيغية.

ظهرت الأزمة الهوياتية جليا في شكل صراع لغوي عرفته الجزائر تارة بصمت، وتارة أخرى بكثير من الضجيج، بين المفرنسين الذين يرون في الفرنسية ويسوقون لها بأنها لغة العلم والتكنولوجيا والعالمية، وبين العربيين الذين يرون فيها ويسوقون لها على أنها رسالة انتماء أكثر منها مجرد لغة، بحكم علاقتها بالشأن الديني الذي هو الرافد الثقافي الأول للهوية الجزائرية.<sup>2</sup>

وصولاً إلى مرحلة تثبيت الظاهرة الفرانكفونية في الجزائر، أين خلقت واقعا تنازعت فيه اللغة العربية و الأمازيغية كوعائين ثقافيين، و الفرنسية كوافد مع المستعمر، ومع ما تحمله هي كذلك من ثقافة، خالقة بذلك مجموعة متعاركة من الثنائيات منها ثنائية التعليم، ثنائية النخب، وثنائية المرجعيات الثقافية.<sup>3</sup>

أما الذي قد عمق الأزمة هو تعامل النخب مع مسبباتها من منطلقات إيديولوجية وسياسية تصنيفية؛ حيث كان كل طرف يروج لمشروعه مبطلا مشروع الآخر.

<sup>1</sup> - وليد شايب الدراع ونجيب بخوش، "الهوية الثقافية الجزائرية بين التنوع ورهانات الوحدة الوطنية"، مجلة معالم، المجلد 15، العدد 02، (السداسي الثاني 2022)، ص. 181.

<sup>2</sup> - حامي، مرجع سابق، ص 57.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 56.

بالإضافة إلى تقسيم الوظائف اللغوية بين العربية الفصحى والفرنسية، فخصت الأولى بالهوية والشخصية الوطنية، بينما خصت الثانية إلى زمن قريب بالمجالات المعرفية والتواصل العلمي والتقني وكذا الإدارة والتسيير، مع تحييد كامل للأمازيغية التي كانت تتخذ صورة المطلب الثقافي في البداية.<sup>1</sup>

لذا يمكننا القول إن الصراع اللغوي في الجزائر كان ولا يزال يشكل جزءاً أساسياً من الصراع الإيديولوجي بين المعربين و المفرنسين.<sup>2</sup>

### • سياسة التعريب

لقد أنتهجت سياسة التعريب في الجزائر طيلة العقدين اللذين أعقبا الاستقلال، وأفرزت مواقف من التعريب البعض منها عائد إلى اختلافات ذات دلالات اجتماعية، والبعض الآخر لا يخرج عن الاختلافات الزائفة المراد من ورائها تحقيق مكاسب ضيقة.

خلال السنوات الثلاثة الأولى من الاستقلال طرحت مسألة اللغة بحدة على مستوى النخبة الجزائرية المتعلمة. في محاولة للإجابة عن سؤال مطروح:<sup>3</sup>

هل من الممكن استبدال الفرنسية بالعربية في التدريس والإدارة والاقتصاد، أو الإبقاء على استعمال الفرنسية باعتبارها لغة علم قادرة على التعامل مع التقانة والعلوم العصرية الأخرى؟

فتباينت الرؤى والتوجهات، إلى من يدعم التعريب بالاستناد إلى الاعتبار التاريخي والحضاري الذي يفيد بأن مسألة التعريب تمثل جزءاً أساسياً من حرية الجزائر وشخصيتها، وإلى من يدافع عن الفرنسية مبرراً موقفه بنقد شكل المجتمع التقليدي ومضامينه البعيدة عن الحداثة والتحديث.

هذه الحالة أفرزت انقساماً حاداً على مستوى البنية الهوياتية للمجتمع، كما كان لمكون اللغة الدور الحاسم في إشعال فتيل الانشقاق والانقسام بحكم دور اللغة في ولوج التعليم والعمل (على محدوديتهما).<sup>4</sup>

1- حامي، مرجع سابق، ص.57.

2- صالح فيلاي، "إشكالية الثقافة في الجزائر: المبادئ الأساسية والايديولوجيا الممارسة"، في: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.447.

3- المرجع نفسه، ص.446.

4- حامي، مرجع سابق، ص.56.

غير أن مقاومة التعريب لا يتم التعبير عنها بشكل علني في جميع الأحوال، ذلك أن ضرورة التعريب إنما تطرح كمبدأ مقبول من الجميع لأسباب وطنية واضحة، ولهذا الاعتبار فإن هذه المقاومة تأخذ سبلا ملتوية.<sup>1</sup>

ما جعل الصراع خفيا وانعكس على مختلف الحقول الاجتماعية وبوجه خاص حقل التربية والتعليم، بما ولد وضعا ثقافيا واجتماعيا يتميز بالانقسام والتشردم بين النخب نفسها التي أصبحت تحمل توجهات فكرية ومرجعيات أيديولوجية متباينة، هذا ما يتجسد مع استمرارية الاختلاف حول المحاور الكبرى المتعلقة بطبيعة الحكم واللغة وقضية التعريب ومسائل أخرى.<sup>2</sup>

فتعريب التعليم –وكما يشير إليه بنوع من الحذر البيان التقييمي لسنة 1980- قد فرض نفسه بسهولة في الفروع الأدبية أكثر منه في الفروع العلمية والتقنية.<sup>3</sup>

ويعبر هذا الوضع عن الصعوبات والتحديات التي واجهت سياسة التعريب التي انتهجت في قطاع التربية والتعليم خاصة، حيث تولدت من جرائها تناقضات اجتماعية: تعليم معرب خاص بالطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا، وتعليم مزدوج خاص بالموظفين.<sup>4</sup>

وثمة بعض التصدعات الداخلية في نظام التكوين وخارجه، فقد قطعت سياسة التعريب أشواطاً متقدمة على مستوى القاعدة، أما على مستوى القمة: حيث تنظم وتتخذ القرارات الخاصة بالقطاع التربوي والتعليمي والتكويني فإن التعريب كان متأخرا جدا.

كما أن القطاعات التي مستها عملية التعريب لم تتجاوز قطاع التربية والتعليم وتطبيقات بسيطة على مستوى الجهاز القضائي والجهاز الإداري الديني، أما الأجهزة الاقتصادية والسياسية والإدارية الأخرى ظلت خارج مجال تطبيق سياسة التعريب.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- جمال العبيدي، "التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر"، في: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999)، ص. 481.

<sup>2</sup>- عبد الوهاب بوخلخال، "هويتنا الوطنية والتحدي الثقافي للعولمة (هويتنا من التفكير إلى الممانعة)"، في الأمن الفكري والثقافي ودعائم الوحدة الوطنية في زمن العولمة، تنسيق . مختار رحاب، (المسيلة: مخبر الدراسات الأنثروبولوجيا والمشكلات الاجتماعية، 2021)، ص. 97.

<sup>3</sup>- جمال العبيدي، مرجع سابق، ص. 477.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه، ص. 478.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه، ص. 479.

لذا تعد النقطة الأخيرة دلالة واضحة عن الانقسامات التي عرفتها النخب السياسية وصناع القرار في الجزائر المستقلة، كما ترمز عملية تعريب قطاع التربية والتعليم دون القطاعات الأخرى التي تصنع كل متكامل إلى محاولة إضفاء المشروعية على الفعل العام خلال تلك المرحلة.

نظرا لكون عملية البناء الفكري تنطلق من التعليم بأطواره ومستوياته المختلفة، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فالمجتمعات بحاجة لمؤسسات تختص في إنتاج الأفكار وتطويرها وصياغتها، وقد تكون هذه المؤسسة: مدرسة، مركز، أو معهد، أو جمعية، أو غيرها.

في المجمل، فإن الأزمة الهوياتية التي عاشتها الجزائر خلال المراحل الأولى من استقلالها، لا تزال تؤثر بشكل ضمني على عملية بناء الأمن الفكري، وتعرقل عملية إدراك التهديدات غير التقليدية التي تتجاوز المجال الوطني إلى المجالات الإقليمية والدولية بفعل تأثير العولمة الثقافية.

### • مسببات الأزمة الهوياتية في الجزائر

من خلال ما سبق ذكره في إطار التعريف بالأزمة الهوياتية التي عرفتها الجزائر خلال المراحل الأولى التي أسست للجزائر الحديثة، وامتداداتها التي شملت مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، فإن هذه المسألة تعين تشويها مقصودا أو غير مقصود.

حيث لا تخلو الأطروحات المتداولة بشأنها من أفكار مسبقة ونمطية يجري تعميمها ونشرها عن وعي أو بغير وعي من قبل الأطراف المتنازعة التي بإمكاننا تصنيفها إلى فريقين: دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت، ودعاة التحديث والتفتح على العالمية.

فبعض الدراسات السوسيولوجية تعتبر أن أزمة الهوية هي نتاج تسييس المسألة ومصادرة مقوماتها الأساسية عن طريق القانون، على نحو ألغى إمكانية الحوار بين النخب المتصارعة في ظل تحديد الدستور لمقومات الهوية الجزائرية نهائيا من دون أن يترك إمكانية لإضافة مقومات أخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - علي دريس، "الأبعاد الهوياتية ورهانات الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية"، المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 457، (31 مارس 2017)، ص. 97.

أما عبد الحميد مهري\* فقد أرجع ذلك إلى المغالاة في تسييس "النقاش" حول الهوية والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري) في تنوعها وتعددتها بطريقة ميكيفالية، سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية.<sup>1</sup>

ويتعرض هذا النقاش حول هذه المسألة لصعوبات حقيقية ومزالق خطيرة أدت إلى مستوى رديء في معالجة القضايا المطروحة، وقد ساهمت وسائل الإعلام، خصوصا المكتوبة منها، بقسط وافر في تحقيق هذه النتيجة.<sup>2</sup>

كما أن إخراج الهوية من دائرة الصراع السياسي و تجاوزاته ؛ لا يكون إلا بفتح نقاش مجتمعي حول الهوية ومكوناتها ، ولا نكتفي بالجانب القانوني ، الذي يشكل في أغلب الأحيان طريقا مختصرا يسلكه السياسي لإنهاء النقاش أو لإفراغه من محتواه أو للالتفاف على خصومه السياسيين ، دون أن يكون له أثر واقعي حقيقي في معالجة المشكلة، فأن ترسم مكونا من مكونات الهوية دستوريا ، دون نقاش مجتمعي حقيقي، لا يعني أنك حصنت الهوية وأنهيت الجدل حولها.<sup>3</sup>

ثم إن الفشل في تحصين الهوية يعني الفشل في تحقيق الأمن الفكري الذي يتغذى بدوره من الجوانب الثقافية للهوية، التي تطرح أسئلة ملحة تحتاج إلى معالجة رصينة بعيدة عن روح التعصب والتحزب والأفق الضيق المرتبط بمصالح ظرفية وضيقة.

مما لا شك فيه أن الاستخدام المستديم للهوية في المنافسة السياسية ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي والفكري.

\*- عبد الحميد مهري: الأمين العام السابق لجهة التحرير الوطني الجزائرية، والأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

1 - عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية: الواقع والأفاق"، في: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص. 186.

2- المرجع نفسه.

3- بوخلخال، مرجع سابق، ص. 81.

### المبحث الثاني: المسار التطوري للسياسة العامة التعليمية والتربوية في الجزائر

عرفت الجزائر على غرار بقية البلدان في العالم اهتماما بقطاع التربية والتعليم منذ الاستقلال، نظرا لمحورية القطاع و دوره في تنظيم الجهود التنموية و تعزيز الأمن على المستوى القيمي والفكري لدى المجتمع.

إن فهم ومعالجة السياسة التربوية التعليمية المنتهجة في الجزائر يتطلب الرجوع إلى المسار التاريخي الذي أنتجها، وتطورها منذ الاستقلال إلى غاية سياسة الإصلاحات المعروفة بإصلاحات الجيل الثاني.

وفي حدود الإطار الزمني المحدد ، فإن التركيز سينصب على السياسة التعليمية خلال الفترة (2014-2019)، المتزامنة مع مجموعة من الإصلاحات المنتهجة في قطاع التربية والتعليم، والتي كانت لها انعكاسات على مسألة الأمن الفكري مما تولد عنها مجموعة من التحديات على مستوى مضمون الإصلاح وعملية تنفيذه.

#### المطلب الأول: السياسة العامة التعليمية والتربوية في عهد الأحادية الحزبية

##### الفرع الأول: المرحلة الأولى (1962-1970م)

إن الجزائر ورثت عن الحقبة الاستعمارية نظامين تعليميين مختلفين، نظام تعليمي قرآني (المدارس وزوايا) ونظام تعليمي فرنسي؛ كما ورثت ثنائية على مستوى النخب المتعلمة ذات (تكوين عربي -تكوين فرنسي )، ونسبة ما يقارب % 90 من الأمية.

إن النظام التعليمي الجزائري في هذه الفترة بقي شديد الصلة من حيث التنظيم والتسيير بما كان عليه قبل الاستقلال،<sup>1</sup> فثقل المخلفات الاستعمارية والنزاعات السياسية وقلة الموارد المادية والبشرية المؤطرة، جعل قطاع التعليم يسير بوتيرة بطيئة ،لم يسجل سوى زيادات كمية طفيفة في عدد التلاميذ والمعلمين والمنشآت.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- فرد، مرجع سابق، ص.72.

<sup>2</sup>- باسة، مرجع سابق، ص.32.

لكن ما يسم السياسة التعليمية خلال هذه المرحلة أنها حددت الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم ، المتمثلة أساسا في التعريب والجزارة وديمقراطية التعليم، ومحاولة إدخالها حيز النفاذ رغم ضعف المؤهلات المالية والفنية والبشرية.

ويتضح ذلك من خلال ما أقرته لوائح المؤتمر الأول لجهة التحرير الوطني سنة 1964 ضرورة تغيير البرامج الموروثة عن العهد الاستعماري، بالإضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بتعميم التعليم، إقامة نظام دائم لمحاربة الأمية، تعميم التكوين المهني، الارتقاء بالتعليم التقني في البرامج المدرسية.<sup>1</sup> ومن بين الإجراءات المتخذة في سبيل صيانة القيم الثقافية والروحية التي تعرضت للتميش خلال الحقبة الاستعمارية الدعوة إلى إنشاء لجنة وطنية مكلفة بإعداد برنامج تعريب.

وتعززت أهمية قطاع التربية والتعليم في إطار المخطط الثلاثي (1967-1969) ، الذي اهتم بالتعليم كوسيلة أساسية لتوجيه الجهود التنموية في مختلف القطاعات الأخرى.

### الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1971-1980)

تخللت هذه المرحلة مشاريع إصلاحية في مختلف القطاعات، لاسيما قطاع التربية والتعليم الذي قد حظي باهتمام حكومي في إطار المخططات التنموية (الرباعي الأول، الرباعي الثاني).

أكدت على أهم الاختيارات الأساسية للتعليم، بحيث يكون وطني وثورى وعلمي، واسترجاع اللغة العربية وإعادة الاعتبار لها.<sup>2</sup>

ويظهر ذلك جليا من خلال عدد المعلمين باللغة العربية الذي تضاعف منذ الاستقلال بالمقارنة مع المعلمين باللغة الفرنسية، حيث وصل عددهم في الموسم الدراسي (1978-1979) إلى 56.800 معلم باللغة العربية مقارنة بـ 24.053 معلم باللغة الفرنسية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - هنية عريف، "اللغة العربية ومناهجها في ظل إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر بين مقومات الهوية الوطنية وتحديات العولمة"، مجلة الأثر، العدد 29، (ديسمبر 2017)، ص.79.

<sup>2</sup> - فرد، مرجع سابق، ص.75.

<sup>3</sup> - مجيد مسعودي، إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب والواقع 2000-2010، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011/2012)، ص.53.

بالإضافة إلى تجديد النظام التربوي وتبني مدرسة أساسية ذات توجه تقني تعمل على إدماج النظام التربوي بمحيطه الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي.<sup>1</sup>

قامت الدولة الجزائرية بإصلاح في قطاع التربية والتعليم صدر بمقتضى الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر.<sup>2</sup> إن مضمون الأمر 35-76 كان بمثابة أول سياسة واضحة المبادئ والمناهج.

كانت الأسبقية في هذا الإصلاح لتأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها فضلا عن ديمقراطيتها وانفتاحها على العلوم والتكنولوجيا.<sup>3</sup>

حيث تعتبر المدرسة الأساسية ذات التوجه التقني وليدة هذا الإصلاح الذي شرع فيه منذ بداية السبعينات إلى أن عممت المدرسة الأساسية خلال سنة 1980.

من خلال أمرية 1976 تقرر تكريس الطابع الإلزامي والمجاني للتعليم الأساسي وتأمينه لمدة تسعة سنوات ، كما قد أرست التوجهات والاختيارات الأساسية للتربية الوطنية المتعلقة بوطنيتها وأصالتها وديمقراطيتها.

وحملت هذه الأمرية كل التفاصيل عن تنظيم وتجهيز وتسيير المدارس الأساسية التي كونت السمة الأساسية والهامة في الإصلاح التربوي آنذاك.

هذه السياسة العامة التربوية، أثرت في صنعها بشكل جلي النخبة المعربة، وبدأت أزمة المنظومة التربوية في الجزائر تطفو على السطح.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- فرد، مرجع سابق، ص. 75.

<sup>2</sup>- حمادي السايح، "الإصلاح التربوي في الجزائر (المسائل التاريخية والمستجد المنهجي)"، مجلة آفاق فكرية، المجلد 08، العدد 03، (30-12-2020)، ص.40.

<sup>3</sup>- عريف، مرجع سابق، ص.80.

<sup>4</sup>- محمد رياني وجمال درويش، "صراع النخب وأثره على السياسة التربوية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01، (أفريل 2021)، ص.769.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1981-1989)

شهدت هذه المرحلة إقامة نظام المدرسة الأساسية و محاولة تعميمه ابتداء من الموسم (1981-1980) بمبادئها وخاصة المعروفة، وجعل التعليم التحضيري كبنية قاعدية للتعلم لكنها غير إلزامية.

اتسمت هذه المرحلة باستمرار وتيرة التعريب التي شهدتها قطاع التربية والتعليم على مستوى المؤسسات التربوية التعليمية على غرار السنة الأولى من التعليم الثانوي التقني، خلال السنة الدراسية (1987-1986).

بالإضافة إلى الشروع في عملية تقويم شامل لقطاع التربية والتعليم ابتداء من سنة 1987، وبمشاركة القاعدة التربوية، من أجل الكشف عن مكامن الخلل وإعداد ملف تشخيصي تقويبي<sup>1</sup>.

عُرض الملف التقويبي على اللجنة المركزية في دورتها العشرين بتاريخ 20-21 جوان 1988، حيث تمت المصادقة عليه ، وأصدرت بشأنه توصيات تتعلق بالمبادئ الأساسية للإصلاح<sup>2</sup>.

ثم إن مسيرة التعريب التي انطلقت في المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة لم تستكمل بصفة شاملة في المرحلتين الأساسية والثانوية إلا عام 1989، بمعنى أن مسار التعريب في المنظومة التربوية والتعليمية استغرق ما يقارب ثلاثة عقود<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- باسة، مرجع سابق، ص.33.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه.

<sup>3</sup>- مسعودي، مرجع سابق، ص.54.

المطلب الثاني: السياسة العامة التعليمية في عهد التعددية الحزبية

### الفرع الأول: المرحلة الأولى (1990-2000)

ترافق مع هذه المرحلة ما أنتجته أحداث أكتوبر 1988 من تغيرات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي حتمت على قطاع التربية والتعليم نهج سياسة تعليمية تتماشى والأوضاع الجديدة.

فظهر التعددية السياسية يفرض على المنظومة التربوية إدراج مفاهيم جديدة وتكريس آليات جديدة على غرار مفهوم الديمقراطية من أجل تزويد المواطنين كل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من قيم ومواقف المسؤولية تجاه المجتمع والدولة.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى التوجه الاقتصادي الجديد ، الذي يؤسس تدريجيا لاقتصاد السوق ، و يوجه السياسة التعليمية على مستوى الصنع والتنفيذ ، بإشراك الفاعلين غير الرسميين على غرار القطاع الخاص .

أما الأوضاع التي عرفها العالم خلال هذه الفترة تدور في فلك العولمة والتطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال ، والتي بدورها تساهم في خلق ضرورة عصرنة البرامج والمناهج والمقررات الدراسية على سبيل التكيف وليس التماهي.

حيث شرعت وزارة التربية خلال السنة الدراسية (1990-1991) في تطبيق جملة من الإجراءات والتعديلات الضرورية لتحسين نوعية التعليم ورفع مستوى أداء القطاع التربوي التعليمي ، وكفاءة مخرجاته.

وحيث أسس لهذه الإجراءات والتعديلات تنصيب لجنة وطنية لإصلاح التربية والتكوين والتعليم

العالي في 15 جانفي 1989.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-حمادي السايح، "الإصلاح التربوي في الجزائر (المسار التاريخي والمستجد المنهجي)"، مجلة آفاق فكرية، المجلد 08، العدد03، (ديسمبر 2020)، ص.41.

<sup>2</sup> - باسة، مرجع سابق، ص.33.

كما عرفت المرحلة تنصيب المجلس الأعلى للتربية في 26 نوفمبر 1996 ، وتكليفه بتقديم تقييم نقدي عقلاي وموضوعي للمنظومة التربوية ، تقييم مبني على ضوابط علمية وبيداغوجية ، منسجم مع متطلبات الآفاق الوطنية والمتكيف مع الحقائق الوطنية.<sup>1</sup>

يتضمن التقييم الذي قدمه المجلس الأعلى للتربية تصورا جديدا يحاول الاستجابة لطموحات وتوجهات المجتمع الجزائري، في شكل وثيقة قاعدية، نوقشت في ندوة وطنية بين 28 و29 جوان 1998 أي بعد سنتين من تأسيسه .

وأهم ما برز فيها هو اقتراح المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة كما طرح فكرة التقسيم الجديد لهيكلية التعليم الأساسي، وذلك بتقسيمه إلى طورين : الطور الأول خمس (5) سنوات، و الطور الثاني أربع (4) سنوات، إجبارية التعليم التحضيري، تغيير المناهج، الكتب المدرسية وطريقة التدريس، تكوين المكونين.<sup>2</sup>

و من التوصيات التي خرج بها المجلس والمتعلقة بمسألة تعليم اللغة العربية، أن تتوجه الجهود في تعليمها إلى الجوانب الفكرية، وأن تصحح الأخطاء التي علقت بمفهوم اللغة وأهداف تدريسها ووظائفها المختلفة لأنها الوسيلة الأساسية لاستيعاب التحولات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.<sup>3</sup>

بالإضافة إلى الإعداد للتعليم اللغوي السليم، خاصة في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي بتخصيص فترة تمهيدية كافية تضمن التكيف التدريجي للتلميذ.

لكن التقرير الذي صدر عن المجلس الأعلى للتربية بمضامينه واقتراحاته لم يتم العمل بها، وذلك كان بمثابة الإعلان عن إخفاق المنظومة التربوية والسياسة المنتهجة.

إن السياق الذي أنتج المجلس الأعلى للتربية كان سياقاً متأزماً، أين ساد الطرح الذي يفيد بأن "المدرسة الأساسية قد أنتجت الإرهاب والبطالة... وغيره"، وذلك يعني إخفاق المنظومة التربوية الجزائرية في تحقيق مساعيها.

<sup>1</sup> - عريف، مرجع سابق، ص.80.

<sup>2</sup> - صيرينة طيوش، "إصلاحات التعليم في الجزائر -قراءة تاريخية إحصائية -"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، (30-09-2021)، ص.876.

<sup>3</sup> - عريف، مرجع سابق، ص.80.

كما قد استعادت النخبة المفرنسة مكانتها في الحياة السياسية منذ بداية مرحلة التعددية السياسية ، ودخول الجزائر سلسلة أزمت اقتصادية وسياسية ودينية واجتماعية ، لتقوم بدورها في التأثير على رسم السياسة التربوية وتوجيهها.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: المرحلة الثانية (2000-2014)

عرف قطاع التربية والتعليم مجموعة إصلاحات مست جميع جوانبه ومستوياته ، كما قد ألغي المجلس الأعلى للتربية بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم دون تطبيق فعلي لتوصياته .

فقد تم توجيه السياسة التعليمية في الجزائر بما يتوافق مع برنامج رئيس الجمهورية المعروف بـ "المشروع الوطني المتجدد"،<sup>2</sup> بحيث كان المسعى في ظاهر الأمر هو إخراج الجزائر من الأزمة المتعددة الأبعاد التي واجهتها منذ ثمانينات القرن العشرين.

واستبدل المجلس الأعلى للتربية بلجنة مؤقتة محددة المهام والأجال متمثلة في اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية؛ والتي نصبت يوم 13 ماي 2000، وكلفت بإعداد تقرير وطني شامل حول مكانم الخلل والاختلال الهيكلي والوظيفي في المنظومة التربوية التعليمية.<sup>3</sup>

حيث تحددت آجال تقديم اللجنة الوطنية للتقرير الشامل بعد تسعة أشهر من تنصيبها ، ليكون بدوره أساسا لإصلاح المنظومة التربوية بالاستناد إلى الأدوات القانونية والمؤسسية والمالية اللازمة والمحددة.

ويتحقق ذلك في إطار المهام والصلاحيات التي أنيطت بها اللجنة ، في ضوء الإطار المرجعي العام للنظام التربوي المقترن بالأبعاد التاريخية والحضارية والعلمية: تاريخ الجزائر، الهوية الوطنية ، الطابع الديمقراطي، العلمي والإنساني العالمي.

<sup>1</sup>- محمد ريايبي وجمال درويش، مرجع نفسه، ص.769.

<sup>2</sup>- باسة، مرجع سابق، ص.35.

<sup>3</sup>- مسعودي، مرجع سابق، ص.54.

فقد ورد في نص خطاب رئيس الجمهورية خلال جلسة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية(ماي 2000) ، أن السياسة التربوية المتبعة في البلاد لطالما كانت تركز على مبادئ الديمقراطية والتعريب والتوجه العلمي التقني)التي تحظى بإجماع واسع على المستوى الوطني.

كما يؤكد رئيس الجمهورية من خلال خطابه ؛ أن هذه السياسة لم يتم تنفيذها في نطاق مسعى شمولي ، وبذلك فقد شهدت المنظومة التربوية أشكالاً من القصور والاختلالات ، جعلتها عرضة للإكراهات الإيديولوجية، والانزلاقات السياسية.

وتمثلت المحاور الكبرى للإصلاح في : تحسين نوعية التأطير،التحوير البيداغوجي، إعادة تنظيم المنظومة التربوية<sup>1</sup>.

عرفت سياسة الإصلاح التربوي خلال هذه الفترة مجموعة من المراحل التي نلخصها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- استحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية
- قرار مجلس الحكومة في شهر أفريل 2002، وتنصيب اللجنة الوطنية للمناهج في صيغتها المجددة (نوفمبر 2002).<sup>3</sup>
- وثيقة وزارة التربية الوطنية تحت عنوان مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية في أكتوبر 2003،
- بداية الإصلاح الهيكلي والتربوي و البيداغوجي خلال الموسم الدراسي 2003-2004 ، وهو ما عرف بإصلاحات الجيل الأول.
- العمل بفكرة مشروع المؤسسة بداية السنة الدراسية 2006-2007 المنشور رقم 153 المؤرخ في 5 جوان 2006.

الملاحظ أن بين عامي 2002 و 2006، تم تقديم الإصلاح التربوي في عمليين جماعيين، أولهما كان موضوع التقرير سنة 2007، نشر في العدد 38 من مجلة إنسانيات. وفي الوقت ذاته ، كانت

<sup>1</sup> نصيرة سالم وجمال تالي، "الإصلاحات التربوية في الجزائر أي مفهوم للإصلاح"، دفاتر المخبر، المجلد 07، العدد 01، (25-04-2012)، ص.55.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص.ص 56.55.

<sup>3</sup> فاطمة الزهراء قمقاني، "التعليم في المدرسة الجزائرية وفق مناهج الجيل الأول والثاني من المقاربة بالكفاءات ( قراءة في مضامين المناهج)"، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، المجلد 1، العدد 02، (2022)، ص.56.

اللجنة الوطنية للمناهج تطور المرجعية العامة للمناهج ، دليل منهجي للمقررات و الوثائق ما يسمى بدعم الجيل الأول.<sup>1</sup>

اتسمت بعض الاقتراحات التي أفرزتها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التعليمية بالطابع الاستعجالي و البعض الآخر بغير الاستعجالي، أهم ما تم التركيز عليه:<sup>2</sup>

- تقوية ودعم اللغة العربية،
- ترقية اللغة الأمازيغية،
- الانفتاح على اللغات الأجنبية.

بالإضافة إلى إعادة هيكلة بنية المنظومة التربوية التي أصبحت تتشكل من:<sup>3</sup>

- التعليم التحضيري؛ الذي أصبح إجباريا، وبإمكان القطاع الخاص الاستثمار فيه، حيث يشمل التعليم الإجباري طورين أساسيين:
- الطور الابتدائي: مدته خمس سنوات (بعدها كان ست سنوات سابقا)
- الطور المتوسط: مدته أربع سنوات (بعدها كان ثلاث سنوات سابقا)

أما بالنسبة للتعليم الثانوي، فقد أصبح يسمى التعليم الثانوي والتكنولوجي، ينقسم لجذعين:

- جذع مشترك آداب
- جذع مشترك علوم وتكنولوجيا

غير أن التقرير الذي صدر عن اللجنة برئاسة الدكتور بن علي بن زاغو، لم تنفذ توصياته كليا، نظرا للانتقادات التي تعرضت لها ؛ و التي تمركزت أساسا حول الطابع التغريبي والحدائي لمضامين الإصلاح.

<sup>1</sup> -Aicha Benamar, « la réforme pédagogique de 2002 :entre intégration et résistance », *Insaniyat* ,N.75 -76, (janvier- juin 2017),P.95.

<sup>2</sup> - عريف ، مرجع سابق، ص.80.

<sup>3</sup> - باسة، مرجع سابق، ص.ص47.46.

على غرار الإجراءات التي ضمت تقديم تدريس اللغة الفرنسية من السنة الرابعة ابتدائي إلى السنة الثانية ابتدائي ، وتدريس الشعب العلمية في الطور المتوسط باللغة الفرنسية ، بغية تقوية مستوى التلاميذ في هذه اللغة الأجنبية.<sup>1</sup>

حيث انجر عن معارضة بعض الأوساط المحافظة على لغة الضاد وعلى استعمالها في التعليم، صدور قرار واحد، طبق في الدخول المدرسي 2004، ينص على تدريس اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي.<sup>2</sup>

ثم إن المرحلة قد عرفت تعديلات على المستوى القانوني والتشريعي؛ حيث تعدل الأمر رقم 03/09 المؤرخ في 13 أوت 2003، المتعلق بتنظيم التربية والتكوين ، والذي يعدل ويتمم الأمر رقم 35/76 المؤرخ في 16 أفريل 1976.

أهم ما تضمنه الأمر 09/03 ؛ إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ، في نشاطات الإيقاظ أو كمادة مستقلة.<sup>3</sup> ويتزامن هذا التعديل مع قرار الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية في الجزائر سنة 2002 ثم كلغة رسمية سنة 2016.

وأدرج التعليم الخاص ، تماشيا مع التوجه السياسي والاقتصادي الجديد في الجزائر ، وهو أحد الإجراءات البارزة التي اتخذتها سياسة الإصلاح التربوي .حيث نص المرسوم التنفيذي 432-05 المؤرخ في 08 نوفمبر 2005، على تحديد شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها.<sup>4</sup> إن ملف إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية لاقى جدلا واسعا ، خاصة خلال هذه المرحلة التي اختير فيها بن علي بن زاغور رئيسا للجنة الإصلاح سنة 2000، والذي فتح تقريره الباب أمام إعادة فرنسة المدرسة الجزائرية ، بعد أن تم تعريب كل مراحلها منذ الاستقلال 1962.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- إيمان بن محمد، " تهيئة اللغة بالجزائر في ضوء نموذج جون-كلود كورباي"، في: الأمن الهوياتي في ظل التنوع الثقافي اللغوي في الوطن العربي، تنسيق: نسيصة فاطمة الزهراء، (الجزائر: منشورات ألفا للوثائق، 2019)، ص.95.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه.

<sup>3</sup>- سالم و تالي، مرجع سابق، ص.56.

<sup>4</sup>-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، جانفي 2006، ص. 4.

<sup>5</sup>- عبد السلام سعد، "التعليم في الجزائر الواقع والآفاق"، مجلة البحوث التربوية والتعليمية ، المجلد 9، العدد 2، (30-12-2020)، ص.116.

ثم تلى هذه المحطة صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008، فهو بمثابة الإطار التشريعي، الذي يرمي إلى تمكين المؤسسة التربوية التعليمية في الجزائر من الاستجابة لمختلف التحديات والرهانات والتكيف مع المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي .

ولا يزال العمل وفق توجيهات القانون التوجيهي للتربية الوطنية مستمرا، رغم مطالبات المتعاملين مع القطاع والتقارير الوطنية للمؤسسات الاستشارية بتعديله وتكييفه مع المتغيرات الجديدة التي طرأت على المستوى الوطني .

في المجمل، وحسب ما أوضحه رابح حيدوسي في برنامج الواقع العربي بتاريخ 24-09-2016؛ أن الجزائر مرت بثلاث مراحل لإصلاح<sup>1</sup>:

حيث كان المصلح الأول الشيخ عبد الحميد بن باديس، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والإصلاح الثاني هو إصلاح الرئيس هواري بومدين، عام 1976، الذي قام بتعريب جميع مواد التدريس، ثم الإصلاح الذي قام به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عام 2000، بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، لكن هذه الإصلاحات لم تصل إلى هدفها منذ 18 سنة وهذا ما يدعو للقلق وضرورة التفكير والتساؤل حول أسباب الفشل.

كما أن فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تميزت بالخروج عن القطاعية<sup>2</sup> التي كانت توجه عملية تنصيب أعضاء الحكومة ، وتجسد ذلك فعليا في تعيين نورية بن غبريط على رأس التربية الوطنية كقطاع عرف في السابق أنه من نصيب النخب المعربة، رغم توجهاتها الفرانكفونية ومواقفها من المدرسة الأساسية.

<sup>1</sup>-عدنان مهدي، التعليم في الجزائر أصول وتحديات، (الجزائر : دار المثقف للنشر والتوزيع، 2018)، ص.ص42.43.  
<sup>2</sup>- ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)، ص.140.

المبحث الثالث: السياسة العامة التعليمية (2014-2019) وأشكالياتها

رغم الجهود المبذولة والإمكانيات المستثمرة ، لإنجاح التعليم في الجزائر ، إلا أن واقع قطاع التربية و التعليم لا يزال يعاني من إشكالات عويصة، يرجع جزء مهم منها إلى مكامن الضعف التي تسم الإصلاحات التربوية المنتهجة منذ الاستقلال.

لذا، فقد أصبح إصلاح المنظومة التربوية ضرورة ملحة تحظى بالأولوية في الأجندة السياسية، سواء بسبب الوضعية الموضوعية للمدرسة أو بسبب التحولات الحاصلة في مختلف الميادين على المستوى الوطني.

المطلب الأول: مضامين السياسة العامة التعليمية والتربوية (2014-2019)

عرفت هذه المرحلة انتهاء سياسة إصلاحية جديدة للمنظومة التربوية والتعليمية ، انطلاقا من أوجه القصور التي تحددت في (إصلاحات الجيل الأول)، إضافة إلى التقاطع في التوجه الفكري والايديولوجي للنخب المضطلة بصنع السياسة التربوية خلال مرحلتي (إصلاح الجيل الأول والجيل الثاني).

الفرع الأول: الإطار المرجعي للسياسة العامة التعليمية (2014-2019)

فقد استندت هذه السياسة الإصلاحية في قطاع التربية والتعليم بوجه خاص على نصوص أساسية ثلاثة متمثلة في :القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008، والمرجعية العامة للمناهج<sup>1</sup>، والدستور المعدل في 2008.

انطلاقا مما سبق، يتضح أن أسس ومبادئ السياسة التربوية والتعليمية في الجزائر تتحدد بناء على هذه النصوص القانونية والتنظيمية للشأن التعليمي والتربوي، إضافة إلى ما تضمنته مواد الدساتير المتعاقبة وتعديلاتها.

وتتلخص هذه الأسس والمبادئ الموجهة للسياسة العامة التعليمية والتربوية الجزائرية في ثلاثة أسس محورية:

<sup>1</sup>- قمقاني، مرجع سابق، ص.57.

### أولاً: الأساس الوطني

تسعى السياسة التربوية التعليمية في الجزائر من خلال مضامين البرامج التربوية؛ المتقاطعة مع ما نصت عليه النصوص الرسمية إلى تعزيز الهوية الوطنية و ضمان الوحدة الترابية في إطار الثالوث الهوياتي (الإسلام، العربية، الأمازيغية).

وهو ما يتحقق على المستوى النظري، الذي يسعى إلى التشديد على مسألة الوعاء الفكري والهوياتي للمجتمع الجزائري، لكن المتغيرات الجديدة أصبحت تطرح قضايا تتجاوز المنطق التقليدي في التعامل مع هذه المسائل ومعالجتها.

### ثانياً: الأساس الديمقراطي

أصبحت الديمقراطية من المفاهيم المركزية الموجهة للسياسات العامة في الدولة والسياسة التربوية التعليمية على وجه الخصوص، نظراً للممارسات التي تنبثق عنها في إطار تحقيق مؤشرات التنمية البشرية وتشكيل الثقافة السياسية للمجتمع.

حيث تراعي السياسة التربوية في الجزائر هذا الأساس على مستوى تقنين ودسترة المبدأ، رغم التحديات التي تواجهها على مستوى التطبيق والتنفيذ.

### ثالثاً: الأساس العلمي والتقني

إن الثورة المعلوماتية والاتصالية التي يشهدها العالم، تحتم على الدول التوجه نحو تكريس البعد العلمي والتقني على مختلف المستويات والقطاعات، بحيث يكون قطاع التربية والتعليم الخطوة الأولى باتجاه تبني الوسائل الالكترونية، واستخدامها استخداماً فعالاً.

ويتحقق ذلك من خلال تجويد التعليم وتحديثه، بما يتوافق مع المؤهلات والإمكانات المادية والبشرية في الدولة، إضافة إلى الاستعانة بالتجارب الناجحة.

إن القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008، يؤكد على المبادئ الأساسية التي تحكم السياسة التربوية التعليمية في الجزائر، وتتمثل في:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-النوي بالطاهر و عاتكة غرغوط، "معوقات الإصلاح التربوي بالجزائر في ضوء مفهوم الجودة الشاملة"، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 2، (ديسمبر 2018)، ص.127.

- ضمان الحق في التعليم لكل الأطفال الجزائريين دو أي تمييز ،
  - مجانية التعليم،
  - الطابع الإلزامي للتعليم القاعدي الذي يمتد إلى غاية سن 16 سنة ، ويقرن بمعاقة الأشخاص المخالفين لهذه الأحكام،
  - دور الدولة في ضمان تكافؤ الفرص للالتحاق بالتعليم ،
  - طابع الأولوية الممنوحة للتربية، باعتبارها استثمارا إنتاجيا واستراتيجيا .
- إن المبادئ التي تحكم السياسة التربوية والتعليمية في الجزائر مستمدة من الطابع الاجتماعي للدولة، الذي يضمن مجانية التعليم وكحق من حقوق المواطنين.

### الفرع الثاني: مضامين سياسة إصلاحات الجيل الثاني \*

- تضمن مخطط عمل الحكومة (ماي 2014) ، في فصله السادس المعنون بـ"مواصلة جهود التنمية البشرية من أجل إدارة فعالة وصارمة لاحتياجات المواطنين"، مجموعة من الأهداف المتطلع إليها والإجراءات المتعلقة بقطاع التربية والتعليم.
- حيث تتمحور الجهود الحكومية حول مواصلة إجراءات تعميق ديمقراطية التعليم وتحسينه تربويا والتي تم البدء بها فعليا.

وفي هذا الإطار، كان توجيه جهود الدولة فيما تعلق بالتربية والتعليم نحو:<sup>1</sup>

- تحسين ظروف تعليم التلاميذ في جميع مناطق البلاد، وتطوير مرافق الاستقبال والمطاعم والنقل والصحة المدرسية.
- مواصلة الحكومة تحديث المعدات التعليمية والتقنية للمؤسسات وتعزيز النظام المطبق من أجل تحسين جودة النظام التربوي والتقليل من التسرب المدرسي.

---

\*مناهج الجيل الثاني: هي مناهج تعتمد على المقاربة بالكفاءات، دخلت حيز التطبيق ابتداء من الموسم الدراسي 2016/2017 بصفة جزئية على الطور الابتدائي والتعليم المتوسط، حيث تسمح بإدراج تحسينات في مناهج الجيل السابق دون المساس ببنية المواد وحجمها الساعي ، وهذه التحسينات تمس : المحتويات وطرق التعليم بحيث يتم التركيز على القيم الجزائرية والممارسة في القسم. للمزيد، يُنظر في: زهور شتوح، "الإصلاح التربوي الجزائري في ظل مناهج الجيل الثاني-المزايا والمزالق-،مجلة الدراسات الأكاديمية، العدد03، (سبتمبر2019)، ص.188

<sup>1</sup> -Republique Algérienne Democratique et Populaire ,Plan D'Action de Gouvernement Pour la mise en œuvre du Programme de Président de la République, Mais 2014,P.P 45.46.

## الفصل الثاني: السياسة العامة التعليمية وعلاقتها بالأمن الفكري في الجزائر

- عمل الحكومة على ضمان تنفيذ النصوص القانونية التنفيذية المتعلقة بالموظفين، وتحسين ظروف عمل وحياة المعلمين، وتعزيز الحوار مع كل الشركاء الاجتماعيين.
  - وفيما يتعلق بتحسين نوعية الجوانب التنظيمية والتربوية للنظام التعليمي سيتم تنفيذ الإجراءات الآتية:<sup>1</sup>
  - وضع ميثاق للأخلاقيات، إعادة تنظيم الوقت المدرسي، شروع التفكير في تنظيم امتحان البكالوريا، واستمرار إنتاج مؤشرات خاصة بنظام التعليم المتعلقة بتكاليف التعليم والتوظيف والنتائج من حيث الخريجين ومستوى المكتسبات العلمية.
  - تحسين جودة التأطير التربوي، تطوير برنامج متخصص لما بعد التخرج خاص بجهات التأطير البيداغوجي، التحضير لمسابقة التجميع (Concours d'agrégation) وسيستمر تنفيذ برنامج التكوين أثناء العمل لمدة عشر سنوات من أجل التأهيل الأكاديمي لـ 214.000 معلم في الطور الابتدائي والمتوسط .
  - فيما يخص التقييم، فإن جهود السلطة العمومية ستوجه نحو تطوير نظام تقييم تربوي، الإرشاد والتوجيه المدرسي، وسيتم الانتهاء من التقييم الوطني لطور التعليم الأساسي، والبدء في العملية على مستوى الطور الثانوي بهدف مواءمة البرامج التربوية للإصلاح وتحسين نوعية التعلم.
  - سيتم إنشاء هيئات لدعم إصلاح النظام التعليمي من خلال تنصيب المجلس الوطني للتربية والتكوين، وتفعيل المرصد الوطني للتربية والتكوين من منظور التداخل بين القطاعات.
  - كما سيتم تعزيز مسار البحث الإجرائي بالمشاركة مع كل المؤسسات البحثية.
- كما تم إمضاء القرار الوزاري رقم 242 المؤرخ في جوان /يونيو 2015 ؛ المتضمن إقرار منهج الطور الأول من مرحلة التعليم المتوسط ، مع التأكيد على طبع الكتب الجديدة و المناهج التي ستعتمد رسميا بدءا من الموسم الدراسي 2016-2017، على تلاميذ السنة الأولى والثانية ابتدائي والأولى متوسط بعد الاعتراف بفسل الإصلاح التربوي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Republique Algérienne Democratique, **op.cit.**, P.46.

<sup>2</sup>- سعد زعبوب وصادم حسين بن العربي، مكانة الوزير في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة ماستر، (جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم السياسية، 2020)، ص.52.

أسندت مهمة إعداد البرامج والمناهج إلى اللجنة الوطنية للمناهج، بينما تكلفت هيئات أخرى بالكتب المدرسية.<sup>1</sup>

حيث وضعت اللجنة الوطنية للمناهج منذ بداية سنة 2015 مخططا وطنيا للتكوين في ثلاث مراحل موجهة للمفتشين المكلفين بتبليغ هذه المضامين التكوينية على مستوى مقاطعات الولاية.

والهدف النهائي من ذلك، هو أن يستفيد ويزود كل المدرسين والإداريين المعنيين بمقاصد التحوير البيداغوجي للتكوين قبل الدخول المدرسي في سبتمبر 2016. وقد كانت الأولوية لمدرسي الطور الأول الابتدائي (السنة الأولى والسنة الثانية)، وكذا الطور المتوسط (السنة الأولى).

بمقتضى المرسوم التنفيذي 17-330 المؤرخ في 26 صفر 1439 الموافق ل 15 نوفمبر 2017، الذي يحدد كفايات وشروط الحصول على الاعتماد والمصادقة على الوسائل والدعائم البيداغوجية.<sup>2</sup>

تتولى لجنة الاعتماد على الخصوص ما يلي: (حسب المادة 8 من المرسوم التنفيذي)

- إعداد دفتر الشروط التقنية و البيداغوجية،
- تحديد المواصفات البيداغوجية والعلمية والتقنية الخاصة بكل وسيلة من الوسائل القاعدية،
- خبرة المشاريع المتعلقة بالوسائل القاعدية والكتاب المدرسي وفقا لدفتر الشروط المعد.

كما تتولى اللجنة (حسب المادة 13 من المرسوم التنفيذي):

دراسة طلب اعتماد الوسائل القاعدية أو الكتاب المدرسي والبحث في بإحدى الصيغتين:

- اعتماد الوسائل القاعدية أو الكتب المدرسية.
- الرفض المبرر لطلب الاعتماد .

<sup>1</sup>- بن العربي، مرجع سابق، ص.52.

<sup>2</sup>- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني للبحث في التربية ، في: <https://www.inre.dz/>، (2023-04-28).

الفرع الثالث: مبررات سياسة الإصلاح التربوي وخلفياتها

إن كل عملية إصلاحية تمس قطاع التربية والتعليم لابد أن تكون نابعة من ضرورة فرضتها مخرجات المنظومة التربوية والتعليمية التي لا تستجيب لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم .

وباعتبار أن كل سياسة عامة تتسم بالهادفية، ينجر عن ذلك أن رسم الأهداف المحورية لسياسة الإصلاح التربوي وتحديد أهدافها موضوعيا يخضع للمنطق العلمي؛ يعد من الشروط الأساسية لتقييم نتائج الإصلاح.

1. مبررات سياسة الإصلاح التربوي

إن التصريحات المباشرة للقائمين على المنظومة التربوية تفيد بأن الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات هو مواكبة المدرسة الجزائرية لنظيراتها في العالم<sup>1</sup>.

من بين الأسباب التي أعلنتها الوزارة صراحة حول الإصلاحات تلخص فيما يلي:<sup>2</sup>

- القضاء على الفجوات التي تمت ملاحظتها في البرامج السابقة للإصلاح،
- تعزيز المقاربة بالكفاءات المعتمدة في المنهاج الجديد في العالم من حيث المتعلم هو محور العملية التعليمية.
- ضرورة تكوين أفراد قادرين على مواكبة التغيرات العالمية ومنفتحين على العالم الآخر بعيدا عن التطرف الأيديولوجي.

حيث يرجع بعض من المختصين والمهتمين بقطاع التربية والتعليم سياسة الإصلاح المنتهجة إلى الظروف السياسية والاجتماعية التي آلت إليها الجزائر، والعوامل الخارجية التي ساهمت في توجيه السياسة التربوية والتعليمية خلال هذه المرحلة.

ومن جهة أخرى، الأسباب الخاصة بوضعية المدرسة الجزائرية كمؤسسة تربوية تعليمية مطالبة بالتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، ومواءمة نتائجها مع معايير الفعالية والكفاءة والجودة.

1- مهدي، مرجع سابق، ص.44.

2- المرجع نفسه، ص.45.

بالرغم من أن الأسباب المصرح بها تبرر انتماج السياسة الإصلاحية في قطاع التربية والتعليم، غير أن الشروط المادية والتقنية والبشرية اللازمة لإحداث النقلة والتغيير قد غابت في كثير من الأحيان، أولم ترتق للمستوى المطلوب في أحيان أخرى.

### 2. خلفيات سياسة الإصلاح التربوي

تعد المدرسة رهانا سياسيا، تسعى الدول لكسبه في سبيل ضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يعزز الجهود التنموية وتحقيق الصالح العام

كما أن ملف إصلاح التربية عرف الصراع بين قطبين إيديولوجيين ، ما تولد عنه عدة إشكالات وافترضات غذتها الكثير من الأطراف والأطراف السياسية والفكرية والاجتماعية، هذا كله على حساب بناء منظومة تربوية على أسس ومناهج تعليمية حديثة مع ضمان تعليم هوياتي.<sup>1</sup>

لعل أبرز القضايا التي ظلت تثير الجدل وتذكي الصراع في أوساط المسؤولين تتمثل في:<sup>2</sup>

- نوع المدرسة المراد الاهتمام بها
- مسألة الانتماء الحضاري والثقافي
- المشكلة اللغوية وما يتفرع عنها
- منهجية الإصلاح التربوي والغاية منه
- السبل الكفيلة لمواكبة التطور العلمي.

ويرى عبد القادر فضيل أنه تم تكليف المدرسة ما لا تطيق حين حُدد لها عديدا من المهام من خلال النصوص المنظمة لنظام التربية والتعليم، وقد أثقلت بالكثير من المسؤوليات ، ولكن لم تُمكن مما يعينها على تأدية هذه المهام، ويكسبها القدرة على تحقيق ما هو منوط بها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- محمد ريايي وجمال درويش، مرجع سابق، ص.770.

<sup>2</sup>- سالم و تالي، مرجع سابق، ص.52.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه.

إن الإصلاحات التي انتهجت في الجزائر بقيادة الوزيرة نورية بن غبريت\* كانت بمثابة إحياء لإصلاحات لجنة بن زاغو\* بطريقة سرية ودون إشراك فعلي للشركاء الاجتماعيين وممثلي الأغلبية في المجتمع.1 خاصة أن وزيرة التربية الوطنية قد كانت ضمن لجنة الإصلاح السابقة، وتتفق مع توجهاتها.

بالإضافة إلى الضغوط الخارجية التي تعرضت لها بعض الدول العربية من أجل مراجعة مقررات التعليم لكافة المراحل الدراسية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحت دعاوى تحريضها على الإرهاب، خاصة في علوم الدين والشريعة والتربية الوطنية، وتزايد التدخلات الأجنبية في الشؤون الثقافية والتربوية والتعليمية الداخلية.2

ويرجع هذا التدخل والضغط الخارجي إلى المنظمات الدولية والإقليمية المنضمة إليها الجزائر والاتفاقيات المبرمة والمصادق عليها سواء في شكلها الثنائي أو المتعددة الأطراف فيما يخص قطاع التربية والتعليم.

---

\* نورية بن غبريت: وزيرة التربية الوطنية خلال الفترة (2014-2019)، مديرة سابقة لمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، كلفها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سنة 2002، مع 170 خبيراً في لجنة بن زاغو، للإعداد والتحضير لإصلاح في النظام التربوي التعليمي، الذي عملت عليه لمدة تسعة أشهر، وقامت بتنفيذ إصلاح في النظام التربوي سنة 2014، دخلت موضع التنفيذ خلال الموسم الدراسي 2016/2017. للمزيد، يُنظر في:

Farid Alilat, « Dix choses à savoir sur Nouria Benghabrit, ministre algérienne de l'Education nationale », de : <https://www.jeuneafrique.com/mag/575802/politique/dix-choses-a-savoir-sur-nouria-benghabrit-ministre-algerienne-de-leducation-nationale/>, (2023-06-10).

صاحبة مقال "المدرسة والدين"، الذي من خلاله تفصح عن توجهاتها الفكرية وموقفها من المدرسة الأساسية، باعتبارها أن النظام المدرسي في الجزائر يتسم بالقيود التاريخية والقضايا السوسيو-سياسية، كما قد نسبت تطور العنف والإرهاب منذ سنة 1993 إلى المبادئ الأساسية للمدرسة الجزائرية. للمزيد، يُنظر في:

Nouria Benghabrit-Ramaoun, « Ecole et religion », Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans <https://books.openedition.org/iremam/417?lang=fr>, (10-062023).

\* لجنة بن زاغو Commission Benzaghrou: تم استحداثها سنة 2002 قصد تنفيذ إصلاحات تربوية، يرأسها بن علي بن زاغو-رئيس جامعة هواري بومدين - الذي تقدم بتقرير إلى رئاسة الجمهورية سنة 2003، من إعداد 170 متخصص، في ظل غياب نسخة منشورة، سوى محاور معينة من هذا المستند. لكن إصلاحات بن زاغو واجهت مقاومة من طرف المدارس وإيديولوجيتها المحافظة، خاصة فيما تعلق بتدريس اللغات الأجنبية - خاصة اللغة الفرنسية- وتهميش اللغة العربية قصد تحديث المدرسة الجزائرية. للمزيد، يُنظر في:

Ali Boukhlef, « Commission Benzaghrou: LA réforme qui n'a jamais abouti », de : <https://www.djazairiss.com/fr/elwatan/465182>, (10-06-2023).

1- مهدي، مرجع سابق، ص.41.

2- المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ملفات ضاغطة: الأبعاد السياسية لتعديل المناهج الدراسية في دول الإقليم، موجز سياسات، العدد96، (أكتوبر 2016)، ص.01.

### المطلب الثاني: إشكاليات سياسة إصلاحات الجيل الثاني وتجلياتها

تمثل سياسة الإصلاح التربوي جزء لا يتجزأ من السياسة العامة التعليمية المنتهجة في الجزائر، أي لا تخرج عن المبادئ و الإطار العام الموجه لها، فهي تسعى لتجاوز الأزمات التربوية والتعليمية التي تحول دون تحقيق الاستقرار والتوازن في النظام التعليمي و تعطل استمرارية هياكله في أداء وظائفها .

غير أن هذه السياسات المنتهجة في الجزائر واجهت جملة من الإشكاليات، النابعة من طبيعة العملية الإصلاحية وخلفياتها السياسية، ومخرجاتها التي لم تعالج مسألة الفجوة الحاصلة بين المؤسسة التربوية والمعايير العالمية للجودة والفاعلية في التعليم.

### الفرع الأول: مكانم الضعف في إصلاحات الجيل الثاني

إن ما يفسر الانعكاسات السلبية التي نتجت عن انتهاج سياسة الإصلاح التربوي في الجزائر بقيادة وزيرة التربية الوطنية نورية بين غبريت هو طبيعة الإصلاح في حد ذاته، كونه إصلاحا فوقيا لم يجد صدها على مستوى القاعدة.

لاسيما أن قرار الإصلاح كان قرارا سياسيا، نظرا لكون الجزائر لا تزال تعتمد على الأطر التقليدية في صنع القرار والسياسات العامة دون مرجعية علمية، بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي تجعل من البحث العلمي أساسا لرسم السياسات العامة.

لذا فجهود الدولة رغم أهميتها لا تسير طموح الأمة، لأن مستوى النتائج ليس في مستوى الطموح الذي تعبر عنه النصوص الرسمية وتؤكدته التصريحات السياسية.<sup>1</sup>

كما يمكن تفسير الانتقادات التي وجهت لإصلاحات الجيل الثاني من خلال عامل المقاومة، مقاومة هذه الإصلاحات من قبل المعنيين بها والتابعين لقطاع التربية والتعليم بشكل مباشر أو غير مباشر (مقاومة سلبية).<sup>2</sup>

وتتلخص مكانم الضعف في:

<sup>1</sup>- نصيرة مغمولي وحنان بوشلاغم، "المنظومة التربوية في الجزائر: بين رهان التغيير وتحديات التغريب"، مجلة روى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 06، العدد 01، (30-06-2020)، ص.92.

<sup>2</sup>- سالم و نالي، مرجع سابق، ص.64.

عدم مراعاة ثقافة المدرسة الجزائرية تجاه جهود الإصلاح التربوي ؛ حيث أكدت دراسات عديدة أن المدرسة الجامدة في تركيباتها التنظيمية وأنظمتها الإجرائية ، لن تكون قادرة على إحداث التغيير والتجديد وعلى النقيض من ذلك تكون عقبة أمام إدخال أي تجديد<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى غياب مشروع تربوي واضح الأهداف والآليات ، نظرا لهشاشة مشروع المجتمع والدولة الجزائرية المتأرجح بين كونه مشروعا عربيا إسلاميا وكونه تغريبيا وبين كونه يجمع بين الاثنين<sup>2</sup>. ويرجع ذلك إلى القرارات الفوقية والارتجالية من أجل إجراء الإصلاحات دون تحديد دقيق وموضوعي لطبيعة الأزمة التربوية في الجزائر ، من خلال عملية تقييمية لنتائج السياسات التربوية والتعليمية المنتهجة.

ثم إن غياب عامل التأطير المؤسسي لعملية الإصلاح التربوي تولد عنه أخطاء على مستوى مضمون الإصلاح ومخرجاته ؛ حيث تطلب الأمر مؤسسة عليا تختص بقطاع التربية والتعليم في الجزائر، تضطلع باختصاص اتخاذ قرارات الإصلاح وتنفيذه .

كما أن ركائز الإصلاح المتمثلة في : التحوير البيداغوجي و الحوكمة واحترافية الموظفين عن طريق التكوين كمحاور أساسية لبرنامج الإصلاح ،ومن منظور الاستمرارية في سياسة الدولة، لا تتلاءم مع السياق الاقتصادي الذي ساد الجزائر من جراء انهيار أسعار البترول وتراجع الموارد المالية. وهذا ينم عن غياب المنطق العلمي و التشاوري في إجراءات الإصلاحات التربوية المتواترة ، وعدم تحديد الوسائل التقنية و البيداغوجية التي تساعد على تحقيقها وتفعيلها.

وقد أشار عبد القادر فضيل إلى أن الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال، لم تقدم على خطة متكاملة وسياسة شاملة ومدروسة في مجال تهيئة المناخ التربوي وضبط إستراتيجية خاصة بإعداد المعلم وتهيئته للانسجام مع المهنة<sup>3</sup>.

على الرغم من الاقتناع بضرورة التفكير في إيجاد الظروف التي تتيح إمكانية وضع سياسة متطورة لصناعة شخصية المعلم وإعداد من هو مؤهل لممارسة مهنة التعليم .

<sup>1</sup>- عبد الناصر سناني، "المدرسة وجهود الإصلاح التربوي في الجزائر" ما مدى مساهمة ثقافات المدرسة في بلورة عملية الإصلاح، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية ، المجلد 4، العدد 7، (07-05-2016)، ص.14.

<sup>2</sup>- مغمولي وبوشلاغم، مرجع سابق، ص.97.

<sup>3</sup>- عبد القادر فضيل، "وقفة مع الإصلاح التربوي"، في: <https://arrabaa.net/> ، (08-05-2023).

الفرع الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية لتعديل المناهج الدراسية في الجزائر

### 1. الأبعاد السياسية والأمنية لتعديل المناهج الدراسية

بعيدا عن الصياغات المتخصصة للمقررات الدراسية التي تتم لأغراض معرفية أو تعليمية وتربوية، يتخذ التدخل في المقررات الدراسية إما صيغة التدخل السياسي أو التدخل الإيديولوجي.<sup>1</sup>

هذا التدخل السياسي في المقررات الدراسية قد يتخذ شكلا داخلي أو خارجي، أما الداخلي يتعلق بالنظام السياسي وطبيعته التي تفرض توجهات معينة على المقررات والمناهج الدراسية في سبيل إضفاء المشروعية على مخرجات النظام التربوي التعليمي ومختلف العمليات السياسية.

و أحيانا قد تتعارض مضامين المقررات الدراسية مع الوعاء الفكري والهوياتي للدولة، من أجل ضمان مصالح ضيقة على حساب تحقيق الأمن الفكري وحمايته من الانكشاف.

كما أن التدخل الخارجي؛ برز بشكل جلي بعد أحداث (11 سبتمبر 2001)، الذي يمثل تاريخا حاسما أنتج تصور أمريكي مفاده أن المقررات الدراسية العربية هي التي تفرخ الإرهاب، ثم تبنت هذا المنظور أنظمة عربية.<sup>2</sup>

و قد صدرت تصريحات من رؤساء وزعماء و مسؤولين في دول غربية تربط بين الإسلام والإرهاب، على غرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الذي صرح في مقابلة أجريت معه سنة (2016) بتصريح مفاده؛ التحذير من خطر "الإرهاب الإسلامي المتطرف".<sup>3</sup>

حيث تركز هذا التدخل على مسائل تعد من بين مكونات الشخصية الوطنية لهذه الدول العربية بما فيها الجزائر في ضوء مسار الإصلاح التربوي الذي عرفته، على غرار حذف آيات القرآن والأحاديث النبوية من المقررات الدراسية، تجنب توظيف بعض المفاهيم (الجهاد، الكفر، الولاء، ..)، والمساس بالرموز التاريخية والوطنية ذات العلاقة بالمفاهيم السابقة الذكر.

1- معتز الخطيب، "المناهج الدراسية بين السياسة والايديولوجيا والمعرفة"، في: <https://www.aljazeera.net/opinions/2021-05-08>، (2023-05-08).

2- معتز الخطيب، مرجع سابق.

3- فيصل خميلة، تحديات الأمن الثقافي في عصر العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، ( جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020)، ص.184.

هكذا يتم فهم تغيير المناهج بوصفه عملية (أمنية)، وإقرار هذا التغيير الأمني إنما يتم باتخاذ قرار سياسي فوقي خضوعا لمطالب السياسة الأمريكية، مرتبنا للحدث السياسي (الحرب على الإرهاب).<sup>1</sup>

فالعالم العربي لا يزال محور التنافس وموضع تجاذب كبير بين المنظومتين الفرانكفونية و الأنجلوساكسونية ، بحيث لم يخل أي قطر من أقطاره من ظل أو تأثير كل منهما عليه، فبعض الدول المحسوبة تاريخيا على هذا الجانب أو ذاك يشهد تحولا كبيرا في اتجاهاته الفكرية والثقافية.<sup>2</sup>

كما صدرت دعوات إلى تغيير المناهج الدراسية في البلدان التي تتخذ من الإسلام دينا رسميا ، من أجل إخراج نسخة من الإسلام تتوافق مع رؤية ومصالح الغرب.<sup>3</sup>

واتخذ هذا التدخل في تعديل البرامج والمقررات الدراسية شكلا آخر بفعل البعد الثقافي والقيمي للعوامة ومدخلها، المتمثل أساسا فيما أستخدم عليه بـ "عوامة التعليم".

وهو مظهر من مظاهر التدخل الفكري والثقافي الأجنبي في ناحية لا تقل خطورة عن باقي النواحي تتمثل في الجانب التعليمي، بحيث يركز على فرض المناهج التربوية والتعليمية وتغيير فحواها بما يتناسب مع الأجندة الخارجية، ويرجع هذا إلى الضعف الداخلي للدول وانعكاسه على النظام التربوي.<sup>4</sup>

حيث تلجأ هذه القوى الكبرى في العالم إلى اعتماد أسلوب ممنهج لإفراغ البرامج التعليمية والتربوية للمجتمعات العربية بالخصوص من محتواها القيمي، والعمل على فرض قيم دخيلة على هذه المجتمعات التي لا تتناسب مع توجهاتها الفكرية والقيمية والدينية.<sup>5</sup>

و نظرا لكون المناهج المدرسية والمقررات هي البوابة الرئيسية لتكوين الطالب فكريا وثقافيا وتثبيت القيم والمفاهيم وتوجيهه وتوجيهها يضمن الانتماء الفكري والثقافي له، فإن تلك المناهج التعليمية والمقاربات المفرغة وغير الملائمة للبيئة تمثل تهديدا مباشرا لأمن الدولة القومي والفكري بصفة خاصة.

1- حسام محمود، "تغيير مناهج التعليم...بين الضغوط الخارجية والحاجة الوطنية"، في :

[https://araa.sa/index.php?option=com\\_content&view=article&id=1702&catid=9&Itemid=172](https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=1702&catid=9&Itemid=172)، (2023-05-09).

2- أسامة عبد الرحمن، الأمن الثقافي العربي أهميته-عوامل تهديده-عوامل استقراره،(مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013)، ص34.

3- خميلة، مرجع سابق، ص.184.

4- مغمولي و بوشلاغم ، مرجع سابق، ص.95.

5- المرجع نفسه.

لذا، فإن ظاهرة الفراغ الفكري التي تستهدف كل الفئات المجتمعية تفتح الباب أمام الغزو الفكري والثقافي والأخلاقي عبر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في ظل المناهج الدراسية الضحلة والمستوردة.

### 2. تعديل المناهج الدراسية في الجزائر

باعتبار أن تحقيق الأمن الفكري يعد من الرهانات التي تضمن للدولة أمنها الشامل واستقرارها الاجتماعي والسياسي ، فإن السياسة العامة التعليمية في الجزائر لم تخدم هذا المتغير لا على المستوى النظري ولا المستوى التطبيقي .

واتضح ذلك جليا ، في مضامين سياسة الإصلاح التربوي التي انتهجت خلال الفترة (2014-2019)، حيث كانت مثقلة بالتناقضات والأخطاء التي مست بشكل مباشر أو غير مباشر الوعاء الفكري والهوياتي للمجتمع الجزائري ، على الأقل الجزء الذي يتسم بنوع من الإجماع.

فقد تم استغلال أحداث (11 سبتمبر 2001) لممارسة ضغوط على الدول التي تتخذ من الإسلام ديناً رسمياً قصد إحداث تغييرات عميقة في برامج التعليم، وهو ما حدث في الجزائر حيث تم إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية في ديسمبر 2004<sup>1</sup>.

فالمتتبع للمضامين العلمية المدرجة في الكتب والمناهج الدراسية في المدارس الجزائرية يصطدم بعدد من المظاهر التي تؤكد على أن المناهج المطبقة لم تدرس دراسة علمية ولم يراع في بنائها القواعد التربوية، والأسس النفسية التي تراعى وتعتمد في اختيار المعلومات الملائمة والصحيحة<sup>2</sup>.

ثم إن غالبية المؤلفين والمشرفين على إعداد المناهج والكتب المدرسية الجديدة هم أنفسهم من أعدوا وأشرفوا على إعداد المناهج والكتب القديمة<sup>3</sup>.

ما ينم عن هذه المظاهر هو طبيعة العملية الإصلاحية لقطاع التربية والتعليم في جوانبه البيداغوجية والمنهجية والمؤسسية التي تصنف في خانة ردود الأفعال، وليست الأفعال النابعة من الإرادة السياسية المتناغمة مع الطموحات المجتمعية.

<sup>1</sup>- خميلة، مرجع سابق، ص. 184.

<sup>2</sup>- فضيل، مرجع سابق.

<sup>3</sup>- بولشراش ، مرجع سابق ، ص.15.

المدرسة الجزائرية أصبحت تستورد أفكارا عن طريق الوفود التي ترسلها الدولة إلى الخارج لتلقي التدريبات والتكوينات ، وتعتمدها في تخطيط البرامج والمناهج الدراسية<sup>1</sup>، بالإضافة إلى توظيف واقتباس المقاربات على غرار المقاربة بالكفاءات\* ؛ التي غالبا لا تتلاءم مع خصوصيات المجتمع المستهدف .

ثم إن الأمن الفكري في الجزائر لن يتحقق ويصبح أداة للسلم والأمن القوميين ما لم تنحسر السياسة الفرانكفونية في المناهج والمؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة.

فالنظام التربوي التعليمي في الجزائر بحاجة لأن يقوم على تصميم السياسات والاستراتيجيات القائمة على تصور الاحتمالات الأقرب حدوثا في المستقبل. وهذا يتطلب ضرورة الاهتمام بالمقررات وبرامج الدراسات المستقبلية على مستوى منظومة التعليم بصفة عامة<sup>2</sup>.

والتكيف مع الأوضاع العالمية الراهنة في المجال التربوي ومسيرة التطورات وفق إستراتيجية واضحة المعالم ومنطلقة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الجزائري<sup>3</sup> بالإضافة إلى التحسين المستمر للبرامج والمناهج الدراسية وتقييمها، والاهتمام بنوعية التأطير والتكوين المستمر للموارد البشرية.

فقصور المؤسسات التعليمية في أداء مسؤولياتها التربوية والمناهج غير الجيدة في مضمونها وإخراجها، ونقص التأطير والتكوين للمكونين، و طبيعة الأنشطة غير الهادفة تؤثر في الطلاب عبر مختلف المراحل التعليمية، ما يمهد لظهور الانحرافات الفكرية على كافة المستويات، وفي مختلف المجالات.

1- مختارية بن عابد، "المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاحات التربوية - واقع وآفاق-"، مجلة الرواق، المجلد 02، العدد 01 ، (05-06-2016)، ص110.

\* المقاربة بالكفاءات: بيداغوجية وظيفية تعمل على التحكم في مجريات الحياة بكل ما تحمله من تشابك في العلاقات وتعقيد في الظواهر الاجتماعية، وهي تعبير عن تطور تربوي بيداغوجي، ينطلق من الكفاءات المستهدفة في نهاية أي نشاط تعليمي أو نهاية مرحلة تعليمية تعلمية، لضبط إستراتيجية التكوين في المدرسة ، من حيث طرائق التدريس والوسائل التعليمية وأهداف التعلم وانتقاء المحتويات وأساليب التقويم وأدواته.

للمزيد، يُنظر في: زهور شنوح، مرجع سابق، ص.187.

2- بولشراش ، مرجع سابق، ص.16.

3- المرجع نفسه.

## الفصل الثالث:

الأمن الفكري في ضوء سياسة الإصلاح التربوي في الجزائر

## المبحث الأول: انعكاسات إصلاحات الجيل الثاني على الأمن الفكري

بالرغم من أن عملية الإصلاح التربوي من الضرورات الملحة في سبيل ترتيب قطاع التربية والتعليم ومواجهة الاستحقاقات والرهانات المستقبلية.

غير أن سياسة الإصلاح التربوي في الجزائر كانت مثقلة ومشحونة بشتى التناقضات التي أفرزت مجموعة من التحديات المعيقة لعملية بناء الأمن الفكري، وانعكاس أثارها السلبية على بقية القطاعات الأخرى.

## المطلب الأول: التحديات الإيديولوجية والسياسية

## الفرع الأول: المدرسة الجزائرية رهينة صراع إيديولوجي

المدرسة بمثابة مجتمع مصغر تعكس جميع التناقضات الجدلية التي يعرفها المجتمع المكبر أو المحيط الخارجي، وأكثر من هذا تعد المؤسسة التربوية قاطرة لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.<sup>1</sup> و الملاحظ أن قطاع التربية شكل مركزا لتبادل التهم بين النخب (المعربة، المفرنسة)، فكل نخبة تتهم الأخرى وتحملها مسؤولية تخلف هذا القطاع، حيث شكلت عملية التعريب محور النقد وأساس الصراع<sup>2</sup>.

فقطاع التربية والتعليم في الجزائر ظل يتخبط في صراعات إيديولوجية تارة تكون بصفة خفية وتارة أخرى بصفة ظاهرة، مما جعل المقترحات الصادرة عن الهيئات الإصلاحية المستحدثة في المنظومة التربوية منذ الاستقلال مثقلة بالترسبات والتناقضات.

فقد اتسمت الإصلاحات التربوية في الجزائر بسجال فكري و صراع إيديولوجي بين التيار الفرونكوفوني والآخر الوطني العروبي، وانعكس ذلك على الطرح المتباين بين فريق يناضل من أجل ربط

<sup>1</sup>- عائشة بن النوي، "سوسيولوجيا المدرسة الجزائرية والإصلاح التربوي في ظل التحديات"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 63، (أبريل 2020)، ص. 136.

<sup>2</sup>- مجيد مسعودي، إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب والواقع 2000-2010، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2012)، ص. 55.

المناهج التعليمية بالموروث الحضاري والثقافي الجزائري، ونقيضه التغريبي الذي يسعى إلى وصل المدرسة بالقيم الفرنسية وحضارتها وثقافتها.<sup>1</sup>

حيث تعد عملية التعريب من الأهداف الأساسية للمنظومة التربوية في الجزائر على غرار الديمقراطية والتوجه العلمي، لكنها تمثل بؤرة النزاع ونقطة الخلاف في المنظومة التربوية بالجزائر.<sup>2</sup>

لعل التعريب في الجزائر تراوح بين القبول الإيديولوجي والرفض الموضوعي: حيث تبنت السلطة منذ الاستقلال خطابين مختلفين، تجاه هذه المسألة، خطابا رسميا دستوريا يقر بترسيم وتعميم اللغة العربية، وخطابا فعليا يهمل هذه اللغة ويجعل اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية بلا ترسيم.<sup>3</sup>

وأمام تذبذب الخطاب الرسمي نشأ الخطاب الإيديولوجي المعارض للغة العربية، بل رفض كل ما هو عربي، ورفض الإسلام والبحث في الأصول الأولى للهوية.<sup>4</sup>

وأخطر ما يواجه المدرسة الجزائرية هو اقتناع العديد من الفرانكفونيين أن المدرسة الجزائرية هي التي صفت الإرهاب وأن هذا الحصار المفروض على اللغة العربية والقيم الإسلامية واستبدالها بمشروع الفرنسية<sup>5</sup> هو الحل لأزمة طال أمدها.

وقد شكل هذا الصراع الإيديولوجي تجاه أهم خاصية من خصوصيات الشخصية الجزائرية عائقا أمام إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية، وتحقيق الاستقرار داخل دائرة صنع القرار الذي انعكس سلبا على مستوى تنفيذ السياسة الإصلاحية.

<sup>1</sup> - ريايبي و درويش، مرجع سابق، ص.760.

<sup>2</sup> - مجيد مسعودي، مرجع سابق، ص.53.

<sup>3</sup> - سالم و تالي، مرجع سابق، ص.61.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

<sup>5</sup> - المستقبل للأبحاث والدراسات، مرجع سابق، ص.43.

حيث شهد الوسط التربوي نقاشا وجدلا حول هاته الإصلاحات ، وتباينت ردود الأفعال بين مؤيد ومعارض، فتحوّلت من مسألة تعليمية تربوية لها ارتباط بسياسات وخطط تنموية إلى مسألة سياسية وفكرية وإيديولوجية.<sup>1</sup>

ثم إن الوعاء الفكري والهياتي شكل من أشكال الضمانات السياسية طويلة الأمد، وجزء من التنمية القيمية والرمزية، وهذا يفيد بأن البناء الفكري ليس ملك الأشخاص أو النخب أو المؤسسات، ولكنه القاعدة التي تأسس لاستقلالية فكرية من مختلف الاعتبارات الإيديولوجية والمصالح الضيقة.

### الفرع الثاني: الاستعانة بالخبرة الفرنسية في تصميم الإصلاح التربوي

تصاعدت أزمة تعليمية في الجزائر، في مارس 2016، بعد تسريب وثيقة تضم أسماء خبراء فرنسيين يشرفون على تعديلات المناهج الدراسية في العلوم الإنسانية والطبيعية، وليس فقط اللغة الفرنسية أو الرياضيات، وتطالب بتدريس اللغة الأمازيغية، وتقترح تقديم تعليم اللغة الفرنسية إلى الصف الثاني من التعليم، وتقليل الساعات المخصصة للتربية الإسلامية.<sup>2</sup>

فتسريب مدير فرعي سابق في الوزارة أسماء (11) خبير فرنسي، الذين قدموا إلى الجزائر لتقديم المساعدة في صياغة إصلاحات الجيل الثاني"، أو ما يعرف بـ"إصلاح الإصلاحات" التي بدأت عام 2002.<sup>3</sup>

يفيد بأن الخبراء الفرنسيين الذين كشف عن أسمائهم "حضرُوا في إطار برنامج عمل يمتد حتى عام 2017"، ويتضمن تكويننا بيداغوجيا في القطاع التربوي ينسجم مع الإصلاحات المقبلة والمناهج الجديدة، خاصة مع طريقة تدريس اللغة الفرنسية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- بولشراش، مرجع سابق، ص.14.

<sup>2</sup>- المستقبل للأبحاث والدراسات ، مرجع سابق، ص.4.

<sup>3</sup>- حمزة كحال، "الجزائر: استقدام "التربية" خبراء فرنسيين يثير جدلا واسعا"، في موقع العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk>، (2023-04-27).

<sup>4</sup>- حمزة كحال، مرجع سابق.

غير أن استعانة وزيرة التربية نورية بن غبريت بخبراء فرنسيين لتفصيل إصلاحات الجيل الثاني ليست الأولى من نوعها، حيث سبق للجزائر عامة وللوزارة خاصة أن استنجدت بالخبرات الفرنسية خاصة خلال المرحلة التي شهدت إصلاحات بن زاغو<sup>1</sup>.

فمسألة الاستعانة بالخبرات الأجنبية على غرار الخبرة الفرنسية في المجال التربوي والتعليمي، قد نصت عليه الاتفاقية الثنائية بين الجزائر وفرنسا في عهد الوزير أبو بكر بن بوزيد، وخضعت للتفعيل من طرف وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريت .

وهو ما أكدته المرسوم الرئاسي رقم 88-08 مؤرخ في أول ربيع الأول عام 1429 الموافق 9 مارس سنة 2008، الذي يتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية وبرتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون، الموقعين بالجزائر في 4 ديسمبر سنة 2007.

فقد قررت وزارة التربية الفرنسية، من خلال المديرية العامة للتعليم المدرسي المساهمة في تعزيز القدرات الوطنية الجزائرية في مجال إعداد "منهجية بناء البرامج التعليمية"، تنصيبها وتقييمها<sup>2</sup>. ورد في المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية فيما تعلق بالتربية والتعليم اللغات<sup>3</sup>:

1- في إطار الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر، يتفق الطرفان على تعزيز تعاونهما في القطاع التربوي وذلك بتطوير، على وجه الخصوص، مشاريع تكوين مستخدمي التأطير والتعليم، ودعم التعليم عن بعد .

<sup>1</sup> - نسرين مومن، "هذا ما تريده بن غبريت بإصلاحات الجيل الثاني"، في موقع الحوار : <https://elhiwar.dz/national/43664>، (2023-04-24).

<sup>2</sup> - "اتفاق بين وزارتي تربية البلدين لإعداد" منهجية تربوية" برامج تعليمية فرنسية في مدارس الجزائر"، في الشروق أونلاين: <https://www.echoroukonline.com/>، (2023-04-25).

<sup>3</sup> - مرسوم رئاسي رقم 88-08 مؤرخ في أول ربيع الأول عام 1429 الموافق 9 مارس 2008، يتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية الديمقراطية الشعبية وبرتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون، الموقعين في 4 ديسمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 16 مارس 2008م، ص.5.

2- نظرا للمكانة الخاصة التي تحظى بها اللغة العربية في فرنسا واللغة الفرنسية في الجزائر، يتعمد الطرفان بتشجيع تطوير اللغة العربية في المنظومة التربوية الفرنسية واللغة الفرنسية في المنظومة التربوية الجزائرية.

رغم تبرير الجهات المسؤولة عن الإصلاحات التربوية بقيادة الوزيرة نورية بن غبريط انتفاء التدخل الفرنسي في محتوى برامج الإصلاح، لكن الخلافات بين السلطة والأحزاب السياسية في ملف المنظومة التربوية بلغت ذروتها في الفترة الأخيرة.

حيث طال تشكيك هذه الجهات مسألة ما يعرف بالجيل الثاني للإصلاحات التربوية، خصوصا أن الأخطاء التي تضمنتها الكتب المدرسية، والتي تطرقت إلى خلط كبير في الهوية الدينية والمذهبية للمجتمع الجزائري، فضلا عن إشراف خبراء فرنسيين على هذه الإصلاحات.<sup>1</sup>

و تجسد ذلك التشكيك فعليا، في معركة وزيرة التربية الوطنية منذ تنصيبها مع النقابات المستقلة التي تعيب عليها سعيها لاستنساخ المناهج والبرامج التعليمية التي تدرس في فرنسا.<sup>2</sup>

وقد قاد ذلك إلى تصاعد الخلافات بين الحكومة من جانب والأحزاب السياسية والقوى الإسلامية وبعض التنظيمات المدنية من جانب آخر على خلفية الاعتراض على مشاريع الإصلاح التربوي ما يطلق عليها "إصلاحات الجيل الثاني".

وهو ما ساهم في معاودة طرح أزمة الهوية داخل المجتمع الجزائري على النقاش العام، لاسيما أن قطاعا منه ينظر لفرنسا أنها دولة استعمار، فضلا عن التخوفات التي تطرحها بعض التحليلات من اندلاع فتنة طائفية وجهوية عند وضع الدارسين الممتحنين في شعبة الآداب أمام خيارين بين التربية الإسلامية واللغة الأمازيغية كمادتين أساسيتين من مواد الهوية الوطنية، وهو ما تنفيه الحكومة الجزائرية.

<sup>1</sup>- عثمان لحياني، " الجزائر: الهوية والإرهاب في صراع تعريب المناهج المدرسية"، في موقع العربي الجديد: <https://www.alaraby.co> ، (2023-04-25).

<sup>2</sup>- حمزة كحال، مرجع سابق.

أكدت نقابات في التربية عدم علمها باستقدام خبراء فرنسيين، وعدم استشارة وزارة التربية لها في صياغة إصلاحات "الجيل الثاني" التي أطلقتها الوزيرة نورية بن غبريط، التي ستأتي حسب النقابات "بنكهة فرنسية".<sup>1</sup>

على غرار نقابة "الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين" التي كان موقفها حسب الناطق الرسمي لها مسعود عمراوي؛ أن الواقع يؤكد كل مرة وبما لا يدع إلى الشك أن لا هدف لوزيرة التربية من الناحية البيداغوجية والتعليمية منذ مجيئها سوى فرنسة المدرسة الجزائرية والجزائر عامة<sup>2</sup>

وباعتبار أن المدرسة من أدوات السياسة التربوية وهيكلها، فهي المؤسسة الرسمية الأولى التي يوظفها النظام السياسي لبث وترويج فلسفته المتضمنة أساسا جملة من القيم والاتجاهات والسلوكيات.<sup>3</sup>

فالاعتماد على خبراء أجانب لتحضير المناهج، هو بمثابة تمكين لثقافتهم وإيديولوجيتهم والسعي لتمرير وصفة لا علاقة لها بقيم المجتمع، وهو ما عبر عنه بهيمنة العقل الغربي على النخبة المفكرة و المخططة والمشرفة على الإصلاح.<sup>4</sup>

حيث دعا حسن العريبي ، النائب البرلماني السابق عن حزب جبهة العدالة والتنمية في(17 مارس 2016)، إلى توقيف الذي وصفه بالموقف الجلل المهدد للمرجعية الوطنية و الذي يعبد الطريق لزعزعة الاستقرار الاجتماعي ، وبداية تشكل القلاقل والتتملمات والتجاذب المجتمعي الخطير.<sup>5</sup>

رغم الانتقادات الموجهة لإصلاحات الجيل الثاني وآليات تفعيلها، إلا أن وزارة التربية الوطنية قد أعلنت بداية تطبيق برنامج "إصلاحات الجيل الثاني" في الدخول المدرسي 2016/2017.<sup>6</sup>

1- حمزة كحال ، مرجع سابق.

2-المرجع نفسه.

3- ربابي و درويش، مرجع سابق، ص.765.

4- حمزة كحال، مرجع سابق

5- حمزة كحال ، مرجع سابق.

6-الشروق أونلاين، "بن غبريط تتحدى...تطبيق إصلاحات الجيل الثاني في سبتمبر"، (19-05-2016)، في موقع الشروق أونلاين: <https://www.echoroukonline.com/%> ، (27-04-2023).

ثم إن الاستعانة بالخبرات الأجنبية من أجل مباشرة الإصلاحات التربوية هو بمثابة الإقرار الصريح بحالة الفراغ الفكري والثقافي، والتي بدورها تسمح بتدفق تيارات فكرية غريبة وصراعات غير مألوفة ونظريات تتعارض مع قيم الأمة وثوابتها.

كما يعد الفراغ الفكري من مصادر الخطر على الأمن الفكري وبوابة لشتى الاختراقات، الناتجة بالأساس من ضعف أداء المؤسسات التربوية والتعليمية، وهشاشة النظام التربوي التعليمي في الجزائر.

### المطلب الثاني: التحديات التربوية والفكرية

#### الفرع الأول: سلسلة الأخطاء على مستوى الإصلاحات التربوية المنتهجة

أثارت الإصلاحات التربوية المنتهجة في الجزائر بقيادة الوزيرة نورية بن غبريط جدلا واسعا، نظرا للأخطاء الواردة على مستوى الدعائم التعليمية والكتب المدرسية، والتي اعتبرتها الأوساط التربوية والتعليمية والسياسية مساسا بالهوية الوطنية والثقافية .

والتي تمثل تحديا أمام تحقيق الأمن الفكري أو الحفاظ على البناء الفكري من كل أوجه التهديد،

ويرجع ذلك لجملة الأخطاء الواردة على غرار:<sup>1</sup>

- رصد خطأ على مستوى كتاب الجغرافيا الجديد، الموجه للصف الأول من مرحلة الإعدادية، المتمثل في وضع اسم إسرائيل على الخريطة بدل دولة فلسطين، والذي تم سحبه مباشرة واعتبار الخطأ مطبعي.
- كما تم تصنيف سكان الجزائر على أساس العرق، 80% منهم عرب والباقي خليط بين أمازيغ الشاوية والقبائل وبني ميزاب؛ حيث غاب عن هذا التصنيف المنطق العلمي والمعالجة الموضوعية.
- ضرورة التعلم بالدارجة، وإسقاط التاريخ والتربية الإسلامية من الامتحانات، حذف البسمة من صفحات الكتب المدرسية.
- صعوبة تطبيق المقاربة بالكفاءات، نظرا لكونها آلية مستوردة غير ملائمة للبيئة الجزائرية والمنظومة التربوية والتعليمية خاصة.

<sup>1</sup> - عبد السلام سعد، "التعليم في الجزائر الواقع والأفاق"، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، المجلد 09، العدد2، (2020)، ص.122.

■ إشكالية التأطير، التسرب والعنف المدرسي، كثافة الحجم الساعي... وغيره من المشاكل التي تعكس وضعية المدرسة.<sup>1</sup>

كما أن مرد هذه الأخطاء إلى تغييب هيئة رسمية عليا تنظر في قضايا التربية وإشكالات التعليم وتحديد التصور الفكري والسياسي الذي يوجه قطاع التربية،<sup>2</sup> والتي تكون بمثابة الإطار المرجعي الذي يعود إليه مختلف المتعاملين مع القطاع في المسائل الهامة. على غرار صياغة وتنفيذ برامج الإصلاح التربوي.

### الفرع الثاني: إشكالية تدريس الدارجة في المدرسة الجزائرية

بما أن المدرسة قد تحول دون الانحراف الفكري، فإنها قد تتسبب فيه، إذا لم تقم بأداء الدور الوقائي والتحصيني ضد كل أوجه التهديدات الفكرية، سواء التي تنبع من مصدر داخلي أو خارجي . ثم إن تحقق الأمن الفكري على مستوى المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر، يعد المنفذ الرئيسي لاستيعاب التهديدات غير التقليدية ذات الطابع الثقافي والفكري، والاستجابة لها وفق منطوق يتجاوز الأساليب التقليدية.

وهو ما يتقاطع مع أساليب التربية المتعددة من أجل تحقيق أهداف معينة، وكل أسلوب ينبغي أن يكون منسقا ومنظما ومرتبيا بطبيعة الموقف التربوي، ومتغيرا بتغيره في اتجاه الأهداف التربوية المنشودة وعبر قنوات لتعزيز الأمن الفكري في المجتمع.<sup>3</sup>

فقد تسبب مقترح استبدال اللغة العربية الفصحى بالدارجة في المراحل الأولى من التعليم جدلا أحيانا إشكالية الهوية في الجزائر وساهم في توظيف المسألة لخدمة مشاريع سياسية متنافسة.

حيث تباينت الطروحات بخصوص هذا المقترح بين مؤيد ومعارض؛ في حين أن المعارضين للمقترح قد اکتفوا باعتباره تهديدا مباشرا لمقومات الهوية الوطنية و ثوابتها، مما يدعو إلى اتخاذ إجراءات ردعية في حق القائم على الإصلاحات التربوية.

<sup>1</sup> - سعد عبد السلام، مرجع سابق، ص.ص 125-126.

<sup>2</sup> - عبد القادر فضيل، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - سعود بن سعد محمد البقمي، بحث بعنوان: نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم ، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (22-25 جماد الأول 1430 )، ص 18.

باعتبار أن برنامج اللغة العربية في الجزائر (2016) للسنة الأولى من المرحلة الابتدائية، ومن خلال نصوص اللغة العربية الواردة فيه؛ فإن التلميذ-الطفل يفخر بلغته ويقدر مكونات الهوية الجزائرية ويحترم رموزها، يتغذى من القيم الأخلاقية والدينية والمدنية التي تزرع في مكونات الهوية الوطنية.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للأطروحة المؤيدة؛ فقد استند أصحابها على حجة أن اللغة العربية لا يمكن أن تفلت من التمثلات الدينية والإيديولوجية، وكتاب العربية ليس مقررا عربيا فقط، ولكنه مقرر يتضمن ثلاثة تخصصات أو مواد في الوقت ذاته: اللغة العربية، التربية الإسلامية، التربية المدنية.<sup>2</sup>

وقد وُصف المشهد اللغوي في الجزائر بالانسداد على المستوى المؤسسي والوظيفي، مما يدعو إلى التدقيق في المنطلقات الأولى التأسيسية، خاصة الإيديولوجية الوطنية لـ عبد الحميد بن باديس التي تتمحور أساسا حول مبدأ: الشعب الجزائري مسلم وإلى العروبة ينتهي.<sup>3</sup>

باعتبار أن مفهومه للغة العربية هو مفهوم أصولي نخبوي، بحيث كان في وضعية الازدواجية اللغوية (لغة عالية/ لغة قاعدية)، بمعنى فصله وعدم خلطه بين لغة الجماهير ولغة الكتابة والتدوين. هذا الانسداد اللغوي والمؤسسي بررته المؤسسة بالسعي إلى الهوية الوطنية اللغوية الجماعية، لكن لا ينبغي نسيان أن الهوية تم بناؤها أولا من قبل اللغات الأولى الأصلية قبل أن يتم بناؤها من قبل اللغات الوطنية و/أو الرسمية.<sup>4</sup>

ومن خلال الأطروحتين المتعلقةتين بمسألة تدريس الدارجة في المدرسة الجزائرية، يستدعي الأمر سياسات مرنة قادرة على الاستجابة لمآل تنفيذ أحد المقترحين.

<sup>1</sup> - Meriem Stambouli et Amel Belkacemi , « le passage de L1 à L2 à l'école en Algerie :une médiation tacite », **revue TDFLE**, N.73,(29-10-2019), P.15.

<sup>2</sup> - *ibid* ,P.11.

<sup>3</sup> - *ibid* , P.15

<sup>4</sup> - *ibid* .

بالرغم من أن كثرة تفريخ اللغات في بلد من البلدان أو مجتمع من المجتمعات، لا يخدم مصلحته في التنمية الشاملة اقتصاديا وبشريًا واجتماعيا وثقافيا، زيادة عن كونه يضعف الوحدة الوطنية ويسهم في انقسامها وتفتيتها وتوهين التماسك الاجتماعي.<sup>1</sup>

فالصراع والتمزق اللساني و الميوعة اللغوية والتنكر للغة الوطنية يفسح المجال لسيادة اللغة الأجنبية، وهو ما ساهمت المدارس الأجنبية في إنتاجه من خلال صناعة جزء من نخبة تتصادم في غالب الأحيان بفعل تكوينها بلغة وثقافة أجنبية، مع قطاع آخر من النخبة المتخرجة من المدارس الوطنية المتعلمة باللغة الوطنية، وهو صراع لغوي ثقافي.<sup>2</sup>

وبالتالي، يصبح رهان الأمن والتنمية في الجزائر صعب التحقق، خاصة في حالة توظيف القضايا اللغوية و الهوياتية توظيفا لا يخدم الصالح العام، بقدر ما يخدم مصالح ضيقة تنتهي إلى مشاريع سياسية متنافسة.

<sup>1</sup>- أسامة عبد الرحمن، الأمن الثقافي العربي أهميته-عوامل تهديده-عوامل استقراره،(مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 56.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص.ص68-69.

## المبحث الثاني: آليات تعزيز الأمن الفكري في الجزائر

بطبيعة الحال لا يمكن التصدي لهذه المظاهر الفكرية والثقافية باستخدام الأساليب التقليدية الصلبة، بل يتم ذلك من خلال توظيف المؤسسات المضطعة بوظيفة التنشئة والتأهيل والتكوين على غرار المؤسسات التربوية والتعليمية وغيرها من المؤسسات ذات الأبعاد الثقافية والفكرية.

غير أن قطاع التربية والتعليم لا يعمل بمنأى عن بقية القطاعات الأخرى، بل يثبت كفاءته ونجاعته في ضوء ما يعرف بالتشبيك القطاعي الذي يعكس التصور الشمولي في حل المشكلات المتعلقة بالشأن العام.

و يستدعي الأمر حاضنة توازن بين عاملي الأصالة والتجديد، على كافة المستويات القانونية والمؤسسية والثقافية، باعتبار أن رهانات الدولة الجزائرية قد تمحورت منذ التسعينات إلى غاية الوقت الراهن حول رهانين أساسيين وهما الأمن في المقام الأول والتنمية في المقام الثاني.<sup>1</sup>

فإن مكانة الأمن الفكري الذي بدوره يتقاطع في مقوماته مع بقية الأنماط الأمنية (اللغوي، الهوياتي، الثقافي) يعد جوهر الأمن الوطني والقومي وأساسه.

و بالرغم من ذلك، فإن الجزائر تغيب عنها الرؤية الإستراتيجية للتعامل مع التهديدات الأمنية الفكرية والثقافية، بحيث لا يزال المنطق التقليدي لصانع القرار والسياسات يوجه عملية الاستجابة لمختلف هذه التحديات، وهي استجابة تقليدية لتهديد غير تقليدي.

لذا، فإن سبل التصدي لمختلف التحديات التي تواجه الأمن الفكري داخل النظام التربوي التعليمي في الجزائر وخارجه، تكون على عدة مستويات.

<sup>1</sup>- صالح زباني و أمال ححيج، مرجع سابق، ص18.

## المطلب الأول: آليات تعزيز الأمن الفكري داخل النظام التربوي والتعليمي

## الفرع الأول: الآليات القانونية والمؤسسية

يتمثل دور الحكومة في دعم البنية التحتية والتشريعية والتنظيمية<sup>1</sup> لمقومات الأمن الفكري وآليات تحقيقه، بل ينبغي عليها أن تقف موقف محايد عندما يتعلق الأمر بالوعاء الفكري للدولة.

ويتحقق ذلك بإعطاء المكانة السيادية للغة الوطنية سواء في التواصل الاجتماعي أو الأكاديمي العلمي، وفرض استعمالها في المؤسسات الرسمية على غرار المؤسسات التربوية والتعليمية.

من خلال تقليص الدور الذي تضطلع به اللغة أو اللغات الأجنبية، وتحديد الهدف من تعليمها واستعمالها، وهو التفتح على العالم الخارجي والتواصل معه، والاستفادة من التجارب الناجحة من خلال البحث العلمي.<sup>2</sup>

ثم إن الأمن اللغوي يعد عنصر أساسي وضروري لتحقيق الأمن الفكري، لذا مراجعة مناهج تعليم اللغة في الدولة الجزائرية ونشرها وتعميم استعمالها في كل المجالات ولاسيما في كل مراحل التعليم يمثل الانطلاقة نحو إدراك التهديدات غير التقليدية وذات الطابع الفكري والثقافي.<sup>3</sup>

هذا الانجاز يتطلب مجموعة من الاستراتيجيات والآليات التي تشارك في صناعتها المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للحفاظ على أحد قطاعات الأمن القومي.<sup>4</sup>

فالتعامل مع التحديات التي تواجه الأمن الفكري سواء داخل النظام التربوي التعليمي أو خارجه، يستدعي إدخال العوامل الدينية، المدنية، والسوسيوثقافية الأصيلة في البرامج التعليمية، لمواجهة الجهل المتبادل والصور الذهنية المشوهة والنمطية التي ينقلها المحيط الاجتماعي.

ويكون ذلك عبر تقنين العلاقة بين مكونات الهوية الوطنية ومقومات الأمن الفكري في الجزائر، بشكل يجنبها التوظيف السياسي والايديولوجي، ومختلف الاختراقات الثقافية والفكرية.

1- سالم سالمين النعيمي، "الأمن الثقافي وتحدياته المعاصرة"، في: <https://uae71.com/posts/5090> ، (2023-05-08).

2- أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص.65.

3- المرجع نفسه، ص.61.

4- سميرة رابطية وفوزية فتييسي، مرجع سابق، ص. 312.

كما تعتمد عملية بناء الأمن الفكري على سياسات تنمية متوازنة بين التباينات المترابطة وجعل العوامل اللغوية والدينية أقل استقطابا وتنازعا بين النخب السياسية.

فالانفتاح على الأفكار الجديدة والثقافات الأخرى في ظل العولمة ليس بالضرورة أن يتعارض مع تحقيق الأمن الفكري، بل يتطلب الأمر عملية تنظيمية و تقييمية لمختلف النماذج والمقاربات التربوية والتعليمية المستوحاة من بيئة مختلفة بخصوصياتها الثقافية والفكرية والتاريخية.

ويتم ذلك عبر استحداث مؤسسات تضطلع بمهام التقييم والتكيف لمختلف السياسات التربوية والتعليمية، وتتسم بالمرونة والموضوعية في تعاملها مع مسألة الأمن الفكري، بحيث تعتبره الغاية والوسيلة في سبيل تحقيق التنمية و الأمن الوطني الشامل في الجزائر.

ثم إن إعادة النظر في صلاحيات ومهام المؤسسات التابعة لقطاع التربية والتعليم، على غرار المعهد الوطني للبحث في التربية، الذي تتلخص مهامه في: البحث البيداغوجي، البحث في التربية، التقييم الدائم للنظام التربوي، وإعداد الوسائل التعليمية والدعائم والوسائل البيداغوجية<sup>1</sup> وتفعيل أدواره بما يتوافق مع خصوصيات الجزائر الفكرية و السوسيوثقافية لضمان عامل الجاهزية.

كما يتطلب ذلك مؤسسة وسيطة بينه وبين وزارة التربية الوطنية لتضطلع بمهمة التفكير في الميكانيزمات والآليات الملائمة لتقويم السياسة التربوية في الجزائر.

فقد أجمعت أغلب الدراسات والأبحاث المهتمة بالسياسة العامة التعليمية في الجزائر وسياسات الإصلاح التربوي، على ضرورة إعادة إحياء المجلس الأعلى للتربية، من أجل ضبط التصور العام والفلسفة التربوية التي تحكم وتوجه السياسة التربوية والتعليمية في الجزائر.

فوزارة التربية الوطنية بحاجة ماسة إلى مجلس أعلى للتربية يسندها في مهامها، خاصة في مجال التفكير في ضبط الخطة الموجهة لأعمالها، والمحددة لتوجهاتها، فحاجتها إلى هيئة عليا تابعة للدولة تستند إليها وتدعم الجوانب الفكرية التي تحدد وجهتها من الأمور الضرورية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني للبحث في التربية، تقديم المعهد الوطني للبحث في التربية، في: <https://www.inre.dz/>، (2023-05-19).

<sup>2</sup> - عبد القادر فضيل، "المجلس الأعلى للتربية... متى يعود؟"، في: موقع الشروق <https://www.echoroukonline.com/>، (2023-05-19).

بالإضافة إلى تخويله مهمة وصلاحيات التنسيق بين مختلف الفاعلين في عملية صنع السياسة التربوية وتنفيذها، على المستويين المركزي واللامركزي، نظرا لكون الهيئات أو اللجان المختصة بالإصلاح التربوي لا تحل محل المجلس الأعلى للتربية في التفكير السياسي أو ضبط الاتجاهات الفكرية والفلسفية التي توجه عمل وزارة التربية الوطنية.<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى، رفع مستوى الإنتاج الثقافي العربي وتحقيق الشراكات الفاعلة بين المؤسسات الثقافية العربية والإسلامية على مستوى الحكومات، وما تحتمها من خلال التفاعلات عبر الوطنية لمؤسسات المجتمع المدني.<sup>2</sup>

في المجمل، يتضح أن بناء الأمن الفكري في الجزائر وصيانته من كل أوجه التهديد لا يتعلق بعدد المؤسسات والهياكل الموجودة أو المستحدثة، بقدر ما يتعلق أساسا بتفعيل أدوارها وتكوين القائمين عليها تكويننا موضوعيا، يستند بدرجة أولى على معياري الكفاءة والملاءمة .

#### الفرع الثاني: إعداد المناهج التربوية والتعليمية

إن أهمية المناهج التربوية والتعليمية في الجزائر تكمن في كونها آلية تحصين ضد مختلف التهديدات والرواسب الفكرية ذات التأثير السلبي على الأمن الشامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة.

وعليه، فإن مسألة إعداد وتصميم المناهج التعليمية تستدعي تشبيك الجهود الوطنية في سبيل الاستجابة لمختلف التحديات التي تواجه القطاع التربوي التعليمي وعملية بناء الأمن الفكري من جهة أخرى.

نظرا لكون العلاقة بين السياسة التعليمية والأمن الفكري هي علاقة تكاملية، فإنها تفرض ضرورة توظيف المناهج التعليمية والمقررات الدراسية وتضمينها كل ما يخدم الوعاء الفكري والهوياتي للدولة والمجتمع الجزائري.

<sup>1</sup> - عبد القادر فضيل، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - سميرة شرابلية وفوزية فتيسي، مرجع سابق، ص 315.

فضلا عن أن تشكيلة المجلس الوطني للبرامج، التي تضم خبراء من تابعين للمؤسسات التالية: المجلس الأعلى للغة العربية، المحافظة السامية للأمازيغية، المجلس الإسلامي الأعلى<sup>1</sup>. هو شرط أساسي لضمان حضور مكونات الهوية الوطنية في مشاريع البرامج المصادق عليها.

لكن مسألة إعداد مشاريع البرامج التي تعد من صلاحيات المجلس، تتطلب تفعيل دور المؤسسات التي ينتمي إليها مختلف الخبراء، بحيث تعمل بالتنسيق معها، إضافة إلى ضبط عملية الاستعانة بالخبرات الأجنبية في تصميم البرامج والمناهج، بشكل يؤسس لجزارة المناهج والبرامج التعليمية من جهة.

ومن جهة أخرى، يغير المفاهيم المشحونة إيديولوجيا وسياسيا، خاصة تلك السائدة في المحيط الاجتماعي والافتراضي على حد سواء، والتي تعد مدخلا لشتى الانحرافات الفكرية.

خاصة أن العولمة قد عمدت في جانبها الثقافي إلى إنتاج نمط ثقافي واحد وتصديره عبر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وشيوع ثقافة الصورة والنزعة الاستهلاكية على المستوى الفكري والمادي<sup>2</sup>.

وفي هذا الصدد يبرز دور الدولة عبر مختلف أجهزتها ومؤسساتها في فرض الرقابة على عملية تصميم المناهج في ضوء سياسات الإصلاح التربوي المتواترة والدورية، بحيث لا تتناقض مع مبادئ التربية السليمة والمصلحة الاجتماعية<sup>3</sup>.

ولابد أن يبني هذا التغيير على أسس علمية مع مراعاة ثلاثة مكونات هي: حاجات المجتمع وحاجات المتعلمين ومواكبة حالة البحث العلمي. والأصل في تغيير المناهج أن يتم بناء على متطلبات علمية لا سياسية أو إيديولوجية.

إضافة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ومختلف النقابات التربوية كشريك اجتماعي وقوة اقتراح، في إطار تشاركي تشاوري داخل النظام التربوي التعليمي بما يخدم الصالح العام .

<sup>1</sup> - وزارة التربية الوطنية، مديرية تطوير الموارد البيداغوجية والتعليمية ، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، مرسوم تنفيذي رقم 307-15 مؤرخ في 24 صفر 1437 الموافق 6 ديسمبر سنة 2015، يحدد صلاحيات المجلس الوطني للبرامج وتشكيلته وتنظيمه وسيره ، العدد. 582، ديسمبر 2015، ص.17.

<sup>2</sup> - صفية نزارى، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر -تونس- المغرب، أطروحة دكتوراه،(جامعة باتنة 1: كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، 2010/2011)، ص.189.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.154.

## المطلب الثاني: آليات تعزيز الأمن الفكري خارج النظام التربوي التعليمي

## الفرع الأول: البحث العلمي الأكاديمي

تساهم مراكز الفكر في تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجنداث السياسية، وتزويد الحكومة بالأفكار التي تؤدي إلى ترشيد السياسات العامة .

هذا ما يبرر التزايد في عدد مراكز الفكر والدراسات في جميع مناطق العالم، وازدياد دورها وتنوع مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها من المجالات، حتى في مجال العلوم السياسية فقد تنوعت مراكز الأبحاث بين دراسات الأزمات والنزاعات الدولية، والشؤون الأمنية والإستراتيجية، والسياسات العامة، الشؤون الخارجية... وغيره.<sup>1</sup>

بالرغم من أن البحث العلمي مقياس مدى تقدم أمة ما أو تأخرها، لكنه لا يأتي ضمن الأولويات في المنطقة العربية، ولذلك أصبحت أزمة البحث العلمي العربي من المظاهر الرئيسية للتخلف العربي، ومن عوامل استمراره الأساسية.<sup>2</sup>

والجزائر من بين الدول التي تنتمي إلى هذا الفضاء، حيث لا تزال تفتقر إلى الإطار القانوني الذي يحكم ويوجه تأسيس مثل هذه المراكز الفكرية خارج نطاق المؤسسات الحكومية، باستثناء قانون الجمعيات أو المؤسسات.<sup>3</sup>

فغياب الرأي العلمي الذي يساعد في تقديم إجابة عن كثير من الأسئلة التي ترافق المشكلات السياسية والاجتماعية باستثناء الآراء الحكومية، يتم عن ضعف ثقافة التأسيس المنهجي لدى الكثير من المسؤولين، وهشاشة الشراكة التفاعلية بين مراكز الأبحاث والدراسات المستقلة مع مختلف القطاعات الحكومية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- لقرع بن علي ، مرجع سابق، ص.90.

<sup>2</sup>- الشارقة، دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي : التحديات والآفاق، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 ، ص.145.

<sup>3</sup>- سلمى بلخير ومحمود شرقي، " واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الإستراتيجية ورهانات المستقبل " ،مجلة الأبحاث القانونية والسياسية،المجلد 02، العدد 02، (13-09-2020)، ص.220.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه، ص.ص220.222.

و في ظل التقلبات السياسية الداخلية وعدم الاستقرار الخارجي لم تعد الهيئات التقليدية الاستشارية التي تنشئها الدول، قادرة على المساعدة في رسم سياستها العامة، بالنظر إلى حجم التهديدات والمخاطر التي أصبحت تحدد بالجميع، والصعوبات البيروقراطية التي عادة ما ترافق نشأة مثل هذه الهيئات والمنظمات الرسمية.<sup>1</sup>

حيث ورد في الموقع الرسمي للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تصنيف للهيكل الأساسية المتعلقة بالبحث، والمتمثلة في: وكالات البحث، مراكز البحث، مراكز البحث والتطوير، وحدات البحث، ومخابر البحث.<sup>2</sup>

و مراكز الأبحاث في الجزائر، كلها تابعة لجهات حكومية مثل الوزارات والمؤسسات المتخصصة، وهو إشارة إلى التبعية التنظيمية والمالية من جهة، وعدم انخراط القطاع الاقتصادي والقطاع الخاص في إقامة المراكز البحثية من جهة أخرى،<sup>3</sup> وهذا يجسد الدور المركزي للدولة في إدارة قطاع البحث العلمي.

فضلا عما سبق، فإن انعدام العمل المؤسسي المستقل والديمقراطي، والقيود السياسية والأمنية المفروضة على عمل المؤسسات الفكرية، نتيجة ارتباط بعض المراكز بتيارات سياسية معينة،<sup>4</sup> يحول دون ترتيب موضوعي لأولويات الأجندة البحثية والسياسية في الجزائر.

ومن مؤشرات ضعف البحث العلمي في الجزائر؛ الميزانيات المخصصة لقطاع البحث؛ فقد حظي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بغلاف مالي قدره (300.333.642.000 دج) لسنة (2015) من ميزانية التسيير المقدرة بـ (4.972.278.494.000 دج).<sup>5</sup>

1- بلخير و شرقي، مرجع سابق، ص. 220 .

2- لقرع بن علي، "مراكز البحوث العلمية في الجزائر: الواقع، المخرجات، والتحديات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 498، (2020)، ص. 78.

3- المرجع نفسه، ص. 81.

4- بلخير و شرقي، مرجع سابق ، ص. 223.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014 ، يتضمن قانون المالية 2015، الجريدة الرسمية ، العدد 78، 31 ديسمبر 2014، ص. 47.

حيث تشير الإحصائيات إلى أن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير خلال الفترة (2015-2021) وصل ما يقارب (57 مليار دج)، أي بمعدل يفوق (8 مليار دج) سنويا.<sup>1</sup>

وهو ما يدل على مكانة البحث العلمي في الجزائر، كونه قطاعا ثانويا لا يحظى بالأولوية، وما كرس لذلك هو اتساع الفجوة بين مراكز الأبحاث والأجهزة التنفيذية، خاصة في ظل ظاهرة التصلب البيروقراطي وغياب الأطر القانونية المنظمة لسير المؤسسات البحثية وتشكيلها.

ثم إن الجزائر تنتهج سياسة إنفاق تخضع في كثير من الحالات لمؤثرات خارجية، متمثلة في ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، نظرا لكونها تعتمد بشكل شبه كلي على الجباية البترولية.

وينتج عن ذلك أن المجالات التي تنشط فيها مراكز البحوث الجزائرية، تبين بوضوح الأولويات التي حددتها الدولة في مجال البحث العلمي، حيث نجد هذه المراكز تهتم أكثر بالبحث في مجالات الطاقة، والتكنولوجيات المتقدمة والصناعية، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتكنولوجيا الحيوية، والبحث في مجال الفضاء وعلم الفلك، الفيزياء والكيمياء... وغيره.<sup>2</sup>

وفي المقابل يلاحظ عدم الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية التي حظيت بسبعة مراكز بحث فقط من مجموع (29) مركزا<sup>3</sup>، وخاصة فيما تعلق بالسياسات العامة و القضايا الأمنية، على غرار الأمن الفكري كمفهوم وموضوع جديد، فرضته المتغيرات الدولية والوطنية.

لذا فإن مراكز الفكر والدراسات ينبغي ربطها بإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإستراتيجية صنع السياسات العامة وبناء قوة الدولة في علاقاتها الداخلية والخارجية.

فمن المهم تأسيس مراكز فكر فيها خبراء وطنيين مستقلين، وإدراجهم وفق أطر قانونية معينة، ضمن شبكة للتفكير هدفها دعم المؤسسات الحكومية بأراء مستقلة ومستخلصة من تحليل علمي

<sup>1</sup> - "الدولة أنفقت نحو 57 مليار دج على البحث العلمي خلال السنوات السبع الأخيرة"، في : وكالة الأنباء الجزائرية <https://www.aps.dz/ar/economie/123601-> (2023-05-22).

<sup>2</sup> - لقرع بن علي، مرجع سابق، ص.81.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

أكاديمي للظواهر، والذي لا يساير الاتجاه العام أو يحاول أن يبرر السياسات المتبعة من قبل الجهاز التنفيذي أو الهيئات الاستشارية التابعة للحكومة.<sup>1</sup>

واعتماد الدولة على مشاريع بحثية تقوم سياساتها واستراتيجياتها عبر بناء شراكة مع مراكز البحث والمخابر التابعة للكليات والأقسام في الجامعات،<sup>2</sup> في إطار إستراتيجية موحدة توجه حركة الدراسات والبحوث بما يخدم أولويات التنمية الاجتماعية وقضية الأمن الفكري في الجزائر.

بالإضافة إلى إعادة هيكلة الأبنية الثقافية والفكرية في المجتمع الجزائري، وإحداث مواءمات ثقافية تتيح إمكانية التفكير في الأمن الفكري كمحور أساسي ضمن الأجندة البحثية لمختلف المراكز الفكرية التابعة لجهات حكومية أو غير حكومية.<sup>3</sup>

لابد من التركيز على دور الدولة كشريك أساسي في إنتاج واستهلاك مخرجات البحث العلمي، وبناء شراكة تفاعلية بين مراكز الأبحاث والمؤسسات التعليمية من أجل إدماج نواتج البحث العلمي حول آليات تحصين الوعي الفكري والهوياتي في المناهج التعليمية في الجزائر.<sup>4</sup>

فدور الدولة في تنمية البحث العلمي هو دور مطلوب وأساسي، يستدعي إرادة سياسية قوية للاستثمار الإيجابي في مراكز البحث العلمي بهدف ترشيد عملية صنع القرار والسياسات العامة،<sup>5</sup> وتنفيذ مختلف سياسات الإصلاح من خلال عمليتي التقييم والتقويم.

ذلك بالتوازي مع الرهانات الأمنية الحالية والمستقبلية التي تواجه الجزائر داخليا وخارجيا، والتي تفرض على صناع القرار والنخب السياسية الاهتمام بمراكز الفكر والدراسات، وإدراك الفاعلين السياسيين وغيرهم دورها المحوري في صنع السياسات وتوجيهها قصد تفعيل العملية التنموية والأمنية.

إن تحقيق الأمن الفكري في الجزائر يرتبط بكفاءة وفعالية السياسة العامة التعليمية التي تنبني على أسس موضوعية علمية، تستجيب للطموح الاجتماعي في جوانبه الفكرية والثقافية الرمزية،

1- بلخير و شرقي ، مرجع سابق، ص.221.

2- المرجع نفسه، ص.222.

3- لقرع بن علي، مرجع سابق، ص.87.

4- المرجع نفسه.

5- المرجع نفسه، ص.88.

من خلال الترويج للقيم والأفكار التي تعد بمثابة المرجعية العامة الموجهة لمختلف السياسات العامة القطاعية.

### الفرع الثاني: مؤسسات المجتمع المدني

إن مسألة بناء الأمن الفكري و ضمانه ليست مسؤولية تقع على عاتق السلطات المركزية والمؤسسات الحكومية فقط، وإنما كل مؤسسات المجتمع المدني التعليمية، والثقافية، والدينية ملزمة بالمساهمة في نشر الوعي بأهمية الأمن الفكري و مداخل تهديده وانعكاساته على منظومة الأمن الشامل.

حيث تقدم هذه المؤسسات إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة... وغيرها، باعتبار أن عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لسلبيات التطرف الفكري والسلوكي.<sup>1</sup> ولها القدرة على الإسهام في عملية بناء المشروع المجتمعي من خلال القيم والمبادئ التي تدعم وتوجه السياسات المنتهجة وتكرسها لبناء الأمن الفكري.

غير أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، والتي تم التأسيس لها قانونا تتسم بنوع من الخصوصية، التي تجعل منها أقرب إلى المنظمات الجماهيرية منها إلى تنظيمات المجتمع المدني.

ويرجع ذلك إلى المسار التاريخي الذي أنتجها، وهو مسار مختلف تماما عن ذلك الذي عرفته المجتمعات الغربية، لذا قد تظهر ملامح الاختلاف على المستويين الهيكلي والوظيفي، بالشكل الذي يفسره (المدخل البيئي) في معالجة ظاهرة المجتمع المدني كتنظيم يتماشى و ظروف كل مجتمع أو دولة، فينصب التركيز على مدى قابلية أو عدم قابلية الدول المعنية بالتغيير.

حيث ارتبط ظهور و تأسيس الجمعيات الثقافية والفنية في الجزائر، بالحركات الإصلاحية، التحررية، و الحدائث التي عرفتها في الفترة الاستعمارية، فقد ظهرت كاستجابة للظرف الذي عايشته الجزائر وما أفرزته المرحلة من ظواهر أخلت بالبنية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري، لذا كانت كرد

<sup>1</sup> - عبد القادر كاس، "المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة"، في المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغربية، تنسيق: صالح سعود (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012)، ص. 50.52.

فعل على السياسة الاستعمارية الفرنسية الهادفة إلى تحطيم مختلف البنى السوسيو اقتصادية والثقافية والفكرية.<sup>1</sup>

إن الأدوار التي قدمتها الجمعيات الثقافية، كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، جمعيات المسرح... وغيرها، تدخل في إطار خلق الوعي الثقافي والسياسي للمجتمع الجزائري الذي بدوره يؤدي إلى مواجهة الاستعمار ورفضه.<sup>2</sup>

لكن بعد الاستقلال، انتظمت مختلف الجمعيات الثقافية على قلتها في سياق السلطة السياسية، وهذا راجع لطبيعة النظام السياسي، ما جعل من الجمعيات الثقافية مؤسسات تابعة له تؤدي وظائف ثقافية إيديولوجية لا تتعارض مع طبيعة السياسة المنتهجة آنذاك، فأصبحت أداة لتبرير وتدعيم ثقافة وتوجهات السلطة.<sup>3</sup>

وتجلت طبيعة النظام السياسي ومركزية صنع القرار في ظاهرة " دولنة المجتمع"، أي سيطرة الدولة على مختلف المؤسسات والهياكل الاقتصادية وفضاءات التنشئة الاجتماعية تحت مسمى الطابع الاشتراكي والتوجه الاجتماعي للدولة الجزائرية المستقلة.

وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني تمايزي يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسسي للحزب الواحد، حيث ترسم الإجراء نهائيا بعد صدور قانون (فبراير 1971).<sup>4</sup>

فقد نص على فرض الاعتماد المزدوج والموافقة الرسمية من طرف الوالي ووزير الداخلية على الجمعيات الموازية التي تنوي أن تنشط خارج مؤسسات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني.

وما نتج عن هذه الإجراءات والقرارات المركزية هو إفراغ الظاهرة الجمعوية من جوهرها ومن أدوارها، ومنع بروز مؤسسات وسيطة تساهم في تقليص الفجوة بين الدولة والمجتمع.

1- حسينة بوعدة، مرجع سابق، ص.314.

2- المرجع نفسه، ص.315.

3- المكان نفسه.

4- عمر دراس، مرجع سابق.

لذا، فقد أصبحت أغلب المنظمات الجماهيرية -على قلتها- في الجزائر أدوات للحصول على الترقية الاجتماعية والامتيازات المختلفة.<sup>1</sup>

غير أن مرحلة التعددية الجمعوية التي تمخضت عن سياق التفتح السياسي والإعلامي للدولة الجزائرية، قد أفرزت تزيادا في عدد الجمعيات الثقافية والفنية على اختلاف إيديولوجياتها ومنطقاتها المعرفية، كالجمعيات الثقافية الإسلامية، و الجمعيات الثقافية الفنية الأمازيغية، وجمعيات متخصصة في مختلف فروع النشاطات الثقافية والفنية، كالآداب والموسيقى، الغناء، المسرح، حماية التراث... إلخ.<sup>2</sup>

تضم الساحة الجمعوية في الجزائر حوالي (120 ألف) جمعية ومنظمة منها 1800 جمعية ومنظمة وطنية،<sup>3</sup> 80% من مجمل هذه الجمعيات ذات طابع اجتماعي وثقافي ورياضي،<sup>4</sup> وقد اقترن طابعها بسياسة ملء الفراغ الذي تركته الدولة في هذه القطاعات؛ بمعنى أنها لا تشكل عامل ضغط للحكومات المتعاقبة .

أما نسبة 20 % تمثل الجمعيات المطالبة ببعض الحقوق والتي لا تشكل أي إزعاج للدولة وللسلطات العمومية مادام أنها مبعثرة ومتفككة وغير منظمة، أي لا يمكنها أن ترقى إلى مجموعة محلية أو وطنية ضاغطة.<sup>5</sup>

غير أن الترسبات التي أنتجتها مرحلة الأحادية الحزبية والتوجه الاشتراكي في الجزائر، ظلت مستمرة وموجهة لنشاط تلك المنظمات الجماهيرية ذات الطابع الثقافي والفني، ويظهر ذلك من خلال تحليل لخصائص هذه الجمعيات ونمط هيكلتها وأدوارها.

مما جعل هذه الجمعيات والمنظمات تعاني من أزمة ، تكمن في طبيعة الاتصال والتواصل مع المؤسسة الرسمية والجمهور، أين تغيب الحلقة التفاعلية بين هذه العناصر، حتى وإن وجدت ففي

<sup>1</sup>- عمر دراس ، مرجع سابق.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص. 316.

<sup>3</sup>- "مرصد المجتمع المدني يشرع في إحصاء شامل للجمعيات في الجزائر"، في: وكالة الأنباء الجزائرية <https://www.aps.dz/ar/societe/> ، (2023-05-24).

<sup>4</sup>- عمر دارس، مرجع سابق.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه.

الغالب هي شكلية لا تخرج عن تمويل الوزارة للجمعيات، والالتقاء بالجمهور في مناسبات محددة. و نجم عن ذلك حالة ركود في الحركة الثقافية والفكرية.<sup>1</sup>

فضلا عن أن التمويل المادي والمالي لمختلف هذه الجمعيات من طرف السلطة المركزية، أنتج نوعا من علاقة التبعية للسلطة السياسية والمؤسسة الرسمية حالت دون تحقيق الأهداف التي تصبو إليها، والتي تدل في جوهرها على الطبيعة المؤسساتية التنظيمية .

فأصبحت طبيعة النشاطات لأغلب الجمعيات الثقافية -ما عدا بعض الحالات -شكلية وفلكلورية فاقدة لمحتواها ومعناها، معظمها لم يرتق إلى فعل ثقافي مؤسس واضح المعالم والأهداف، نتيجة ضعف التسيير والتخطيط لبرامجها، وغياب الارتباط العضوي للفاعلين الجمعويين في المجالات الثقافية والفنية بالثقافة و منظومة القيم الجزائرية.

ما يجعل مجمل النشاطات الجمعوية تتميز بالارتجالية والمناسباتية ، وتدعم المنظور الاستهلاكي للثقافة<sup>2</sup> و غيرها من المجالات الاجتماعية والفنية ، وهذا يعكس ضعفا بنيويا ،هيكليا ، ووظيفيا للمجتمع المدني وارتباطه بالقوى المجتمعية المختلفة في الجزائر.

أما البعض من هذه الجمعيات تعمل تحت وصاية الأحزاب السياسية، وبالتالي تبتعد تدريجيا عن أهدافها الأصلية لتتحول إلى مركز وأداة الترقية الاجتماعية.<sup>3</sup>

فهذه المعوقات الموضوعية التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، أضف إلى ذلك المشكلات التي تنتجها هذه الجمعيات جعلت منها غير فعالة، و كدليل على ذلك طبيعة الفعل الثقافي الذي تمارسه في مجال تحصين البنية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري.<sup>4</sup>

فإذا كان المجتمع المدني يعني كافة المؤسسات والتنظيمات التي تلعب دور الوسيط بين الفرد، المجتمع والدولة فإنه يصبح من الضروري العناية بجميع البنى الوسيطة؛ هيئات، هيكل، حركات،

1 - حسينة بوعدة، "الجمعيات الثقافية في الجزائر: مقارنة ميدانية سو سيونقدية"، في المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، تنسيق: صالح سعود (الجزائر: مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012)، ص.320.

2- المرجع نفسه، ص.318.

3- عمر دراس، مرجع سابق.

4- حسينة بوعدة، مرجع سابق ، ص.320.

تنظيمات، جمعيات أو رابطات بما في ذلك التنظيمات الدينية، هيئات الرعاية، التضامن والتكافل الاجتماعي وفي مقدمتها تلك التي يكتسي نشاطها طابعا محليا أو جهويا (إقليميا).<sup>1</sup>

و هو ما يُطرح في السياق التاريخي الراهن للمجتمعات العربية عامة، والجزائر بصفة خاصة، أي مسألة ما يسمى بـ "المنظمات الأهلية" المتشكلة من كل التنظيمات ذات الطابع "التقليدي"، مثل الجمعيات الدينية؛ التي تشكل غالبية تنظيمات المجتمع الأهلي، و الجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية.<sup>2</sup>

خاصة أن التنظيمات المحلية أو الجزئية رغم محدودية مجالها، غير أنها توفر أحسن وسيلة للدفاع عن الهويات الفردية والأقليات في مواجهة النزعة الجماهيرية، أين تذوب كل الفوارق الفردية والجماعية في هويات عامة، غالبا ما تكون تسطيحية تنتفي فيها خصوصيات الأفراد والجماعات.<sup>3</sup>

ولعل من أهم الاستراتيجيات الموظفة للارتقاء بالثقافة و حماية الوعي الفكري والهوياتي في الجزائر، التركيز على دور الجمعيات الثقافية والفنية والعلمية في العمل الثقافي، وبالذات عبر نشر الثقافة وإنتاجها من خلال الفاعلين الثقافيين.<sup>4</sup>

بالإضافة إلى تفعيل دور القوى التقليدية التي تحظى بقاعدة اجتماعية واسعة، وتناى بنفسها عن العمل السياسي، على غرار التنظيمات الدينية المؤثرة من زوايا و جمعيات دينية<sup>5</sup> في التصدي لمختلف الاختراقات الفكرية والثقافية ذات المصدر الداخلي أو الخارجي.

ويُتمس ذلك من خلال تنظيم أنشطتها بما يتوافق مع متطلبات بناء الأمن الفكري في الجزائر، وبالشكل الذي يجمع بين الاستقلالية والتقييم الدوري والمستمر لسير عملها، في إطار التشبيك بين السياسة العامة التعليمية والسياسة الثقافية.

<sup>1</sup> - العياشي عنصر، "ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا"، في: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية "1257/insaniyat.org/journals/openedition"، (2023-05-23).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه..

<sup>3</sup> - المكان نفسه.

<sup>4</sup> - حسينة بوعدة، مرجع سابق، ص.314.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه.

إن التصدي لمختلف التحديات التي تواجه عملية بناء الأمن الفكري في الجزائر داخل النظام التربوي التعليمي وخارجه، تستدعي صياغة سياسة ثقافية يشارك فيها مختلف الفاعلين الثقافيين، من ضمنهم الجمعيات الثقافية التي بنيت على أساس الثقافة الجزائرية والمشروع الثقافي الجزائري، الذي بدوره يشكل أرضية للعمل المشترك.

لأن تطوير الموروث الثقافي يتمثل في تفعيل دوره في تحقيق نهضة الأمة وتقديمها، وفي إعطائه الدافعية من أجل البناء والتطوير وفي العمل وفي الدفاع عن الوطن وتحصينه من شتى التهديدات.<sup>1</sup>

ويتحقق ذلك عندما تصبح الظاهرة الجمعية في الجزائر، إطارا مناسباً ومميزاً ومنظماً لإرساء وتطوير ممارسة الديمقراطية التي بموجبها يفسح المجال لظهور مجتمع مدني فاعل وشريك أساسي وضروري للسلطات العمومية.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: وسائل الإعلام والاتصال الحديثة

تتمتع المؤسسات الجماهيرية بأهمية أكبر في مجال بناء الأمن الفكري و صونه من مختلف أنماط التهديد، وذلك من خلال تكوين الرأي العام وتوجيهه في مختلف المواضيع والظروف والأوضاع التي تطرح نفسها، والمتعلقة بالنواحي السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية.<sup>3</sup>

حيث تقوم وسائل الإعلام والاتصال بمجموعة من الأدوار المحورية المتمثلة تحديداً في: بلورة الرأي العام، الإخبار، التثقيف، والبحث عن الحقائق ونشرها،<sup>4</sup> وتتحقق في حال توافر العديد من الشروط التي تحكم الظاهرة الإعلامية.

<sup>1</sup>- صلاح جزار، مرجع سبق ذكره، ص306.

<sup>2</sup>- عمر دراس، " الظاهرة الجمعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر : واقع وآفاق"، في: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية <https://journals.openedition.org/insaniyat/5275?lang=ar> ، (23-05-2023).

<sup>3</sup>- الحسين لرقط، "دور الإعلام في ترسيخ الأمن والاستقرار في الجزائر الإعلام الالكتروني -نموذجاً-"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 11 ، العدد 02، (2023-12-28)، ص.98.

<sup>4</sup>- نجات لحضيري، "الإعلام والسلطة في الجزائر: واقع حرية الصحافة بعد التعددية : أكتوبر/1988/جانفي 2012"، في : المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية <https://journals.openedition.org/insaniyat/24103?lang=ar> ، (26-05-2023).

فالعولمة من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، قد مكنت المواطنين من الانخراط في الشأن العام و استعمال أدوات جديدة في النضال السياسي، بشكل يعكس الجانب الإيجابي لهذه الظاهرة.<sup>1</sup>

لكن الانعكاسات السلبية التي أفرزتها العولمة ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة قد مست الدول غير المنتجة ولا المتحكمة في الآليات التكنولوجية، وهددت أمنها الفكري وعطلت مسار عملية بنائه.

ويظهر ذلك من خلال استهداف الجوانب الثقافية والفكرية والهوياتية للدول، قصد تحقيق هيمنة ذات طابع ثقافي معولم عبر مختلف الوسائل والتكنولوجيات الجديدة .

فالإعلام الجديد في جوهره يحمل قيم العولمة الغربية، القائمة على مبدأ "اللا-دولة"، والتي لا تستوطن بلدا ولا تركز إلى شعب أو أمة، وإنما تستوطن الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال، ومن خلاله يُوجه الفكر، الثقافة، السياسة، والاقتصاد في الدول.<sup>2</sup>

ففي عصر الفضاءات المفتوحة أصبح الإعلام العربي يواجه تحديا هائلا من قبل الإعلام العالمي خاصة الصادر عن القوى العالمية الكبرى والتي توجه العولمة،<sup>3</sup> ما يعكس هشاشة الجهاز الإعلامي وضعفه في الحفاظ على البنى السوسيوثقافية والفكرية من شتى التهديدات والاختراقات.

حسب تقرير منظمة اليونسكو فإن ما يزيد عن 40% من المادة الإعلامية في التلفزيونات العربية هي مادة أجنبية بالأساس، وهو ما يعني أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات شكلت قنوات لتدفق قيم مضادة.<sup>4</sup>

حيث يفرز هذا الواقع مجموعة من المظاهر على غرار؛ تعرض القيم الوطنية لتهديدات تفرضها البيئة الإعلامية والاتصالية المتعلقة بالاتجاه العام العالمي المسوق له إعلاميا.<sup>5</sup> و الذي بدوره ينتج

<sup>1</sup>- فيصل خميلة، مرجع سابق، ص. 289.

<sup>2</sup>- محمد الطاهر لعلوي، مرجع سابق، ص. 180 .

<sup>3</sup>- صليحة بن سباع، مداخلة بعنوان: إشكالية البعد الإعلامي و المعلوماتي والاتصالي للأمن القومي في المجتمع الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، (15-06-2017)، ص.6.

<sup>4</sup>- صليحة بن سباع، مرجع سابق ، ص.7.

<sup>5</sup>-محمد الطاهر لعلوي، مرجع سابق ، ص.180.

عنه انعدام الولاء للأمة والدولة لدى الأفراد المنتمين لها جغرافيا أو تعدد الولاءات، ما يسمح لسيطرة الجهات النافذة في العالم.<sup>1</sup>

لأن المضامين الإعلامية و الاتصالية السلبية توسع الهوة بين الدولة والشعب، بالشكل الذي يؤدي إلى انعدام الثقة في الدولة ومؤسساتها، وبالقدر الذي يجعل من الأفراد يحجمون عن الانخراط في تجسيد سلوكيات المواطنة.<sup>2</sup>

هذه المضامين الإعلامية والاتصالية المغرضة والمميعة لمختلف القضايا التي تخص مسائل انعدام العدالة الاجتماعية والفوارق المجتمعية، بالشكل الذي يساهم في طرح بدائل مثل الهجرة غير الشرعية، العنف، التطرف، تخدم أجندات أطراف أخرى .

وهو ما تعكسه مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت تستخدم كوسيلة لبث أفكار غريبة تتنافى مع منظومة القيم والأفكار و البنى السوسيوثقافية، بحيث تؤثر على القنوات والانتماءات التي تضمن الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني في الدولة.

أما بالنسبة للجزائر فإن وسائل الإعلام الإلكترونية لا تزال لم تصل للاحترافية وتعد في مرحلة الانطلاق فقط، خاصة في ظل غياب قانون يوطر عملها، ومعايير موضوعية تضبط وتحدد توجهاتها.<sup>3</sup>

حيث ترتبط حرية الصحافة في الجزائر بالسياق السياسي ، فقد تحول دور الصحفي تدريجيا وفق المهام المنوطة به في مؤسسته، من " الصحفي الموظف (1962-1965)"، إلى الصحفي المناضل (1965-1968)"، إلى الصحفي الملتزم بإيديولوجية الدولة (1976-1988)"، إلى الصحفي المهني (1989-1991)، إلى الصحفي المكافح (1992-1999) و"الصحفي عون الدولة (ما بعد سنة 1999)"<sup>4</sup>.

1- محمد الطاهر لعليوي، مرجع سابق ، ص.180.

2- المرجع نفسه، ص.182.

3- الحسين لرقط، "دور الإعلام في ترسيخ الأمن والاستقرار في الجزائر الإعلام الإلكتروني -نموذجا-"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 11 ، العدد 02، (2023-12-28)، ص.95.

4- نجاه لحضيري، مرجع سابق.

فحسب إحصائيات موقع "إحصائيات عالم الانترنت" "internet world stats" (يناير 2020)، يُقدر عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر بـ 25.4 مليون مستخدم.<sup>1</sup> أما سنة (2022)، فيقدر الموقع عدد المستخدمين بـ 37.836.425 مليون مستخدم.<sup>2</sup>

أي عرفت الجزائر تزايدا في استخدام الشبكة العنكبوتية، يقدر بـ 12.436.425 مليون خلال سنتين فقط، وهو ما يدل على أن امتدادات ظاهرة العولمة قد بلغت مبلغا كفيلا بأن يهدد أمن الدول غير المنتجة ولا المتحكمة في التقنيات والتكنولوجيات الحديثة.

فيما قد كشفت دراسة أجريت من طرف شركة "إمار للبحوث والاستشارات" "بداية (2017)، أن 13.10 مليون جزائري من البالغين ( ما فوق 15 سنة) يتصفحون الإنترنت يوميا كما سجلت الدراسة تفاوت في الاستخدام بين الريف والحضر. ما يعادل 50% من سكان المدن يتصفحون يوميا الإنترنت، ويقابله 29% من سكان الأرياف.<sup>3</sup>

لذا، فإن واقع استخدام الإنترنت في الجزائر يفرض ضرورة توجيه السياسات وفق المنظور الذي تحتمه المتغيرات الرقمية، وبالشكل الذي يتمحور حول توظيف الظاهرة الإعلامية و مضامينها خدمة لمتطلبات بناء الأمن الفكري.

ويتحقق ذلك من خلال التصدي لمختلف التأثيرات السلبية المتمثلة في انتشار قيم رفض الآخر والتعصب للذات، والتشكيك في الرموز الوطنية والقيم التأسيسية، ومكونات الهوية الوطنية، بتفعيل دور الجهاز الإعلامي في الجزائر وفق معايير موضوعية مستقاة من الخصوصية الجزائرية.

ومن جهة أخرى، ما تزال التشريعات القانونية تتجاهل معالجة مشكل الفجوة الرقمية في الجزائر، باعتبار أن الصحافة الإلكترونية لم تعد حكرا على النخبة، إضافة إلى مسألة تحديد التشريعات القانونية التي تحكم عمل الصحفيين في هذه المواقع الإخبارية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- فيصل خميلة، مرجع سابق، ص.178.

<sup>2</sup> -Internet World Stats Usage and Populatiion Statistics, <https://www.internetworldstats.com/list2.htm> , (24-05-2023).

<sup>3</sup>- فيصل خميلة، مرجع سابق، ص.178.

<sup>4</sup>- الحسين لرقط، مرجع سابق، ص. 96.

وهو ما يدعو إلى تحيين وتعميق مصطلحات التشريع في المجال الإعلامي لإزالة الغموض واللبس، وإنصاف الصحفي ومؤسسته في حدود ما تمليه القوانين، إضافة عن تضمين مواثيق الأخلاقيات الإعلامية أو ميثاق الشرف الصحفي كل ما يتعلق بتحديد حدود نشر أو منع نشر المضامين الإعلامية بمختلف أشكالها: نصوص، رسوم كاريكاتورية، صور... وغيرها.<sup>1</sup>

من أجل سد الثغرات القانونية التي تمثل نافذة الانحرافات الإعلامية، ومن ثم الانحرافات الفكرية، خاصة في ظل تدخل القوى الخارجية في الشأن السياسي والتأثير في خيارات وتوجهات المواطن عبر استعمال مخرجات التكنولوجيا.<sup>2</sup>

فضلا عن مطلب استقلالية الصحافة كمطلب سياسي قبل أن يكون مطلبا إعلاميا، ففي حال فسح المجال للصحافة الخاصة بمنحها حق الإشهار، فإن ذلك سيجنبها الوقوع تحت ضغط الجماعات الخفية التي تمتلك المال، وتستغلها منبرا لفرض إيديولوجيتها أو حماية مصالحها، لأن غياب الاستقلالية سيجعل مستقبل الصحف تجاريا بحتا تتحكم فيه رهانات السوق.<sup>3</sup>

فقد تبين أن واقع الاستقلالية مرهون بمصادر تمويلها الخاص، فوفقا للقانون الجزائري فالشركات ذات الأسهم، هي مؤسسات خاصة يستوجب عليها البحث عن الإشهار الذي يضمن بقاؤها في السوق، في ظل واقع إعلامي يحتكر الإشهار العمومي من خلال الوكالة الوطنية للإشهار.<sup>4</sup>

وهو ما يستدعي ضبط معايير محددة للاستفادة من الإشهار العمومي، خاصة فيما يخص "الصحافة المكتوبة"، من أجل رفع العراقيل والمشاكل التي تواجه الصحافة المكتوبة في الجزائر، وجعلها آلية تحصين ضد مهددات الوعاء الفكري والهوياتي في الجزائر.

وهو ما يقع على عاتق السلطات الوصية على الإعلام والاتصال قصد صنع سياسة إعلامية تتسم بالفعالية والجودة، تتجسد في جهاز إعلامي غير هش وبمضامين إعلامية تتصدى لتحديات الأمن الفكري وتؤسس له كمفهوم على المستويين الإدراكي والفعلي.

1- نجاة لحضيري، مرجع سابق.

2- فيصل خميلة، مرجع سابق، ص.289.

3- نجاة لحضيري، مرجع سابق.

4- نجاة لحضيري، مرجع سابق.

ثم بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات المبنية على أسس تشاركية يحكمها المنطق المؤسسي، وفي ضوء وجود سلطة سياسية تمتلك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد.

الخاتمة

يعتبر الأمن الفكري من بين الرهانات المحورية المرتبط أساسا بتحسين الوعاء الفكري و الهوياتي للمجتمع والدولة من شتى التهديدات، التي قد تنعكس سلبا على الأمن الشامل والوحدة الوطنية.

والجزائر من بين الدول المعنية بهذه التحديات، خاصة في ضوء السياسة العامة التعليمية التي ترتقي بالنواحي الفكرية، والحضارية، والثقافية من خلال المؤسسات التربوية التي توجهها.

وعموما تُلخص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ قياس مستوى الأمن الفكري في الدولة يكون بتتبع الانعكاسات السلبية التي تترتب عن غيابه، والتي تنتج حالة من اللااستقرار في شتى المناحي السياسية، الفكرية، الاجتماعية، والأمنية.
- ❖ الجزائر لا تمتلك سياسة فعالة لبناء الأمن الفكري، والتأسيس له على المستويات الدستورية والقانونية، الإجرائية، بالرغم من كونه أحد مركبات الأمن الوطني الشامل.
- ❖ واقع السياسة العامة التعليمية في الجزائر يحول دون خدمة العملية البنائية للأمن الفكري، نظرا للتناقضات التي تحكم وتوجه النخب السياسية في دوائر صنع القرار التربوي التعليمي.
- ❖ اتضح أن مضامين سياسة الإصلاح التربوي التي انتهجت خلال الفترة (2014-2019)، كانت مثقلة بالتناقضات والأخطاء التي مست بشكل مباشر أو غير مباشر الوعاء الفكري والهوياتي للمجتمع الجزائري ، أو على الأقل الجزء الذي يتسم بنوع من الإجماع عليه.
- ❖ الأمن الفكري في الجزائر لن يتحقق و يصبح أداة للسلم والأمن القومي ما لم تنحسر السياسة الفرانكفونية في المناهج والمؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة، نظرا لأهمية البعد اللغوي في تحقيق الاستقرار.
- ❖ جهود الدولة رغم أهميتها إلا أنها لا تساير متطلبات بناء الأمن الفكري في سياق الإصلاح التربوي ، لأن مستوى النتائج ليس في مستوى الطموح الذي تعبر عنه النصوص الرسمية وتؤكدده التصريحات السياسية.

## الخاتمة

- ❖ يتخذ التدخل في تعديل البرامج والمقررات الدراسية شكلا آخر بفعل البعد الثقافي والقيمي للعوامة ومدخلها، والمتمثل أساسا فيما أضح عليه بـ "عوامة التعليم"، حيث يعني تكييفها وفق ما تقتضيه مصالح الدول المتحكمة في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية.
- ❖ الاستعانة بالخبرات الأجنبية في تصميم البرامج والمقررات الدراسية في الجزائر هو مظهر من مظاهر التدخل الفكري والثقافي الأجنبي، والذي يعكس قابلية التماهي في ثقافة وفكر الآخر دون مقاومة.
- ❖ الأخطاء الواردة على مستوى الدعائم التعليمية والكتب المدرسية، والتي اعتبرتها الأوساط التربوية والتعليمية والسياسية مساسا بالهوية الوطنية والثقافية، ترجع إلى تغييب للهيئة الرسمية العليا التي تنظر في قضايا التربية وإشكالات التعليم، وتحدد التصور الفكري والسياسي الذي يوجه قطاع التربية، والتي تكون بمثابة الإطار المرجعي لمختلف المتعاملين مع القطاع في المسائل الهامة، على غرار صياغة وتنفيذ برامج الإصلاح التربوي.
- ❖ تحصين الوعاء الفكري للمجتمع والدولة الجزائرية يتحقق من خلال صياغة سياسة عامة تعليمية تمثل الخصوصيات الحضارية والتاريخية والفكرية، وتسعى لحفظ مقومات الهوية الوطنية.
- ❖ بناء الأمن الفكري وضمانه في الجزائر ليست مسؤولية تقع على عاتق السلطات المركزية والمؤسسات الحكومية فقط، وإنما كل مؤسسات المجتمع المدني التعليمية، والثقافية، والدينية ملزمة بالمساهمة في نشر الوعي بأهمية الأمن الفكري ومدخل تهديده وانعكاساته على منظومة الأمن الشامل.
- ❖ تساهم مراكز الفكر في تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجنداث السياسية انطلاقا من أولوية المواضيع البحثية، على غرار موضوع الأمن الفكري، وتزويد الحكومة بالأفكار التي تؤدي إلى ترشيد السياسات العامة.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: المصادر

1. الوثائق الرسمية

➤ الدساتير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2008م، الجريدة الرسمية، العدد63، الصادرة بـ 16 نوفمبر 2008م.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل دستور 2002م، الجريدة الرسمية، العدد25، المؤرخة بـ 14 أبريل 2002م.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996م معدل، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بـ 08 ديسمبر 1996م.

➤ القوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد04، قانون رقم04-08 المتضمن للقانون التوجيهي للتربية الوطنية، مؤرخ في 23 يناير سنة 2008.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد78، قانون رقم 10-14 المتضمن لقانون المالية 2015، مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2014.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 77، قانون رقم 14-16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2017، مؤرخ في 28 ديسمبر 2016.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد76، قانون 17-11 المتضمن لقانون المالية لسنة 2018، مؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2017.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد79، قانون 18-18 المتضمن لقانون المالية لسنة 2019، مؤرخ في 30 ديسمبر 2018.

➤ المراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 08-88 المؤرخ في 9 مارس 2008، يتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

## قائمة المراجع

- الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية الديمقراطية الشعبية وبروتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون، الموقعين في 4 ديسمبر 2007، 16 مارس 2008م.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 15-307 مؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015، يحدد صلاحيات المجلس الوطني للبرامج وتشكيلته وتنظيمه وسيره، ديسمبر 2015.

### ➤ منشورات صادرة عن هيئات حكومية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، المدرسة الجزائرية وتحديات الجودة الإطار الاستراتيجي 2016-2030، جانفي 2017.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، جانفي 2006.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية للمناهج، المرجعية العامة للمناهج، 2009.

### II. وثائق غير حكومية

1. حلف شمال الأطلسي، المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب، ماي 2020.
2. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030 رؤية تحليلية، 2019م.
3. هيئة الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فرع منع الإرهاب، دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، 2009.

### III. الموسوعات

1. موسوعة الاستراتيجية، دي مونبريال تيري، و كلين جان، تر: ساين جانسن، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م.
2. موسوعة السياسة، الكيالي عبد الوهاب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

ثانيا: المراجع

ا. : الكتب:

1. أسامة عبد الرحمن، الأمن الثقافي العربي أهميته-عوامل تهديده-عوامل استقراره، مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013.
2. بن معلا الويحق عبد الرحمن، الأمن الفكري، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.
3. بوخريص فوزي وآخرون، قضايا في سوسيولوجيا التربية النوع والبيئة والقيم، الرباط: مطابع الرباط نت، 2018.
4. جابي ناصر، الجزائر: الدولة والنخب دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، الجزائر: منشورات الشهاب، 2008، ص.140.
5. الزيايدي وليد وآخرون، الأمن الثقافي، الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، 2019.
6. سعود صالح وآخرون، المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012.
7. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتربات، والأدوات، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997.
8. فاطمة الزهراء نسيمة، الأمن الهوياتي في ظل التنوع الثقافي اللغوي في الوطن العربي، الجزائر: منشورات ألفا للوثائق، 2019.
9. كنز علي و جابي عبد الناصر وآخرون، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.
10. لحضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-المبادئ-التحديات، بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص.17.
11. مختار رحاب وآخرون، الأمن الفكري والثقافي ودعائم الوحدة الوطنية في زمن العولمة، الجزائر: مخبر الدراسات الأنثروبولوجية والمشكلات الاجتماعية، 2021.

12. مهدي عدنان، التعليم في الجزائر أصول وتحديات، الجزائر: دار المثقف للنشر والتوزيع، 2018.

## ii. المقالات

1. بالطاهر النوي و غرغوط عاتكة ، معوقات الإصلاح التربوي بالجزائر في ضوء مفهوم الجودة الشاملة، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية ، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2018.
2. بلخير سلى و شرقي محمود، واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الإستراتيجية ورهانات المستقبل، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2020.
3. بن النوي عائشة ،سوسيولوجيا المدرسة الجزائرية والإصلاح التربوي في ظل التحديات، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 63، أبريل 2020.
4. بن خليفة فاطيمة، الأمن الفكري ودور المدرسة في تعزيزه، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 5، رقم 2، سبتمبر 2016.
5. بن عابد مختارية، المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاحات التربوية – واقع وآفاق- ، مجلة الرواق، المجلد 02، العدد 01، جوان 2016.
6. بن ناصر فرحات و بوحفص بن كريمة ،قراءة في مرجعيات مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات ،مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 2021.
7. بن نافلة أمينة، الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 01، ماي 2018 .
8. بوداود محمد و بن صايم بونوار، مشكلة الأمن الفكري في الجزائر، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 01، 2022.
9. بوستي توفيق، مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية، مجلة دراسات إستراتيجية، مارس 2019.
10. بوسكين سليم، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019.

## قائمة المراجع

11. بولشراش نور الدين ، الإصلاح التربوي من خلال مناهج الجيل الثاني –رؤية نقدية- ،مجلة التكامل، العدد4،ديسمبر2018.
12. حامي حسان، الأزمة الهوياتية في المجتمع الجزائري بين التنازع الأيديولوجي والتوظيف السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، جوان 2017.
13. حمزاوي جويذة، من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية ، العدد 6،مارس 2020.
14. دريس علي، الأبعاد الهوياتية ورهانات الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية.المستقبل العربي، المجلد39، العدد 457، مارس 2017 .
15. رحموني فاتح النور، مقارنة لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد عام 2030، مجلة المعيار، العدد. 60، 2012.
16. ربابي محمد و درويش جمال ،صراع النخب وأثره على السياسة التربوية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد01، أفريل2021 .
17. الزعبي خيام محمد، العولمة الثقافية وتآكل الهوية الوطنية، سوريا: وزارة التربية السورية – مكتب التوجيه الأول للتربية الوطنية، 2017..
18. زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة،مجلة الفكر، العدد 05، مارس-2010.
19. صالح زياني وأمال حجيج، الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والأفاق، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد01، جويلية 2011.
20. سالم نصيرة و تالي جمال ، الإصلاحات التربوية في الجزائر أي مفهوم للإصلاح، دفاتر المخبر، المجلد 07، العدد01، أفريل2012.
21. سالم نصيرة و تالي جمال ، الإصلاحات التربوية في الجزائر أي مفهوم للإصلاح، دفاتر المخبر، المجلد 07، العدد01، أفريل2012.
22. السايح حمادي، الإصلاح التربوي في الجزائر (المسائل التاريخية والمستجد المنهجي)،مجلة آفاق فكرية، المجلد 08، العدد03، ديسمبر2020.
23. سعد عبد السلام، التعليم في الجزائر الواقع والأفاق، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، المجلد 09، العدد2، 2020.

24. سعد عبد السلام، التعليم في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2020.
25. سمايلي محمود، دور المؤسسة الجامعية في تحقيق الأمن الفكري وتنمية الهوية الثقافية للطلاب الجامعة الجزائرية أنموذجا، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 14، عدد 4، أكتوبر 2022.
26. سناني عبد الناصر، "المدرسة وجهود الإصلاح التربوي في الجزائر" ما مدى مساهمة ثقافات المدرسة في بلورة عملية الإصلاح، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 4، العدد 7، ماي 2016.
27. شافو رضوان، إشكالية مفهوم الهوية الجزائرية عند الجزائريين، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2011.
28. شايب وليد الدراع و بخوش نجيب، الهوية الثقافية الجزائرية بين التنوع ورهانات الوحدة الوطنية، مجلة معالم، المجلد 15، العدد 02، السداسي الثاني 2022.
29. شتوح زهور، "الإصلاح التربوي الجزائري في ظل مناهج الجيل الثاني-المزايا والمزالق-، مجلة الدراسات الأكاديمية، العدد 03، سبتمبر 2019.
30. شلبي محمد، الأمن الوطني في ظل التحولات الراهنة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 04، الرقم 2، ديسمبر 2013.
31. طبوش صبرينة، إصلاحات التعليم في الجزائر -قراءة تاريخية إحصائية -، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، سبتمبر 2021.
32. عدلي باسم رزق، "اتجاهات الأمن الفكري في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 211، يناير 2018.
33. عريف هنية، اللغة العربية ومناهجها في ظل إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر بين مقومات الهوية الوطنية وتحديات العولمة، مجلة الأثر، العدد 29، ديسمبر 2017.
34. علي دريس، الأبعاد الهوياتية ورهانات الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية، المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 457، مارس 2017.
35. غنايم منى محمد ابراهيم، السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة، مجلة الثقافة والتنمية، المجلد 1، العدد 127، أبريل 2018.

## قائمة المراجع

36. فاطمة الزهراء باسة، إصلاح السياسة التربوية في الجزائر وتحقيق الجودة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.
37. قيمقاني فاطمة الزهراء، التعليم في المدرسة الجزائرية وفق مناهج الجيل الأول والثاني من المقاربة بالكفاءات ( قراءة في مضامين المناهج)، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، المجلد 1، العدد 02، 2022.
38. لرقط الحسين، دور الإعلام في ترسيخ الأمن والاستقرار في الجزائر الإعلام الالكتروني - نموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02، ديسمبر 2022.
39. لقرع بن علي، مراكز البحوث العلمية في الجزائر: الواقع، المخرجات، والتحديات، مجلة المستقبل العربي، العدد 498، 2020.
40. لكحل حمدي، الإصلاحات التربوية في الجزائر سنة 2003م بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات نفسية وتربوية، المجلد 12، العدد 2، جوان 2019.
41. لزهرة عبد العزيز، العولمة والأمن، مجلة ستراتيجيا، العدد 01، السداسي الأول 2014.
42. محمد بوداود وبونوار بن صايم، "مشكلة الأمن الفكري في الجزائر"، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 01، 2022.
43. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ملفات ضاغطة: الأبعاد السياسية لتعديل المناهج الدراسية في دول الإقليم، موجز سياسات، العدد 96، أكتوبر 2016.
44. مغمولي نصيرة و بوشلاغم حنان، المنظومة التربوية في الجزائر: بين رهان التغيير وتحديات التغريب، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2020.
45. منى محمد و غنايم إبراهيم، السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة، مجلة الثقافة والتنمية، المجلد 1، العدد 127، أبريل 2018.
46. وهبان أحمد محمد، اتجاهات تحليل ظاهرة الإرهاب تطورها، مدلولها، بواعثها "دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 27، العدد 2، يوليو/تموز 2015.

III. المذكرات والرسائل الجامعية

1. فرد حياة ، تقييم السياسة التعليمية في الجزائر 2003-2013، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014م
2. مسعودي مجيد ، إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب والواقع 2000-2010، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012/2011م.
3. زعوب سعد و بن العربي صدام حسين، مكانة الوزير في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم السياسية، 2020م.
4. خميلة فيصل، تحديات الأمن الثقافي في عصر العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020م .
5. نزاري صفية، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس- المغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، 2011/2010م.
6. سبرطي مراد، واقع الإصلاح التربوي في الجزائر تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001 نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2008/2007م.
7. مقيبس مريم، الغياب الجماعي والإصلاحات التربوية في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من التلاميذ القسم النهائي بثانوية مولود قاسم بدائرة عين الترك لولاية وهران، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014م.
8. زغدان يوسف، العقيدة العسكرية الجزائرية الأفاق والتطورات، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021م.
9. جنوحات حسين ،الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018/2017م.

## قائمة المراجع

10. سعدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015م.
11. باسة فاطمة الزهراء، إصلاح السياسة التربوية في الجزائر وتحقيق الجودة التعليمية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019/2018م.
12. لعلوي محمد الطاهر، الأمن الفكري للمجتمع الجزائري والتحديات الراهنة -دراسة في التأثيرات السلبية المحتملة للمكون الإعلامي والاتصالي الحالي على عينة من الشباب الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022م.
- IV. المداخلات والملتقيات
1. الهماش متعب بن شديد بن محمد، بحث بعنوان: "إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري"، كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 22-25 جماد الأول 1430هـ.
2. بلقاسمي مولود، بحث بعنوان: "الأمن الفكري كإستراتيجية لمواجهة التطرف والإرهاب تنظيم داعش نموذجاً"، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بن عكنون، الجزائر.
3. شعيب علي محمود علي، ورقة عمل بعنوان: "التربية كمتطلب للأمن الفكري والمجتمعي"، جامعة المنوفية، كلية التربية، مصر، 11-12 أكتوبر 2016م.
4. البقيي سعود بن سعد محمد، نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري "المفاهيم والتحديات"، في الفترة 22-25 جماد الأول 1430هـ، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود.
5. بن سباع صليحة، مداخلة بعنوان: إشكالية البعد الإعلامي و المعلوماتي والاتصالي للأمن القومي في المجتمع الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2017.
6. الشارقة، دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

## قائمة المراجع

7. الفقي ابراهيم بن محمد علي، بحث بعنوان: الأمن الفكري المفهوم-التطورات- الإشكالات، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، جماد الأول 1430.
7. المواقع الإلكترونية
1. وطفة علي أسعد ، إشكالية الإصلاح التربوي في الوطن العربي، تحديات وتطلعات مستقبلية، في: <https://altanweeri.net/5255/86-> (07-04-2023).
2. جرادى حفصة و قسمية مبروك، الإصلاح التربوي في الجزائر، في: <https://platform.almanhal.com/Reader/2/66447>، (07-04-2023).
3. العياشي صالح، الدليل المنهجي لإعداد المناهج، في: <https://layachisaleh.wixsite.com/formation-continue-> (20-04-2023).
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني للبحث في التربية، في: <https://www.inre.dz/>، (2023-04-28).
5. فضيل عبد القادر، "وقفه مع الإصلاح التربوي"، في: <https://arrabiaa.net/> ، (2023-05-08).
6. الخطيب معتز ، المناهج الدراسية بين السياسة والايديولوجيا والمعرفة، في: <https://www.aljazeera.net/opinions/2021> ، (2023-05-08).
7. محمود حسام، تغيير مناهج التعليم...بين الضغوط الخارجية والحاجة الوطنية، في : [https://araa.sa/index.php?option=com\\_content&view=article&id=1702&catid=9&Itemid=172](https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=1702&catid=9&Itemid=172)، (2023-05-09).
8. كحال حمزة، الجزائر: استقدام "التربية" خبراء فرنسيين يثير جدلا واسعا ، في موقع العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk/>، (2023-04-27).
9. مومن نسرين، هذا ما تريده بن غبريط بإصلاحات الجيل الثاني، في موقع الحوار : <https://elhiwar.dz/national/43664>، (2023-04-24).
10. اتفاق بين وزارتي تربية البلدين لإعداد " منهجية تربوية" برامج تعليمية فرنسية في مدارس الجزائر، في الشروق أونلاين: <https://www.echoroukonline.com/> ، (2023-04-25).

## قائمة المراجع

11. النعيمي سالم سالمين، "الأمن الثقافي وتحدياته المعاصرة"، في: <https://uae71.com/posts/5090> ، (2023-05-08).
12. لحياني عثمان، الجزائر: الهوية والإرهاب في صراع تعريب المناهج المدرسية، في موقع العربي الجديد: <https://www.alaraby.co> ، (2023-04-25).
13. الشروق أونلاين، بن غبريط تتحدى...تطبيق إصلاحات الجيل الثاني في سبتمبر ، (19-05-2016)، في موقع الشروق أونلاين: <https://www.echoroukonline.com/%> (2023-04-27).
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني للبحث في التربية ، تقديم المعهد الوطني للبحث في التربية، في: <https://www.inre.dz/> ، (2023-05-19).
15. فضيل عبد القادر، المجلس الأعلى للتربية...متى يعود؟، في : موقع الشروق <https://www.echoroukonline.com/> ، (2023-05-19).
16. الدولة أنفقت نحو 57 مليار دج على البحث العلمي خلال السنوات السبع الأخيرة ، في : وكالة الأنباء الجزائرية - <https://www.aps.dz/ar/economie/123601> ، (2023-05-22).
17. مرصد المجتمع المدني يشرع في إحصاء شامل للجمعيات في الجزائر، في: وكالة الأنباء الجزائرية <https://www.aps.dz/ar/societe/> ، (2023-05-24).
18. العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، في: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية " <https://journals.openedition.org/insaniyat/11257> ، (2023-05-23).
19. لحضيري نجاة، الإعلام والسلطة في الجزائر: واقع حرية الصحافة بعد التعددية: أكتوبر/1988/جانفي 2012، في : المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية <https://journals.openedition.org/insaniyat/24103?lang=ar> ، (2023-05-26).
20. حداد أسماء، الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الاستراتيجية، في: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية <https://democraticac.de/?p=46703> ، (2023-06-08).
21. بدور جمال، الموسوعة السياسية، الإرهاب، في: <https://politicalencyclopedia.org/dictionary/> ، (2023-04-11).

## قائمة المراجع

22. مدحت محمود و مختار عبد الحميد، الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول : دراسة حالة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017، في: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، <https://democraticac.de/?p=68983> ، (2023-05-28).
23. الشريف مازن، في مفهوم الأمن الشامل، في: <https://www.mazencherif.com/ingml-studies/>، (2023-05-28).
24. الجابري محمد عابد، العولمة والهوية بين العلم والإيديولوجيا، في: <https://elaph.com/Web/NewsPapers/2005/7/75439.htm>، (02-04-2023).
25. الجابري محمد عابد، العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الإيديولوجي، في: <https://ejtema3e.com/works-by-otherst> = (02-04-2023).
26. بالة صباح، مدرسة كوينهاغن في تفسير الدراسات الأمنية، في: الموسوعة السياسية : <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> ، (2023-05-31)
27. الفيافي عيسى بن سليمان، الأمن الفكري والتوعية الفكرية ، في: <https://www.alarabimag.com/read/25550-> (12 مارس 2023).
28. معجم المعاني الجامع، " الفكر"، في: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-> (07 مارس 2023).
29. معجم المعاني الجامع، "الأمن"، في: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar> ، (07 مارس 2023).
30. دراس عمر، الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وأفاق، في: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية <https://journals.openedition.org/insaniyat/5275?lang=ar> ، (2023-05-23).

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. باللغة الإنجليزية

➤ المقالات العلمية:

1. Abd El-Samee Nemma Nady and Elsayed Eman Salah Mohamed, The Relationship between The Intellectual Security and the Motivation for Achievement of University Students, **Egyptian Journal of Social Work**, Vol.9, Issue.1, January 2020.
2. Booth Ken, Security and Emancipation, **Review of International Studies**, Vol.17, No.4, Oct, 1991.
3. Buzan Barry , New Partterns of Global Security in the Twenty-First Century, **International Affairs** , Vol.67, No, Jul,1991 .
4. Kostovicova Denisa, The missing Link in Human Security Research: Dialogue and Insecurity in Kosovo, **Security Dialogue**, No.6, Dec,2012.
5. Miller Benjamin, The Concept of Security: Should it Be Redefined? ,**Journal of Strategic Studies**, Jun,2001.
6. Simeon Richard, Studying Public Policy, **Canadian Journal of Political Science**, Vol.9, No.04, Dec,1976.
7. Stone Marianne, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, **Security Discussion papers series 1"**, Spring 2009.

➤ المواقع الإلكترونية:

1. The Britannica Dictionary, security, ,  
(<https://www.britannica.com/dictionary/security>), 26/03/2023.
2. Khechib Djalle , why Algeria is arming itself Militarily ?,

[https://en.insamer.com/why-algeria-is-arming-itself-militarily\\_1613.html](https://en.insamer.com/why-algeria-is-arming-itself-militarily_1613.html), (08-06-2023).

3. -Internet World Stats Usage and Populatiion Statistics, <https://www.internetworldstats.com/list2.htm> , (24-05-2023) .

4. Global Firepower Index Countries, <https://www.globalfirepower.com/countries.php> , (2023-06-05) .

(2) باللغة الفرنسية:

.I وثائق رسمية:

1. Republique Algérienne Democratique et Populaire, **Plan D'Action de Gouvernement Pour la mise en œuvre du Programme de Président de la République**, Mais 2014.

.II القواميس:

1. **Dictionnaire de sciences politiques**, Alcaud David, Bouvet Laurent et autres, Paris : Dalloz, 2eme édition, 2010.
2. **Dictionnaire de science politique**, Lakehal Mokhtar, 4eme édition, Paris : L'harmattan,2009.

.III الكتب:

1. Francart Loup, **Livre Gris sur la Sécurité et la Défense** , Paris: Economica, 2006.

.I المقالات:

1. - Stambouli Meriem et Belkacemi Amel , le passage de L1 àL2 à l'école en Algerie :une médiation tacite, **revue TDFLE**, N.73, Octobre 2019.
2. Benamar Aicha, la réforme pédagogique de 2002 :entre intégration et résistance, **Insaniyat** ,N.75 -76, janvier- juin 2017.
3. Depover Christian, Jonneart Philippe, **Quelle cohérence pour L'éducation en Afrique des politiques au curriculum**, Belgique : Boeck supérieur ,2014 .
4. Kim Jiyul, Dimension culturelle de la stratégie et de la politique , **Afrique Francophonie**, 3<sup>e</sup> trimestre 2010 .

المواقع الإلكترونية: ➤

1. Larousse, encyclopédie « pensée », <https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/pens%c3%a9e/7813> , le 9 Mars 2023.
2. Alilat Farid, Dix choses à savoir sur Nouria Benghabrit, ministre algérienne de l'Education nationale , de : <https://www.jeuneafrique.com/mag/575802/politique/dix-choses-a-savoir-sur-nouria-benghabrit-ministre-algerienne-de-leducation-nationale/>, (2023-06-10).
3. Benghabrit-Ramaoun Nouria, Ecole et religion, **Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans** <https://books.openedition.org/iremam/417?lang=fr>, (10-06-2023).
4. Boukhlef Ali, Commission Benzaghout : LA réforme qui n'a jamais abouti ,de : <https://www.djazairiess.com/fr/elwatan/465182> ,(10-06-2023).
5. <https://sputnikarabic.ae/20230412/>, (08-06-2023).

# فهرس الجداول

## فهرس الجداول

---

### قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
52	الاعتمادات المالية لوزارة الدفاع الوطني خلال الفترة (2019-2000)	01
53	حجم الإنفاق العسكري الجزائري خلال الفترة (2018-2010)	02

# فهرس المحتويات

الشكر والعرفان	
الإهداء	
الملخص	
02	مقدمة
الفصل الأول: مكانة الأمن الفكري في منظومة الأمن الشامل	
22	المبحث الأول: الأمن الفكري: الأسس النظرية
22	المطلب الأول: الأمن الفكري: المفهوم والتطور
25	المطلب الثاني: محددات وأبعاد الأمن الفكري
29	المطلب الثالث: تهديدات الأمن الفكري
34	المبحث الثاني: الأمن الفكري في منظومة الأمن الشامل: مكانته ومظاهر انكشافه
34	المطلب الأول: منظومة الأمن الشامل
36	المطلب الثاني: مظاهر انكشاف الأمن الفكري وتأثيرها على الأمن الوطني
43	المطلب الثالث: منظومة الأمن الوطني الجزائري: قراءة في المحدد العسكري
الفصل الثاني: السياسة العامة التعليمية وعلاقتها بالأمن الفكري في الجزائر	
50	المبحث الأول: السياسة العامة التعليمية والتربوية في أبعادها الأمنية
50	المطلب الأول: السياسة العامة التعليمية والإصلاح التربوي: المضامين والخصائص
59	المطلب الثاني: السياسة العامة التعليمية والأمن الفكري: قراءة في العلاقة النظرية
65	المطلب الثالث: مقومات الأمن الفكري في النصوص القانونية المتعلقة بالتربية والتعليم
78	المبحث الثاني: المسار التطوري للسياسة العامة التعليمية والتربوية في الجزائر
78	المطلب الأول: السياسة العامة التعليمية والتربوية في عهد الأحادية الحزبية
82	المطلب الثاني: السياسة العامة التعليمية في عهد التعددية الحزبية
89	المبحث الثالث: السياسة العامة التعليمية (2014-2019) واشكالياتها
89	المطلب الأول: مضامين السياسة العامة التعليمية والتربوية (2014-2019)
97	المطلب الثاني: إشكاليات سياسة إصلاحات الجيل الثاني وتجلياتها
الفصل الثالث: الأمن الفكري في ضوء سياسة الإصلاح التربوي في الجزائر	
104	المبحث الأول: انعكاسات إصلاحات الجيل الثاني على الأمن الفكري
104	المطلب الأول: التحديات الإيديولوجية والسياسية
110	المطلب الثاني: التحديات التربوية والفكرية

114	المبحث الثاني: آليات تعزيز الأمن الفكري في الجزائر
115	المطلب الأول: آليات تعزيز الأمن الفكري داخل النظام التربوي والتعليمي
119	المطلب الثاني: آليات تعزيز الأمن الفكري خارج النظام التربوي والتعليمي
135	الخاتمة
138	قائمة المراجع
155	فهرس الجداول